

تبنّي النمو

التقرير السنوي ٢٠٢١



الرؤية والرسالة	٤
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٦
تقرير الإدارة التنفيذية	١٤
أعضاء مجلس الإدارة	١٨
فريق الإدارة	٢٠
الإطار العام للحوكمة	٢٤
إدارة المخاطر	٢٧
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٣٠
تقرير مدققي الحسابات	٣١
البيانات المالية الموحدة	٣٧
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٤٤
إفصاحات عامة	١٢٥



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

الرؤية والرسالة

الرؤية

أن نكون أحد ركائز الإقتصاد المحلي والصيرفة الإسلامية في المنطقة عبر تقديم باقة من المنتجات والخدمات المتطورة والفرص الإستثمارية الفريدة المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الرسالة

أن يكون لنا دور رئيسي في تطوير الإقتصاد والمساهمة في نمو الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين، وذلك لتحقيق القيمة الأمثل لعملائنا ومساهمينا بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.





تقرير رئيس مجلس الإدارة



جاسم محمد الصديقي، رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرات السادة المساهمين الكرام

نواصل خطواتنا الثابتة، وإن التقدم الحقيقي الذي أحرزه المصرف نتيجة للأسس الراسخة التي شيدناها للمضي نحو النجاح والتفوق. وما يزيدنا ثقة وتفاؤل ونحن ننظر للمستقبل هو رفع مجموعة "جي اف اتش" المالية لحصتها في المصرف إلى ٨١.١٧٪، وهو ما سيعمق الدعم الذي يحظى به المصرف الخليجي التجاري من قبل الشركة الأم مما سينعكس بالإيجاب على ثبات واستقرار العمليات وقدرة المصرف على بلوغ أهدافه الاستراتيجية بالاستناد على المكانة العالية التي تمتلكها المجموعة كمؤسسة مالية ذات مكانة عالمية مرموقة.

لقد سعى المصرف الخليجي التجاري في العام المنصرم إلى مد جسور الشراكات مع مختلف المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لتحقيق مكاسب ومنافع مشتركة ومُتبادلة، إذ يُعد ذلك مُكون مُهم في خططنا الاستراتيجية الهادفة لتعزيز تعاوننا الوثيقة مع اللاعبين المُهمين في المملكة في القطاعين العام والخاص لما أثمرت عنه من نجاحات ونتائج انعكست على أدائنا المالي.

وسنواصل خلال العام ٢٠٢٢ العمل على ذات النهج، مُتطلعين للمزيد من الشراكات والتعاون مع مؤسسات ريادية وذات موقع مُتميز نظراً لما حصدها من ثمار. إلى ذلك، واصل المصرف الخليجي التجاري في عام ٢٠٢١ دوره الهام كمُساهم حقيقي في مُختلف الجهود الوطنية التي تُعنى بتعزيز رفاهية المُجتمع، ويشمل ذلك المجال البيئي والأكاديمي والشبابي والرياضي من خلال دعم باقة مُتنوعة من المبادرات والأنشطة لإيماننا بأهمية التكاتف والتعاقد كمبدئين مُهمين من المبادئ المُنبثقة من الشريعة الإسلامية للحفاظ على سلامة النسيج المُجتمعي.

يسعدنا بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أقدم لكم البيانات المالية السنوية للمصرف الخليجي التجاري (المصرف) للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لقد أرسى المصرف الخليجي التجاري العام الماضي بُنية تحتية صلبة للانطلاق نحو آفاق أوسع من التميز والنجاح بالارتكاز على استراتيجية ناجحة تصب نحو تعظيم ما تحقق من إنجازات بارزة وملموسة أسهمت في تعزيز المكانة المُتميزة للمصرف على صعيد المصارف الإسلامية بالمملكة، وهو ما تجسد في النتائج المُميزة التي سجلها المصرف بتحقيقه لصافي ربح بقيمة ١٠٨٥ مليون دينار بحريني للسنة المالية المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

نسير اليوم بخطى قوية بالاعتماد على ثوابت تركز على الابداع والابتكار واستشراف المُستقبل من أجل أن نُواصل ريادتنا للصيرفة الإسلامية، وقد تجلّى ذلك في تنفيذنا لسلسلة من المبادرات، لا سيما في مواصلة رقمنة خدماتنا والاستفادة من ما تقدمه التكنولوجيا المالية من مزايا ومنافع لتعزيز التجربة المصرفية الاستثنائية التي نقدمها للعملاء مع الاهتمام بتطوير أساليبنا ووسائلنا الخاصة لإضافة لمسة حصرية وشخصية لكل عميل، ليواصل المصرف الخليجي التجاري الارتقاء لمستوى تطلعات وتوقعات عملائنا الكرام من مواطنين ومقيمين في المملكة، وذلك بهدف تعميق الاستفادة من التكنولوجيات الخاصة بالخدمات الذاتية وإثراء تجارب العملاء بالاستعانة بمنهجية علمية محورها المعلومات المُستخلصة من قبل فرق عملنا بهدف التحديث ومواءمة خدماتنا ومنتجاتنا مع تطلعات واحتياجات العملاء التي تشهد تغير وتنوع مُستمر.

ولأننا نعمل وسط بيئة تتميز بدناميتها وتغيراتها المُستمرة، فقد حرصنا على اتباع سياسة مُخاطرة واضحة ومرنة لضمان أن

تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير كذلك للإدارة التنفيذية ولجميع العاملين في المصرف الخليجي التجاري لما بذلوه من جهود كبيرة في سبيل نهضة المصرف واستدامة نجاحه من خلال ترسيخ الدعائم التي وضعناها في الفترة الماضية لتحقيق نتائج قوية ولأن يواصل المصرف تحقيق تطلعات وطموحات العملاء الكرام. كما أتوجه بالشكر الخاص للمساهمين وشركاؤنا الكرام، وذلك نظير ثقتهم وولاءهم اللامحدودين في المصرف الخليجي التجاري كأحد الرواد في قطاع الصيرفة الإسلامية.

جاسم محمد الصديقي رئيس مجلس الإدارة

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف الخليجي التجاري، أود أن أتتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، على توجيهاتهم السديدة والقرارات الحكيمة التي اتخذوها لضمان انتعاش واستدامة السوق المالي ومجتمع الأعمال وجميع القطاعات وتعافيها من تبعات تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ويشمل ذلك خطة التعافي الاقتصادي وما تضمنته من استراتيجيات تتوازي مع تجاوز المملكة لتبعات وتأثيرات الجائحة وهو ما يظهر جلياً على صعيد الأرقام الإيجابية التي باتت تحققها الشركات والمؤسسات. كما أود أن أعرب عن عظيم تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على دعمه للقطاع المصرفي، الأمر الذي ساهم في استقرار القطاع في ظل هذه الظروف الاستثنائية. والشكر موصول كذلك للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.



تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)

إفصاحات مجلس الإدارة

مبدأ الشفافية التامة مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

انطلاقاً من التزامنا بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته، وإعمالاً بأحكام المادة رقم (١٨٨) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢م، وتعهد المصرف بالحفاظ على

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة			مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان وأعضاء المجلس ومكافأة رئيس
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى	
أولاً: الأعضاء المستقلين:				
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٤,٠٠٠	-	-	١,٥٦٠
٢- حسين سيد علي الحسيني	٢٨,٥٠٠	-	-	٨٨٠
٣- رياض عيد البعقوب	٣,٠٠٠	-	-	١,٥٦٠
٤- عيسى عبدالله زينل	٢٤,٠٠٠	-	-	٣,٥٢٠
٥- مازن إبراهيم عبدالكريم	٣٩,٠٠٠	-	-	٣,٥٢٠
٦- عبدالله عبدالكريم شويطر*	-	-	-	٢,٦٤٠
٧- دخالد محمد الخزرجي*	-	-	-	٢,٦٤٠
٨- يوسف إبراهيم الغانم*	-	-	-	٧,٩٢٠
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:				
١- مصبح سيف المطيري	٢٢,٥٠٠	-	-	٣,٥٢٠
٢- محمد عبدالمحسن الراشد*	-	-	-	٧,٩٢٠
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:				
١- جاسم محمد الصديقي	٧,٥٠٠	-	-	١,٥٦٠
٢- هشام أحمد الرئيس	٢١,٠٠٠	-	-	١,٥٦٠
٣- صلاح عبدالله شريف	٢١,٠٠٠	-	-	١,٧٦٠
٤- مصطفى غازي خريبا**	-	-	-	١,٥٦٠
٥- فؤاد طارق خان*	-	-	-	٩,٦٨٠
المجموع	٢١٧,٥٠٠	-	-	٩٦,٨٠٠

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني

* أعضاء مجلس الإدارة إما استقالوا أو انتهت مدتهم خلال عام ٢٠٢٠م، المكافأة التي حصلوا عليها خلال عام ٢٠٢١م تتعلق بعام ٢٠٢٠م.

** استقال هذا العضو خلال عام ٢٠٢١م، المكافأة التي حصل عليها خلال عام ٢٠٢١م تتعلق بعام ٢٠٢٠م.

ملاحظات:

١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

٢. تم صرف مكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠٢١م بناءً على موافقة الجمعية العمومية السنوية التي عقدت بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١م.

مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢١م	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون المالية والإدارية	٨٥٧,١٢٨	٢٠٧,٨٣٤ ^١	-	١,٠٦٤,٩٦٢

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني.

ملاحظات:

١. إجمالي المكافآت يشمل ١٤٠,٨٤ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ٩٣,٧٥٠ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
٢. يستثنى من تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

جاسم محمد الصديقي

رئيس مجلس الإدارة





نسير اليوم بخطى قوية بالاعتماد على ثوابت ترتكز
على الابداع والابتكار واستشراف المُستقبل من أجل
أن نواصل مكانتنا الرائدة للصيرفة الإسلامية.



تقرير الإدارة التنفيذية



سظام سليمان القصيبي، الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرات السادة المساهمين الكرام،

ووفق أحدث ما توصلت له التكنولوجيا المتقدمة في القطاع المصرفي. ويشمل ذلك تدشين الخدمات المصرفية المفتوحة عبر منصة "خليجي ٣٦٠"، والتي تُمكن العملاء من ربط حساباتهم المصرفية مع البنوك الأخرى والاطلاع على معلومات مجمعة حول حساباتهم بكل سهولة، وإطلاق النسخة الجديدة من تطبيق "الخليجي للهاتف النقال" وما تقدمه هذه النسخة من خدمات إلكترونية ترتقي لتطلعات عملائنا الكرام.

إضافة لذلك، واصلنا العمل على إعادة التوزيع الجغرافي لشبكة فروعنا وأجهزة الصراف الآلي مع تدشين فرعنا الجديد بمجمع وادي السيل، لنكون أقرب لعملائنا الكرام في المحافظة الجنوبية. كما ويهمننا أن نشير إلى النجاح البارز الذي حققته نسخة العام الماضي من حساب "الوافر" الذي استقطب عدد كبير من العملاء نتيجة لما خصصناه من جوائز شهرية نقدية قيمة، في حين يواصل الحساب في جذب المستثمرين من عملاء المصرف الذين خصصنا لهم جوائز نقدية تتجاوز قيمتها الإجمالية ١.٢ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠٢٢، لنسهم في إحداث تغيير إيجابي في حياة العديد منهم.

سنسعى جاهدين خلال العام ٢٠٢٢ لتحقيق المزيد من النمو والوصول للأهداف المرجوة من خلال تنفيذ عدد من الأهداف الاستراتيجية، منها مواصلة تطوير حلولنا المصرفية، ودفع عجلة التحول الرقمي في عملياتنا، والدخول في المزيد من الشراكات الاستراتيجية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز محافظتنا التمويلية، لنواصل مسيرتنا لتحقيق التميز في كافة أعمالنا المصرفية مع الالتزام بالشفافية والعمل بفعالية لضمان تحقيق الاستفادة للعملاء والمساهمين الكرام.

لقد شهد العام ٢٠٢١ ولله الحمد تعافي تدريجي من آثار تفشي جائحة كورونا على مختلف القطاعات في المملكة، لا سيما القطاع الاقتصادي، وقد حرصنا خلال تلك الفترة على استثمار الفرص التي ساهمت في استمرار أدائنا المالي القوي، مما انعكس على تحقيقنا أرباحاً بقيمة ١٠,٨٥ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة مع أرباح قدرها ٧,٩٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠، أي بزيادة نسبتها ٣٥,٩٠٪.

إن المنحنى التصاعدي في النتائج المالية على الرغم من كافة الظروف التي مر بها القطاع المالي تُترجم جهودنا للحفاظ على مسارنا نحو النجاح والتفوق، ونحن واثقون بأن القادم سيكون أفضل بالارتكاز على ما تشهده مملكة البحرين من مستويات نمو إيجابية مع إطلاق خطة التعافي الاقتصادي من قبل الحكومة الموقرة برعاية ملكية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، وما نتج عنها من استراتيجيات نوعية أسهمت في تحقيق تحسن ملحوظ في كافة القطاعات، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط بما يمثل جرعة دعم مهمة لدفع العجلة الاقتصادية نحو آفاق أوسع من النمو والتطور خلال الفترة المقبلة.

في غضون ذلك، كرس المصرف جهوده ومساعدته من أجل الحفاظ على موقعه الريادي في قطاع الصيرفة الإسلامية كأحد رواد التحول الرقمي مع بلوغنا لمراحل مُتقدمة في اتجاه رقمنة خدماتنا ومُنتجاتنا لتسهيل وصول عملائنا إليها، بما يحقق ما نتطلع إليه في تقديم تجربة مصرفية عصريّة لعملائنا الكرام



تقرير الإدارة التنفيذية (يتبع)

ختاماً أتقدم بخالص الشكر والتقدير للحكومة الموقرة على الدعم والتوجيه المستمرين، مما ساهم في قيادة القطاع المصرفي نحو بر الأمان عبر الإدارة الفعالة لأزمة تفشي جائحة كورونا، الأمر الذي وضع مملكة البحرين بين طليعة الدول التي تمكنت من تخطي التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة بكفاءة، ونيل الإشادة والتقدير بشكل واسع من كافة دول العالم. كما وأود أن أعرب عن بالغ الامتنان والتقدير لما حظيت به وموظفي المصرف من ثقة مُساهمي المصرف الكرام، ومساندة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وهو ما كان له عظيم الأثر على الأداء المتميز للمصرف، والشكر موصول لجميع الموظفين على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، مما ساهم في تعزيز الموقع الريادي للمصرف في قطاع الصيرفة الإسلامية وتهيئة القاعدة لمواصلة تحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات في السنوات القادمة بإذن الله تعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سظام سليمان القصيبي

الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة



الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة



جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة



مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة



عيسى عبد الله زينل
عضو مجلس الإدارة



صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة



حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة



رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة



مُصبح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة



مصطفى غازي خريبا

عضو مجلس الإدارة

(استقال من منصبه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢١)



فريق الإدارة



عبدالناصر عمر آل محمود

مدير إدارة التنسيق والتنفيذ
الشرعي



محمد عبدالله صالح

مساعد المدير العام
الشؤون القانونية والالتزام



حسام غانم سيف

مساعد المدير العام
الخزينة والإستثمار



سطوم سليمان القصيبي

الرئيس التنفيذي



عبدالكريم محمد الزكري

رئيس المخاطر



فاطمة أحمد آل بن علي

مدير إدارة الموارد البشرية



محمد إبراهيم الهاشمي

مدير إدارة العمليات



منى غلوم البستكي

مدير إدارة الائتمان



أميرة أحمد العباسي

مدير إدارة الخدمات المصرفية
التجارية



أسامة علي حسن

رئيس تقنية المعلومات



أحمد محمد بوراشد

مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات وأسواق رأس المال
المدين



عبدالناصر أحمد الريس

مدير إدارة الخدمات المصرفية
للأفراد



نواف عبدالسلام الحوسني

مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي
وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية



صباح عبدالرحمن الزياتي

مدير إدارة التسويق والاتصالات
المؤسسية



أمان الله خان

مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية



محمد حمد فخري

مدير إدارة التدقيق الداخلي







الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمد على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بـمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات، ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لأعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل

المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليوأكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان دائمة ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال. هذا إلى جانب مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان:** تتولى مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية.

اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التموليات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية.

• لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية:

تتولى مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

• هذا إلى جانب اللجنة المؤقتة المستقلة المنبثقة عن

المجلس: تم تشكيلها للنظر في عرض الإستحواذ الطوعي المقدم من مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب لمساهمي المصرف، وتقديم النصح من حيث إذا كان العرض عادلاً و معقولاً أو غير ذلك، بالإضافة إلى التوصية بقبول أو رفض العرض.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال ورؤساء الإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك، وخلال العام إجتماع مجلس الإدارة ستة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير من خلال البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماع الجمعية العامة العادية للمصرف في ٢٤ مارس ٢٠٢١م، إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات، واللجنة المستقلة المنبثقة عن المجلس ستة مرات.



إدارة المخاطر

حدٍ ممكن مع عدم تجاوز حد تقبّل المخاطر الذي نضعه. يعتمد ذلك الإطار على تحديد المخاطر، وتقييمها، وإدارتها، والتخفيف من حدتها. يعتبر رأس المال والسيولة جزءان لا يتجزآن من إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لدينا، إضافةً إلى البيانات المستقبلية المبنية على نتائج اختبار التحمّل (الضغط).

كما أنّ أول خطوة ضرورية في إدارة مخاطر أي نشاط هي تحديد وتقييم حالات المخاطر التي من المحتمل أن تؤثر بشكل سلبي على هذا النشاط، ومن أجل تسهيل تلك الخطوة، فإن المصرف يتّبع عملية فحص مستمرة للمخاطر مع استخدام مدخلات من بيئة المخاطر الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى التهديدات والفرص المحتملة من منظور تجاري واحتياجات العميل، بحيث نتمكّن من إدارة محفظتنا بشكل استباقي.

علاوةً على ذلك، فإن إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية يُعزّز من الرصد المستمر للمخاطر والوعي بها، ويشجّع على اتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية الصحيحة، ويضمن اتباع نهج ثابت لتحديد، وتقييم، وإدارة، والإبلاغ عن المخاطر التي نقبلها وتحمّلها في أنشطتنا.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر في المصرف، حيث يباشر مسؤولياته من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة له وهو مسؤول عن التنفيذ الفعّال لإطار إدارة مخاطر المصرف الموضّح أعلاه.

أما بالنسبة للإدارة اليومية للمخاطر، فيتم الإشراف عليها من خلال قسم إدارة المخاطر ويرأسه رئيس إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يتولّى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تحديد، وتقييم، والمراقبة المستمرة على جميع المخاطر المادية التي يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف وعملياته. وعند القيام بذلك،

تُمثل إدارة المخاطر الركيزة الأساسية في تنفيذ استراتيجية المصرف الخليجي التجاري، حيث تُركز الإدارة التنفيذية بشكل رئيسي على المخاطر المادية التي تواجه المصرف في مختلف محافظه.

لذا فإننا، في المصرف الخليجي التجاري، نؤمن بأن رفع الوعي والثقافة بمكافحة المخاطر يُعد أحد الجوانب المهمة التي تقود وجهة أعمالنا من حيث الوعي بالمخاطر، وتحمل مسؤولية المخاطرة، وكيفية إدارة المخاطر. جميع موظفينا مسؤولين بإدارة المخاطر، وبالإضافة بشكل رئيسي على عاتق مجلس الإدارة. ومن هذا المنطلق، يسعى المصرف دائماً إلى تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وتحسينها باستمرار بمستوى مقبول من المخاطر يمكن حسابه ضمن إطار الشريعة الإسلامية، حيث يُعتبر هذا جزء أصيل في مسؤوليتنا المجتمعية التي تهدف للارتقاء بالمجتمع والتعامل مع مساهمين المصرف بإنصافٍ وشفافية.

وعلى إثر ذلك، تُتخذ جميع قرارات العمل في المصرف بعد إجراء تحليل شامل للمخاطر والمكافآت بما يتلاءم مع حجم وطبيعة الأعمال التي يتم النظر فيها.

وبحكم طبيعة أعمال المصرف، فإنه قد يتعرّض المصرف لمخاطر تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان، ومخاطر تقلبات السوق، ومخاطر نقص السيولة، والمخاطر التشغيلية. يهدف المصرف إلى تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعائد، بالإضافة إلى الحد من أي تأثير سلبي محتمل على الأداء العام للمصرف.

ولذلك، فقد صُمم إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لدينا بحيث يمكّننا من إدارة المخاطر عن كُتب على مستوى المصرف بهدف زيادة العوائد بعد الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر إلى أقصى



إدارة المخاطر (يتبع)

ولقد تمكّن المصرف، من خلال إدارته الاستباقية وإجراءاته في إدارة المخاطر المستمرة، من تقليل نسبة العملاء المتعثرون إلى مستويات منخفضة غير مسبوقه. وبالإضافة إلى معدلات المخاطر التي تم تحسينها في مختلف المجالات، فقد قمنا أيضاً بتحسين إطار إدارة المخاطر في عام ٢٠٢١م في المجالات التالية:

- لقد قمنا بإعداد نموذج لتسعير العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC) والذي يعزز قيمة المستفيدين في المصرف من خلال زيادة مقايضات المخاطر والعائد إلى أقصى حد.

- نواصل تعزيز نهجنا وصياغة إدارة المخاطر من خلال تنفيذ أطر وأنظمة إدارة المخاطر المؤسسية، وإدراج حل إدارة المخاطر المؤسسية ضمن منظور إعداد تقارير إدارة المخاطر التي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر نقص السيولة ومعدل الأرباح في الدفتر المصرفي والمخاطر الأخرى.

- نواصل التركيز على تحسين نماذج المخاطر الحالية بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ونماذج اختبار الجهد، إضافةً إلى نماذج تصنيف مخاطر الائتمان للمصرف.

- نواصل دعم الأعمال وعملائنا طوال فترة الجائحة، مع استمرار تركيزنا على إدارة مخاطر الائتمان.

- لقد قمنا بإجراء عدد من المراجعات بانتظام على تلك القطاعات من محفظتنا التمويلية والتي من المحتمل أن تتأثر بالتباطؤ الاقتصادي. وقد تم إجراء عدد من اختبارات التحمل الداخلية في ظل مواقف مختلفة من أجل تقييم التأثير المحتمل لتفشي "كوفيد-١٩" على المخصصات.

يقوم قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر التي تستند إلى المبادئ التالية:

- مواءمة إستراتيجية العمل ومدى تقبل المخاطر
- تحديد المخاطر وقياسها
- تحديد أولويات المخاطر
- رصد ومراقبة المخاطر
- التخفيف من حدة المخاطر

التطورات الرئيسية في عام ٢٠٢١م

في عام ٢٠٢١م، ظهرت العديد من التحديات لإدارة المخاطر والتي لا تختلف كثيراً عن تحديات عام ٢٠٢٠م، إذ بدأ العام بالنسخ المتحورة الجديدة من "كوفيد-١٩" واستمرت الحالات في الازدياد. وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢١م الذي خفف من الصعوبات المالية لبعض عملائنا، إلا أن الآثار المستقبلية لا تزال غير واضحة.

وعلى غرار عام ٢٠٢٠م، نواصل بفعالية إدارة المخاطر الناتجة عن تفشي "كوفيد-١٩" وتأثيره على عملائنا وعملياتنا خلال عام ٢٠٢١م، بالإضافة إلى المخاطر الرئيسية الأخرى المتعلقة بالأثر الاقتصادي لجائحة "كوفيد-١٩". نقوم بصورة منتظمة بإجراء اختبارات الجهد لتقييم مرونة ميزانيتنا العمومية وتقديم معلومات استرشادية قابلة للتنفيذ حول نمط سلوك العناصر الرئيسية في محافظنا أثناء الأزمات.

ولقد تركّزت أنشطة إدارة المخاطر على التهديدات المادية الناشئة عن الجائحة نفسها بالإضافة إلى تلك التهديدات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجائحة لا سيّما مخاطر الائتمان، ومخاطر نقص السيولة، والمخاطر التشغيلية المتعلقة بالعمليات أثناء الجائحة.

صُمم إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لدينا بحيث يمكننا من إدارة المخاطر عن كثب على مستوى المصرف بهدف زيادة العوائد بعد الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر إلى أقصى حد ممكن مع عدم تجاوز حد تقبل المخاطر الذي نضعه.

- لقد قمنا أيضاً بإعداد نهج داخلي لتنفيذ الانتقال من سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (LIBOR) إلى معايير أخرى لمعدل الأرباح، ونواصل العمل عن كثب مع الجهات الرقابية في هذا الصدد.
- نواصل أتمتة تقارير إدارة المخاطر لمساعدة الإدارة ومجلس الإدارة على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات وحقائق بشأن مواضيع المخاطر الرئيسية بطريقة فعّالة.
- قمنا أيضاً بتشكيل لجان وفرق عمل إضافية للمخاطر مثل اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، واللجنة التوجيهية لأمن المعلومات، واللجنة التوجيهية لاستمرارية الأعمال، ولجنة متابعة العملاء المتعثرين لمراجعة المجالات الجوهرية لأنشطة المصرف، ومنها المجالات المتأثرة بالتباطؤ الاقتصادي المترتب على "كوفيد-١٩".
- قمنا بتنفيذ التحسينات المتعلقة بالأمن الإلكتروني الصادرة من قبل المعهد الوطني للمعايير والتقنية من خلال إعداد وتنفيذ السياسات والأنظمة والعمليات المناسبة.
- نواصل الارتقاء بمهارات الموظفين وصلها وزيادة معرفتهم في مختلف مجالات المخاطر، مثل أمن المعلومات، وإدارة المخاطر، ومخاطر الائتمان، وذلك من خلال توفير تدريب مخصص لهم.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

عن أنشطة المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ فبراير ٢٠٢٢
٢٤٤٣هـ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف، فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة المصرف والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتحدد في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراجعته لعمليات المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد - ما أمكن - من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهيكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، كما اطلعت الهيئة على البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها المصرف وأطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة - إن وجدت - على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن المصرف قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (المصرف) والشركات التابعة له (المجموعة) والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ه (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٧).	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> أهمية موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير التي تمثل ٤١٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي: <p>- استخدام نماذج معقدة</p> <p>استخدام نماذج معقدة بطبيعتها وتتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>- السيناريوهات الاقتصادية</p> <p>الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاظ ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.</p> <p>- تعديلات الإدارة</p> <p>تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة وبالأخص في ظل ظروف جائحة كوفيد ١٩. إن مثل هذه التعديلات غير متبينة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.</p>	<p>تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:</p> <p>اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكمال ودقة المدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة؛ تقييم تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المطبقة على محددات المراحل؛ تقييم الضوابط على عملية التحقق، والتنفيذ، ومراقبة النموذج؛ تقييم أنظمة الضوابط على عملية الاعتماد والاحتساب المتعلقة بتعديلات ما بعد مخرجات النموذج، وتعديلات الإدارة؛ فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختبار وتنفيذ متغيرات الاقتصاد الكلي الجوهرية، والضوابط على اختبار السيناريوهات والاحتمالات. <p>الاختبارات التفصيلية</p> <ul style="list-style-type: none"> اختبار عينة من المدخلات والفرضيات الرئيسية التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم مدى معقولية التوقعات الاقتصادية، والأوزان، وفرضيات احتمالية التعثر عن السداد المستخدمة؛ اختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج مع مراعاة حجم وتعقيدات تعديلات الإدارة، بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير (يتبع)	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ه (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٧).	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	<p>الاستعانة بالمتخصصين</p> <ul style="list-style-type: none"> لقد قمنا بإشراك أخصائيي تقنية المعلومات الخاصين بنا في اختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على النظم الرئيسية المستخدمة في عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ لقد أشركنا أخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> - تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - عن طريق أخذ عينات قمنا بإعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ - تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ - تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية. <p>الإفصاحات</p> <p>قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة، المتعلقة بموجودات التمويل وموجودات مشتراه لغرض التأجير مناسبة بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.</p>

تقييم استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ه (ج)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧ والقيمة العادلة في إيضاح رقم ٣٦.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها بسبب إن تقييم الأوراق المالية غير مسعرة يتطلب تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مدخلات وفرضيات جوهرية غير قابلة للرصد.	<p>تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بإشراك أخصائيي التقييم الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> - تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من خلال المقارنة مع الممارسات المرصودة في هذا القطاع؛ - تقييم معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة باستخدام معلوماتنا عن القطاعات التي تعمل فيها هذه الاستثمارات والأعراف السائدة في هذه القطاعات؛ - مقارنة المدخلات المالية الأساسية المستخدمة في عملية التقييم بمصادر خارجية والمعلومات المالية للشركات المستثمر فيها. <p>الإفصاحات</p> <p>تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

تقييم الاستثمارات العقارية	
راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم هـ (ج) واستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ وتطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات. 	<p>تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> قمنا بإشراك أخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيّم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛ تقييم مدى معقولية المُدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛ تقييم مؤهلات وخبرات مقيّمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛ <p>الإفصاحات</p> <p>تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.</p>

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، والأقسام الأخرى التي تشكل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبيد أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك، ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لغرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المصرف للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة، نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلع على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

- (أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها:
 (ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة:
 (ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي:
 (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي ام جي فخر
 رقم قيد الشريك ١٣٧
 ٧ فبراير ٢٠٢٢

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١



بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح	
الموجودات			
٨٣,٠١٧	١٢٤,١١٥	٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٧,٧٢٠	٢٦,٣٩١	٧	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٦,١٣٢	٣٢٣,٨٤٦	٨	استثمارات في صكوك
٣٠٧,٧١٧	٣٢٤,٣٧٣	٩	موجودات التمويل
١٣٩,٧٥٤	١٥٢,٣٩٤	١٠	موجودات الإجارة
٥٥,٨٩٢	٣٠,٨٨٤	١١	استثمارات في أوراق مالية
-	٦٣,١٠٣	١٢	موجودات محتفظ بها للبيع
٨٣,٣٠٣	٨٠,٩١٩	١٣	استثمارات عقارية
٣١,٩٦٣	٢٥,٢٦٨	١٤	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٧,٦٤٦	١٣,١٩٢	١٥	موجودات أخرى
٧,٤٥٠	١,٦٩٩	١٦	عقارات ومعدات
١,١٥,٥٩٤	١,١٦٦,١٨٤		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
٧٩,٥٤٥	١٣٠,١٩٩		إيداعات من مؤسسات مالية
٢١٤,٢٤٣	١٨٣,٢١٧	١٧	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥,٤٧٧	٧١,٦١٧	١٨	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٥٥,٦٧٦	٥٢,٩٣٦		حسابات جارية للعملاء
١٣,٢٦٩	٢٥,٦٢٩	١٩	مطلوبات أخرى
٤٣٨,٢١٠	٤٦٣,٥٩٨		إجمالي المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
٢٦,١٥٤	١٢٥,٧٠٧		- من مؤسسات مالية
٣٩٩,١٩٥	٤١٩,٤٨٨		- من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٢٥,٣٤٩	٥٤٥,١٩٥	٢٠	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات
حقوق الملكية			
٨٩,٢١٢	٨٩,٢١٢	٢١	رأس المال
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	٢٢	مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)
٩,٢٤	١,١١٠		احتياطي قانوني
(١١,٨٥٩)	(١١,٩٢٦)		أسهم خزينة
٣٤٨	١٨٧		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٧,٨٦٣	١١,٤٩٣		أرباح مستبقة
١٤١,٨١٠	١٤٦,٢٩٨		إجمالي حقوق الملكية
١,٢٢٥	١١,٩٣٣		حصة غير مسيطرة
١,١٥,٥٩٤	١,١٦٦,١٨٤		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية وحصة غير مسيطرة

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٧ فبراير ٢٠٢٢، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

سغام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذيالشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارةجاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
٢٩,٩٢١	٢٩,٩٠٨	إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة
٥٥١	١٦٦	إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
١٥,٢٤٢	٢٠,٨٧	إيراد من الصكوك
٣٦٦	٥٨٠	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٣٢٠)	(١١,٣٣)	١٤ الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢,٤٣٧	٢,٨٧٩	رسوم وإيرادات أخرى
٤٨,١٩٧	٥٢,٤٨٧	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢١,٥٧٥)	(٢٥,٩٣٩)	٢٠ يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب
٩,٢٨٩	١٣,٩٨٤	٢٠ حصة المصرف كمضارب
(١٢,٢٨٦)	(١١,٩٥٥)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٢,٤٧٢)	(١٢,٣٧١)	مصرفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
(٧٩٦)	(١,٢٧٢)	مصرفات التمويل الآجل من مؤسسات مالية
٢٢,٦٤٣	٢٦,٨٨٩	إجمالي الإيرادات
٥,٨٧٤	٥,٦٥٥	٢٣ تكلفة الموظفين
٤,٥٢٣	٥,٦٣٦	٢٤ مصرفات تشغيلية أخرى
١,٣٩٧	١١,٢٩١	إجمالي المصروفات
١٢,٢٤٦	١٥,٥٩٨	الربح قبل مخصصات الانخفاض في القيمة
(٤,٣٤١)	(٤,٧٨٥)	٢٥ صافي الانخفاض في القيمة
٧,٩٠٥	١٠,٨١٣	ربح السنة
		العائد إلى:
٧,٩٨٦	١٠,٨٥٣	مساهمي الشركة الأم
(٨١)	(٤٠)	حصة غير مسيطرة
٧,٩٠٥	١٠,٨١٣	
		العائد لكل سهم
٦٤,٩	٦٠,٣٩	٣٠ العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)

سغام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢١	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم							رأس المال	
	مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	المجموع	أرباح مستبقة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أسهم خزينة	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)		
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	١٥٢,٣٥	١,٢٢٥	١٤١,٨١٠	٧,٨٦٣	٣٤٨	(١١,٨٥٩)	٩,٢٤٤	٤٧,٢٢٢	٨٩,٢١٢
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) (إيضاح ٥ (أ) (ب))	٢٣	-	٢٣	٢٣	-	-	-	-	-
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠٢١	١٥٢,٥٨	١,٢٢٥	١٤١,٨٣٣	٧,٨٨٦	٣٤٨	(١١,٨٥٩)	٩,٢٤٤	٤٧,٢٢٢	٨٩,٢١٢
صافي الحركة في القيمة العادلة (إيضاح ١١)	(١٦١)	-	(١٦١)	-	(١٦١)	-	-	-	-
ربح السنة	١,٨١٣	(٤٠)	١,٨٥٣	١,٨٥٣	-	-	-	-	-
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	١,٨١٣	(٤٠)	١,٨٥٣	١,٨٥٣	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	(٦٧)	-	(٦٧)	-	-	(٦٧)	-	-	-
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	٦٩	-	٦٩	٦٩	-	-	-	-	-
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	(٦,٠٠٠)	-	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	-	-	-	-	-
الاستحواذ على شركة تابعة	٩,٨	٩,٨	-	-	-	-	-	-	-
التحويل إلى الاحتياطي القانوني المحوّل إلى صندوق الزكاة	-	-	-	(١,٨٦)	-	-	١,٨٦	-	-
	(٢٢٩)	-	(٢٢٩)	(٢٢٩)	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٥٧,٣٩١	١١,٠٩٣	١٤٦,٢٩٨	١١,٤٩٣	١٨٧	(١١,٩٢٦)	١,٠١١	٤٧,٢٢٢	٨٩,٢١٢

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم

٢٠٢٠	مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	المجموع	أرباح مستبقة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أسهم خزينة	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	رأس المال
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٨٧,٩٠٧	٢,٢٠٠	٨٥,٧٠٧	(١٥,٧٨٨)	-	(١١,٧٣٠)	٨,٢٢٥	١٥,٠٠٠
صافي الحركة في القيمة العادلة (إيضاح ١١)	٣٤٨	-	٣٤٨	-	٣٤٨	-	-	-
ربح السنة	٧,٩٠٥	(٨١)	٧,٩٨٦	٧,٩٨٦	-	-	-	-
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	٧,٩٠٥	(٨١)	٧,٩٨٦	٧,٩٨٦	-	-	-	-
إصدار رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢٢)	٧٢,٠٠٠	-	٧٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	-	-	-	٦,٠٠٠
تكلفة إصدار رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢٢)	(١٢,٧٧٨)	-	(١٢,٧٧٨)	-	-	-	(١٢,٧٧٨)	-
خسارة التعديل (إيضاح ٢ (أ))	(٩,٤٥٢)	-	(٩,٤٥٢)	(٩,٤٥٢)	-	-	-	-
منحة حكومية (إيضاح ٢ (ب))	١,٦٩	-	١,٦٩	١,٦٩	-	-	-	-
تخفيض رأس المال (إيضاح ٢١)	-	-	-	١٥,٧٨٨	-	-	-	(١٥,٧٨٨)
شراء أسهم خزينة	(١٢٩)	-	(١٢٩)	-	-	(١٢٩)	-	-
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	١١١	-	١١١	١١١	-	-	-	-
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	(٢,٨٣٤)	-	(٢,٨٣٤)	(٢,٨٣٤)	-	-	-	-
الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح ٢٩)	٨١,٦	٨١,٦	-	-	-	-	-	-
التحويل إلى الاحتياطي القانوني المحوّل إلى صندوق الزكاة	-	-	-	(٧٩٩)	-	-	٧٩٩	-
	(٢١٨)	-	(٢١٨)	(٢١٨)	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٥٢,٣٥	١,٢٢٥	١٤١,٨١٠	٧,٨٦٣	٣٤٨	(١١,٨٥٩)	٩,٢٤٤	٤٧,٢٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٠٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
أنشطة التشغيل		
٣,٨٢٨	(٣٢٠)	مبالغ (مدفوعة) / مستلمة من موجودات التمويل، صافي
١١,٥٠٩	(٥,٨٠١)	مبالغ (مدفوعة) / مستلمة من شراء موجودات الأجرة، صافي
٥٥١	١٦٦	إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل
(١٥,٦١٥)	(١٢,٦٣٨)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار
(٩٧,٢٩٦)	١١٩,٨٤٥	مبالغ مستلمة / (مسحوبة) من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي
(١٢,٤٧٢)	(١٢,٣٧٠)	مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات
(١٣,١٣٧)	(١,٧٧٠)	مبالغ مدفوعة للمصرفيات
٢,٠٤٨	٢,٨٧٩	مبالغ مستلمة أخرى
(٢٧٦)	(٤٦٦)	مساهمات مدفوعة لجمعية خيرية
(٢,٤٣٠)	(٢,٧٤٠)	مبالغ مسحوبة من حسابات جارية للعملاء، صافي
(٣٧,٥٥٢)	٥,٠٦٣	مبالغ مستلمة / (مدفوعة) لإيداعات من مؤسسات مالية، صافي
٧٩,٥٨٩	(٣١,٠٢٦)	مبالغ (مدفوعة) / مستلمة من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
١,٠١٦	١٢٤	صافي مسحوبات للحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
(٧١,٢٣٧)	٩٧,٥٣٦	صافي النقد الناتج من / المستخدم في أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
(١٠,٢٥٤)	(٢١٢,٨٧١)	شراء صكوك
٢٩,٩٨٩	١٥٤,٧٢٦	مبالغ مستلمة من تسوية / بيع صكوك
١٥,١٦٥	١٤,٨٦٦	إيراد مستلم من صكوك
(١٥٠,٨٠٠)	-	شراء استثمارات في أوراق مالية
-	٧,٣٢١	مبالغ مستلمة من بيع / استرداد استثمارات في أوراق مالية
٧٢٨	٧٨٠	مبالغ مستلمة من بيع استثمارات عقارية، صافي
٣١٦	٦٦٦	أرباح أسهم مستلمة / إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٢٤٩)	(١,٣٥٠)	شراء عقارات ومعدات، صافي
-	(٥٨٢)	الدفع مقابل الاستحواذ في إطار برنامج إعادة الهيكلة
(٧١,٣٨٥)	(٣٦,٤٤٤)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(١٢٩)	(٦٧)	شراء أسهم الخزينة، صافي
١١,٤٤٧	-	نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال الإضافي
(٢,٨٣٤)	(٦,٠٠٠)	أرباح مدفوعة لأصحاب الفئة الأولى لرأس المال الإضافي
٧٥,٥٢٤	(٣,٨٦٠)	مبالغ (مدفوعة) / مستلمة من تمويل أجل من مؤسسات مالية، صافي
(٥١٧)	(١,٢٧٢)	مصرفات تمويل أجل من مؤسسات مالية
٨٣,٤٩١	(١١,١٩٩)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التمويل
(٥٩,١٣١)	٤٩,٨٩٣	صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
١٤٤,٤٥٤	٨٥,٣٢٣	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
٨٥,٣٢٣	١٣٥,٢١٦	النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
يشتمل النقد وما في حكمه على:		
٦٧,٦٠٣	١,٨٨٢٥	٦ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
١٧,٧٢٠	٢٦,٣٩١	٧ إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل
٨٥,٣٢٣	١٣٥,٢١٦	

* النقد وما في حكمه يظهر بإجمالي الخسائر الأثمانية المتوقعة بمبلغ ٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢ ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢١		٢٠٢١
متوسط القيمة المجموع	عدد الوحدات	مصرفات إدارية	رسوم المصرف كوكيل	أرباح أسهم مدفوعة	إجمالي الدخل / مدفوعة	إعادة تقييم	استثمارات / (سحوبات)	متوسط القيمة المجموع	عدد الوحدات		
١,٢٤٧	١,٠٠٠	١,٢٤٧	-	-	-	-	(٥,٠٠٧)	٦,٢٥٤	١,٠٠٠	٦,٢٥٤	سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ا.ا) و NSI٢
٢٦٩	١,٠٠٠	٢٦٩	-	-	-	-	(٣,١٦٥)	٣,٤٣٤	١,٠٠٠	٣,٤٣٤	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ه)
-	-	-	-	-	-	-	(٩٩٣)	٩٩٣	٣٨	٢,٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
١,٥١٦			-	-	-	-	(٩,١٦٥)	١٠,٦٨١			

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٠		٢٠٢٠
متوسط القيمة المجموع	عدد الوحدات	مصرفات إدارية	رسوم المصرف كوكيل	أرباح أسهم مدفوعة	إجمالي الدخل / مدفوعة	إعادة تقييم	استثمارات / (سحوبات)	متوسط القيمة المجموع	عدد الوحدات		
٦,٢٥٤	١,٠٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠٠	٦,٢٥٤	سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ا.ا) و NSI٢
٣,٤٣٤	١,٠٠٠	٣,٤٣٤	-	-	-	-	-	٣,٤٣٤	١,٠٠٠	٣,٤٣٤	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ه)
٩٩٣	٣٨	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	٩٩٣	٣٨	٢,٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
١٠,٦٨١			-	-	-	-	-	١٠,٦٨١			

تشكل الإيضاحات المرفقة من ٤٠ إلى جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
٧١٤	٦٩٦	كما في ايناير
٢١٨	٢٢٩	تبرعات المصرف
٤٠	١٢	٣٢ إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
٩٧٢	٩٣٧	مجموع المصادر
إستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
(٢٧٦)	(٤٦٦)	تبرعات لمؤسسات خيرية
(٢٧٦)	(٤٦٦)	مجموع الإستخدامات
٦٩٦	٤٧١	رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (المصرف)، هو شركة مساهمة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. تم إدراج الأوراق المالية الإضافية للبنك من الفئة الأولى في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية الدولية) في عام ٢٠٢٠.

المصرف مملوك بنسبة ٦٩.٦٪ من قبل مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب (الشركة الأم)، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومدرج في بورصة البحرين، بورصة الكويت، وسوق دبي المالي.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي وإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية تقديم التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكله منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

خلال السنة، في ٤ نوفمبر ٢٠٢١، أصدرت الشركة الأم إعلاناً للعامه في بورصة البحرين عن العرض الطوعي المشروط للإستحواذ على ما يصل إلى ١٠٪ من الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة للمصرف مئيل ما يصل إلى ١٨٧,٥٨٩,٠٣٤ سهماً عادياً من المصرف (تشكل حقوق التصويت)، غير مملوكة حالياً من الشركة الأم، والتي تمثل ما يصل إلى ٢١.٣٪ من رأس المال الصادر والمدفوع للمصرف. سيتم تنفيذ العرض من خلال عملية تبادل الأسهم بنسبة ٣٨٤.٠ سهم من الشركة الأم زائد نقد بقيمة ٢٤.٠ لكل سهم من أسهم المصرف بناءً على رغبة كل مساهم من مساهمي المصرف واستيفاء أو تنازل الشركة الأم عن الشروط الموضحة في الإعلان (حسب مقتضى الحال). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أكد المساهمون الذين يمتلكون أسهم ٩١,٥٠١,٩٠١ مشاركتهم في هذا العرض.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%)		طبيعة العمل
		٢٠٢١	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠٢٠	
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٪	١٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٪	١٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٧٥.٧٪	١٩.٨٪	لإنشاء وبيع العقارات في "تلال المها"
شركة HH للضيافة ش.ش.و.	البحرين	٨٦٪	-	قطاع الضيافة
المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة	جزر الكايمن	١٠٪	١٠٪	إصدار شهادة رأس مال إضافي من الفئة الأولى
NSIF	البحرين	٨٢.٥٢٪	٢٨.٤١٪	الإحتفاظ بعقارات
أملاك II	جزر الكايمن	٦١.٨٨٪	٢٣.٥١٪	الإحتفاظ بعقارات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. بيان الإلتزام

أعدت المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. هذه الأحكام والقوانين تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

(أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بوباء الكورونا (كوفيد - ١٩)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

تم احتساب خسائر التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحسوبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل.

(ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة وأو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بوباء الكورونا (كوفيد - ١٩) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد ١٩) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، وفي حال كان هذا المبلغ يفوق مبلغ خسارة التعديل، يتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية.

(ج) الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة المحددة وخسائر الائتمان المتوقعة بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي المحددة لتطبيق القواعد المرحلية الصادرة كجزء من تدابير الاستجابة لفيروس كورونا.

الإطار أعلاه المستخدم في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمجموعة يشار إليه فيما يلي باسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

تم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي، ولم ينتج عنه أي تغيير على المعلومات المالية المعلنة لفترة المقارنة.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمر التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا

التعديل على الأصول المالية

خلال الربع الثاني لسنة ٢٠٢٠، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة الكورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة ١٤.٧١١ ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة ٦ أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي - الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. قدمت المجموعة تأجيل لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ ٤٤.٥٨٣ ألف دينار بحريني (أول تأجيل - مارس ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢٠)، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لدى المجموعة عملاء لديهم تسهيلات تمويلية بمبلغ ١٨ ٦.١٣٣ ألف دينار بحريني تحت ترتيبات التأجيل المستمر.

المساعدة المالية

استجابت الحكومات والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم بتدخلات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. وفقاً للتوجيهات التنظيمية في ٢٠٢٠، فإن المساعدات المالية البالغة ٧٩١ ألف دينار بحريني (تمثل سداداً محددًا لجزء من تكاليف الموظفين، والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات) والتمويل الذي ال يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة الكورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. بيان الالتزام (يتبع)

تحديد القيمة العادلة

أدت جائحة كورونا إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. تعتمد عملية تحديد القيمة العادلة للمجموعة بشكل أساسي على الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأدوات المالية (أي المدخلات من المستوى ١)، أو باستخدام الأسعار القابلة للرصد أو المشتقة لأدوات مماثلة في الأسواق النشطة (أي المدخلات من المستوى ٢)، وقامت بعكس التقلبات التي شهدتها خلال الفترة وكما في تاريخ بيان المركز المالي، في قياسها للموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة. حين تعتمد قياسات القيمة العادلة كلياً أو جزئياً على مدخلات غير قابلة للرصد (أي المدخلات من المستوى ٣)، قامت الإدارة باستخدام معرفتها بالأصل للاستثمار المعني، وقدرتها على الاستجابة إلى والتعافي من الأزمة، والقطاع، وبلد العمليات، لتحديد النسويات الضرورية على عملية تحديد القيمة العادلة.

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، باعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبيّنة في إيضاح (٢٧).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ماعدا المشروح في إيضاح رقم (٢) - بيان الالتزام، وتلك الناتجة من للمعايير والتعديلات التالية:

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١

معيير المحاسبة المالي رقم (٣٢) - الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ - "الإجارة" في سنة ٢٠٢٠، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٨ - "الإجارة" والإجارة المنتهية بالتملك.

معيير المحاسبة المالي رقم ٣٢ يحدد مبادئ التصنيف، والاحتساب، والقياس، والعرض، والإفصاح لمعاملات الإجارة (موجودات الإجارة، بما في ذلك الأشكال المختلفة للإجارة المنتهية بالتملك) التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر.

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ "الإجارة" ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١. تم الإفصاح عن أثر تطبيق هذا المعيار في (ب) أدناه.

أ) التغيير في السياسة المحاسبية

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقيم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة، تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (يتبع)

معييار المحاسبة المالي رقم (٣٢) - الإجارة (يتبع)

أ) التغيير في السياسة المحاسبية (يتبع)

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكونات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مماثل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

١) أصل حق الانتفاع:

عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة، في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الانتفاع متساوي صافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية المُلزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، ولاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (يتبع)

معيان المحاسبة المالي رقم (٣٢) - الإجارة (يتبع)

(أ) التغيير في السياسة المحاسبية (يتبع)

القياس (يتبع)

(٢) صافي التزام الإجارة

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة بينود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهريّة للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية. بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.

تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:

- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
- دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (يتبع)

معييار المحاسبة المالي رقم (٣٢) - الإجارة (يتبع)

أ) التغيير في السياسة المحاسبية (يتبع)

القياس (يتبع)

١٢ صافي التزام الإجارة (يتبع)

تعديلات عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:

- تغير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
- تغير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد لينتم احتسابه لإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة إجارة معدلة كما في تاريخ السريان، ويحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني

المصروفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل المجموعة، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر

اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

التأثير كمؤجر في محاسبة عقود الإجارة المنتهية بالتملك

لا يوجد تغيير في محاسبة محفظة الإجارة المنتهية بالتملك عند تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (يتبع)

معييار المحاسبة المالي رقم (٣٢) - الإجارة (يتبع)

ب) أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢

حسب ما هو مسموح طبقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (١)، قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) بأثر رجعي معدل، بحيث تم عكس الأثر التراكمي لتطبيق المعيار في الرصيد الافتتاحي للأرباح المستقبلية، وبيان المركز المالي للفترة الحالية. تشمل عقود الإجارة مواقع أجهزة الصراف الآلي والفروع. أدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ كما في ١ يناير ٢٠٢١ إلى التغييرات التالية في ١ يناير ٢٠٢١.

مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	حقوق الملكية	
١,١٥,٥٩٤	٤٣٨,٢١٠	١٤١,٨١٠	الرصيد الختامي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)
١,٢٣٤	-	-	الأثر من التطبيق:
-	-	-	أصل حق الانتفاع
-	١,١١٩	-	صافي التزام الإيجار
-	٩٢	-	إلغاء الاعتراف بالدفوعات المقدمة
-	-	٢٣	تأثير الرصيد الافتتاحي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢
١,٢٣٤	١,٢١١	٢٣	
١,١٦,٨٢٨	٤٣٩,٤٢١	١٤١,٨٣٣	الرصيد الافتتاحي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠٢١

أصل حق الاستخدام

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١,٢٣٤	الاعتراف بأصول حق الاستخدام عند التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المالية ٣٢
١١٤	زيادة في أصول حق الاستخدام، صافي التعديلات
(٥٢٨)	رسوم الإطفاء للسنة
٨٢٠	مجموع

صافي مطلوبات الإجارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
صافي مطلوبات الإجارة	إجمالي مطلوبات الإجارة	تحليل النضج
٥٥٠	٥٦٦	أقل من سنة واحدة
٢٥٦	٢٦٠	من سنة إلى خمس سنوات
٨٠٦	٨٢٦	مجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(II) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً
المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التالية سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٢. مع السماح بالتطبيق المبكر للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير.

(I) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨) - الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ - الوعد، والخيار، والتحوط في ٢٠٢٠. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٢. مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

- (أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتملك، وما إلى ذلك؛
(ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(II) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) - إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ - إعداد التقارير المالية للزكاة في ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٩ - الزكاة، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣. مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين أن احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم ٣٥ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(II) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً (يتبع)

(٣) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ١ المعدل - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في ٢٠٢١. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ١ السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم ١ يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

- أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:
- تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية:
- تم تعديل وتحسين التعريفات:
- تم إدخال مفهوم الدخل الشامل:
- يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة:
- تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإفصاحات:
- تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعاقل:
- تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء:
- تم تحسين إفصاح الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية:
- تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات:
- تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:
- البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

(I) أساس التوحيد

(I) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقننة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الحصص غير المسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الإستحواذ. التغييرات في حصة المجموعة في شركة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة يتم احتسابها بطريقة حقوق ملكية.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل. لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد، إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم.

تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لا يتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٨ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٣) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والنتيجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم انخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبيّنة في إيضاح رقم ٥ (ك).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافيقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

(ب) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة (عملة التعامل).

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

(ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ه (أ)).

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

١١ أدوات حقوق الملكية - هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، والأرصدة المماثلة لحقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية، وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية، بما ما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٢٩ - الصكوك في دفاتر المنشئ.

١٢ أدوات الدين

أدوات الدين النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المرابحة مستحقة الدفع.
أدوات الدين غير النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلام أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

١٣ أدوات استثمارية أخرى

تصنف المجموعة استثماراتها عند الإحتساب المبدئي إما: أ) بالتكلفة المطفأة، أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

- إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالاستثمارات لتحصيل التدفقات النقدية لحين استحقاق الأداة؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

- إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الاستثمار؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لتصنيف استثمار معين كما يلي:

- أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛
- ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى - كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبيهة بحقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة، وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية، ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتهما ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستيعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المترابطة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الإحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية، كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات السعر/ الأرباح لأدوات مماثلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

قياس القيمة العادلة (يتبع)

قد لا يمكن ملاحظة بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكاماً جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية ونقاط القوة المالية). ومن الممكن بشكل معقول، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن النتائج التي ستختلف عن الافتراضات خلال السنة المالية المقبلة قد تتطلب إجراء تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التسهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح ٢).

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية مجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحدة، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، وتستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) موجودات الإجارة

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتملك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام معدلات تقلل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدر. يتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الاعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد بتقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إفتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث، الأرض لا يتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

تتكون عقارات قيد التطوير من عقار يتم تطويره كفندق في مملكة البحرين.

عقارات للتداول

يتم قياس العقارات للتداول بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

عقارات للتداول تشمل عقارات للبيع في سياق العمل الاعتيادي.

ط) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

البنائيات	تصل إلى ٢٥ سنة
الأثاث والتجهيزات	٣ إلى ٥ سنوات
أجهزة الكمبيوتر	٣ إلى ٥ سنوات
السيارات	٣ إلى ٥ سنوات
الفنادق	تصل إلى ٤٠ سنة
معدات أخرى	٣ إلى ٥ سنوات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الافتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل تقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية

(أ) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- موجودات التمويل؛
- موجودات الإجارة (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)؛
- استثمار في الصكوك - أدوات دين بالتكلفة المطفأة؛
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطبق، بما في ذلك المعلومات التطوعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٣٧).

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسهيل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً لتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندر أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترُحل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغييرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

ا) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقال الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى.

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي انخفاض جوهري أو أي انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث انخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر انخفاضاً لفترة طويلة، وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر انخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الانخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم احتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث انخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

ل) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يذول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تخصص المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ن) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها، حيث تقوم المجموعة بإفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

س) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم احتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم احتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ع) أسهم الخزينة

يتم احتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ف) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ص) احتساب الإيراد

يتم احتساب إيرادات عقود المرابحات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم احتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات تمويل المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيها (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به باستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب إيرادات موجودات الإجارة (الإجارة المنتهية بالتمليك) باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب إيرادات من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الإيداعات باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم احتساب إيرادات الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المضافة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ق) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ر) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) "الزكاة"، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستتفة المؤهلة في نهاية السنة. في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة. بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ش) منافع الموظفين

١١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

١٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو نظام إشتراكات محددة، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُجِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين. حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُجِقت.

١٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لا تملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

- ت) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة**
تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.
- ث) الإحتساب في تاريخ التداول**
يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.
- خ) المقاصة**
يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.
- ذ) المخصصات**
يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.
- ض) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار**
يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع وحسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم إحتسابها كمصرف عند استحقاقها.
يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعايدات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.
- ظ) استرداد حيازة الموجودات**
يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويل متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ - "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقعة".
- غ) تمويل أجل من مؤسسات مالية**
تمثل تمويل أجل من مؤسسات مالية تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة، يتم إحتساب التمويلات في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.
- أ) العقود المرهقة**
يتم إحتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.
- ب) موجودات تحت الإدارة**
تعمل المجموعة بصفقتها أميناً/مديراً وفي صفات أخرى تؤدي إلى حيازة أو وضع الموجودات نيابة عن صندوق أئتمان أو مؤسسة أخرى. لا يتم تضمين هذه الموجودات الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
		نقد
٥٠,٣١	٣١,٩٣	أرصدة لدى البنوك
٣٣,٢٨٠	٥٠,٥٨٠	حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
		- حساب جاري
٢٩,٢٩٢	٥٥,٥٢	- حساب الإحتياطي
١٥,٤١٥	١٥,٢٩١	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
(١)	(١)	
٨٣,١٧	١٢٤,١١٥	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١٧,٧٢١	٢٦,٣٩٣	إجمالي ودائع المراجعات والوكالات المستحقة
-	(١)	يطرح: أرباح مؤجلة على مريحة
(١)	(١)	يطرح: مخصص إنخفاض القيمة
١٧,٧٢٠	٢٦,٣٩١	

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠٢١ نسبة ٢.١٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢.٥٥٪).

٨. استثمارات في صكوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
		أدوات دين - بالتكلفة المطفأة
		- صكوك مُسعرة*
١٩٥,٧٨٢	٢٦٢,٧٩٠	كما في ١ يناير ٢٠٢١
١٧,٠٢٩	٢١٢,٨٧١	الاستحواذ
(١,٣٢٠)	(١٤٨,٨٠٤)	استبعادات واستردادات
٢٦٢,٧٩٠	٣٢٦,٨٥٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(١,٢٥١)	(٢,٤٠٩)	علاوة غير مطفأة
(٤٠٧)	(٦,٢)	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
٢٦١,٣٣٢	٣٢٣,٨٤٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		- صكوك غير مُسعرة
١,٣١٧	١,٣١٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(١,٣١٧)	(١,٣١٧)	يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة
-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٦١,٣٣٢	٣٢٣,٨٤٦	

* صكوك بقيمة ١٥٢,٤١٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١١٣,٩٥٢ ألف دينار بحريني). مرهونة مقابل تمويل أجل من مؤسسات مالية بقيمة ٧١,٦١٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٧٥,٤٧٧ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ١٨).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٩. موجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٣٢٢,٢٢٠	٣٤٣,٧٠٦	مرابحة
١,١٤	٩٧١	مضاربة
٩	٩	وكالة
١,٤	-	مشاركة
١,٣٤٤	-	إستصناع
٣٢٤,٧٧٢	٣٤٤,٧٦٧	إجمالي موجودات التمويل
(١٧,٠٥٥)	(٢,٣٩٤)	يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة
٣٠٧,٧١٧	٣٢٤,٣٧٣	صافي موجودات التمويل

تظهر ذمم موجودات تمويل المرابحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٧,٣٩١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٨,٨٦٢ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢١	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ*	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	-	١٧,٠٥٥
صافي الحركة بين المراحل	٣٩٥	٤٧	(٤٤٢)	-	-
صافي المخصص	(١,٦٠١)	(٢٣٠)	٤,٨٠٤	٦١٢	٣,٥٨٥
شطب	-	-	(٥)	-	(٥)
استبعاد	-	-	(٢٤١)	-	(٢٤١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦,٠٢٤	١,٧٥١	١٢,٠٠٧	٦١٢	٢,٣٩٤

٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ*	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣,٧٣٥	-	٣٨,٠٤٦
صافي الحركة بين المراحل	٨٥	(١,٧٠١)	١,٦٦٦	-	-
صافي المخصص	٢,٦٧٢	٩٠٥	١,١٨٠	-	٤,٧٥٧
الاسترجاع	-	-	(٢,٤٦٦)	-	(٢,٤٦٦)
شطب	-	-	(١١,٠١٠)	-	(١١,٠١٠)
استبعاد	(١,٨)	-	(١٢,٥٨٤)	-	(١٢,٦٩٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	-	١٧,٠٥٥

* يتم الاحتساب المبدئي للأصول المنخفضة ائتمانياً عند شرائها أو عند إصدارها بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. هذه الأصول مدرجة حالياً بنسبة ١٣,٦٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٦,٣٣٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، تم تسجيل الموجودات المنخفضة في القيمة (المرحلة ٣ والضعف الإئتماني المشتري أو الناشئ) بنسبة ٣٤,٣٨٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٥٠,٧٧٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

١. موجودات الإجارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
		التكلفة
١٦٨,٣٠٩	١٨٦,٢٠٩	في ١ يناير
٥١,٤٢١	٥٧,٤٨٢	إضافات خلال السنة
(٣٣,٥٢١)	(٣٨,٩٥٥)	سداد / تسويات خلال السنة
١٨٦,٢٠٩	٢٠٤,٧٣٦	في ٣١ ديسمبر
		الإستهلاك المتراكم
٣٩,٢١٢	٤٢,٤٧٢	في ١ يناير
١٧,٤٩٤	٢١,٢٤٥	إستهلاك السنة
(١٤,٢٣٤)	(١٦,٦٨٧)	سداد خلال السنة
٤٢,٤٧٢	٤٧,٠٣٠	في ٣١ ديسمبر
(٣,٩٨٣)	(٥,٣١٢)	يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة
١٣٩,٧٥٤	١٥٢,٣٩٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢١	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٥٤٥	٤٢٤	٣,٠١٤	٣,٩٨٣
صافي الحركة بين المراحل	(٨٩)	٢٨٦	(١٩٧)	-
صافي المخصص	(٢١٤)	٢١٩	١,٣٩٤	١,٣٩٩
استبعاد	-	-	(٧٠)	(٧٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٤٢	٩٢٩	٤,١٤١	٥,٣١٢

٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	١٤٠	٣٧٦	٢,٧٠٥	٣,٢٢١
صافي الحركة بين المراحل	٢٣١	(٦٧٣)	٤٤٢	-
صافي المخصص	١٧٤	٧٢١	(١٣٣)	٧٦٢
استبعاد	-	-	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٤٥	٤٢٤	٣,٠١٤	٣,٩٨٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١١. استثمارات في أوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
		- أوراق مالية مُهيكلية
١٥٠٠٨٠	١٥٠٠٨٠	كما في ١ يناير ٢٠٢١
-	٤٥١	ربح مستحق
١٥٠٠٨٠	١٥٠٥٣١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
		- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة*
٤٣٠٤٣٣	٤٠٠٨١٢	كما في ١ يناير ٢٠٢١
٨٠٢٠٥	٩٠٢٠١	الاستحواذ
(١١٠١٧٤)	(٣٤٠٩٩٩)	استيعادات واستردادات
٣٤٨	(١٦١)	صافي الحركة في القيمة العادلة
٤٠٠٨١٢	١٥٠٣٥٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٥٥٠٨٩٢	٣٠٠٨٨٤	

* يشمل مخصص انخفاض إضافي في القيمة للسنة بمبلغ لا شئ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٥٠٠ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ٥).

١٢. موجودات محتفظ بها للبيع

تقوم مجموعة جي إف إنش بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المجموعة ("البرنامج") والذي يتضمن التخلص من بنيتها التحتية وأصولها العقارية من خلال شركة تم إنشاؤها حديثاً "إنفراكورب" ("الشركة")، والتي ستتم رسملتها بأكثر من مليار دولار في البنية التحتية والأصول المتطورة. سوف تتخصص إنفراكورب في الاستثمارات التي تركز على تسريع النمو وتطوير أصول وبيئات البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج والأسواق العالمية.

بموجب هذا البرنامج، سيتم نقل بعض الأصول العقارية والبنية التحتية من شركات المجموعة، بما في ذلك البنك، إلى إنفراكورب بمقابل عيني في شكل صكوك و/أو أسهم ملكية صادرة عن إنفراكورب.

استعداداً لهذا البرنامج، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في وموجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢٠٢٧ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٢. موجودات محتفظ بها للبيع (يتبع)

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، التزم مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري بخطة لتحويل أصول بقيمة ٥٥,٦٢ مليون دينار بحريني إلى إنفراكورب بموجب شروط البرنامج ٤,٥ مليون دينار بحريني لمستثمري إدارة الأصول (كمقابل عيني). بالإضافة إلى ذلك، أبرمت المجموعة عقود بيع لبيع استثمارات في عقارات بقيمة دفترية تبلغ ٣ مليون دينار بحريني. وبناءً عليه، تم تصنيف الأصول التالية على أنها محتفظ بها للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٣٤,٤٩٩	استثمارات في أوراق مالية
١٢,١٩٨	استثمارات عقارية*
٦,٧١٤	عقارات ومعدات
٨,٨٧١	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٨٢١	موجودات أخرى
٦٣,١٠٣	

تخضع عمليات النقل المذكورة أعلاه لموافقات الشركات والهيئات التنظيمية المطلوبة، ومن المتوقع إتمامها في غضون ١٢ شهراً من نهاية فترة التقرير.

* من إجمالي الأصول المحتفظ بها للبيع ٩٧٦ آلاف دينار بحريني منسوب إلى الحصة الغير مسيطرة.

١٣. استثمارات عقارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٦٥,٥٢٢	٧١,٣٢٢	عقارات للتطوير
١٥,٠٨١	٩,٨٨٧	استثمارات عقارية
٣,٠٠٠	-	عقارات للتداول
(٣,٠٠٠)	-	مخصص الانخفاض في القيمة
٨٣,٣٠٣	٨٠,٩١٩	

١١ عقارات للتطوير
تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من حصة في عقار يتم تطويره كفندق في مرفأ البحرين المالي في مملكة البحرين، تم شراؤه خلال السنة كجزء من معاملة المقايضة مع الشركة الأم. (راجع الإيضاح ٢٩)

١٢ استثمارات عقارية
الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، صافي من مخصص انخفاض القيمة بمبلغ لاشيء دينار بحريني (٢٠٢٠: ٣٠٠ دينار بحريني). خلال السنة، تم إعادة تصنيف العقارات المحتفظ بها للإستخدام بقيمتها الدفترية البالغة ٤,٨٩٥ ألف دينار بحريني إلى موجودات محتفظ بها للبيع.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ٩,٧٦١ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٥,٢٥٩ ألف دينار بحريني). تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢. بناءً على تقييم الإدارة، لا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة في نهاية العام؛ وبالتالي، لم يتم أخذ مخصص انخفاض القيمة في الاعتبار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٣. استثمارات عقارية (يتبع)

١٣ عقارات للتداول
تتكون العقارات للتداول من فلل للبيع في نطاق العمل الاعتيادي.

تم تحديد القيمة القابلة للتحقق للعقارات قيد التطوير، والعقارات للتداول من قبل مقيم عقارات خارجي مستقل، يملك مؤهلات مهنية مناسبة معترف بها، وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه.

تم تحويل الرصيد البالغ ٣,٠٠٠ ألف دينار بحريني إلى موجودات محتفظ بها للبيع خلال السنة.

١٤. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٤,٥٢٤	٣١,٩٦٣	في ايناير
٢٧,٧٥٩	٥,٨٠٣	إضافات
-	(٨,١٠٦)	إلغاء الاعتراف على الاستحواذ على حصة مسيطرة
-	(٣,٢٥٩)	تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع
(٣٢٠)	(١,١٣٣)	الحصة في خسائر السنة
٣١,٩٦٣	٢٥,٢٦٨	في ٣١ ديسمبر

الإسم	دولة التأسيس	حصة الملكية الفعلية		النشاط
		٢٠٢٠	٢٠٢١	
أملاك*٢	جزر الكايمن	%٢٣,٥١	%٦١,٨٨	استثمارات عقارية
شركة المشاريع العقارية كبيتال	مملكة البحرين	%٣,٠٠٠	%٣,٠٠٠	عقارات قيد التطوير
NS*١٢	مملكة البحرين	%٢٨,٤١	%٨٢,٥٢	استثمارات عقارية
لاجون للتطوير العقاري**	مملكة البحرين	%٢٢,٩٧	%٢٢,٩٧	استثمارات عقارية
فنادق العرين ذ.م.م.	مملكة البحرين	%٥,٠٠٠	%٥,٠٠٠	قطاع الضيافة
ترافليكس البحرين ذ.م.م.	مملكة البحرين	-	%٢٥,٠٠٠	شركة صرافة

* توقف احتسابها كاستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية حيث استحوذت المجموعة على الشركة ويتم توحيدها كشركة تابعة.
** تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٥. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٣,٨٣٦	٤,٢٩٣	ربح مستحق على صكوك
-	٨٢٠	حق استخدام الأصول
٦٠٨	٥٧٧	مصرفات مدفوعة مقدماً
١,٠٤٤	٢٤٩	مستحق من الاستثمارات
١٥,٧٠٨	-	موجودات مستحقة عليها
٤,٥٦٤	٤,٥٦٤	ذمم مدينة من عملاء
١,٨٨٦	٢,٦٨٩	ذمم مدينة أخرى*
٢٧,٦٤٦	١٣,١٩٢	

* الذمم المدينة الأخرى هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١,٧٤٢ ألف دينار بحريني).

خلال السنة، تم إعادة تصنيف موجودات مستحقة عليها إلى محتفظ بها للاستخدام، وتم تحويلها إلى استثمارات عقارية بسبب التغيير في احتمال البيع الفوري لهذه الأصول.

١٦. عقارات ومعدات

٢٠٢٠ الإجمالي	٢٠٢١ الإجمالي	أعمال جارية	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث وتجهيزات	أرض	
							التكلفة
١٧,١٩٠	١٧,٣٤٦	١٩٤	٥٧٦	٥,٤٨٧	٤,٣٧٥	٦,٧١٤	في يناير
٢٧١	١,٣٧٢	٧٧٤	٥٣	٣٤٢	٢٠٣	-	إضافات
(١١٤)	(٢٦)	(١)	-	-	(٢٥)	-	استبعادات
-	-	(٨٢)	-	٨٢	-	-	تحويل
-	(٦,٧١٤)	-	-	-	-	(٦,٧١٤)	تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع
١٧,٣٤٧	١١,٩٧٨	٨٨٥	٦٢٩	٥,٩١١	٤,٥٥٣	-	في ٣١ ديسمبر
							الإستهلاك المتراكم
٩,٤٤٠	٩,٨٩٧	-	٥٤٣	٥,٠٤٩	٤,٣٠٥	-	في يناير
٥٤٩	٣٨٦	-	٢١	٣١٢	٥٣	-	إستهلاك السنة (إيضاح ٢٤)
(٩٢)	(٤)	-	-	-	(٤)	-	استبعادات
٩,٨٩٧	١٠,٢٧٩	-	٥٦٤	٥,٣٦١	٤,٣٥٤	-	في ٣١ ديسمبر
							صافي القيمة الدفترية في
٧,٤٥٠	١,٦٩٩	٨٨٥	٦٥	٥٥٠	١٩٩	-	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	٧,٤٥٠	١٩٤	٣٤	٤٣٨	٧٠	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٧. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١١٧,٦٠٨	١١٦,٢٩	أفراد
٩٦,٦٣٥	٦٧,١٨٨	مؤسسات غير مالية
٢١٤,٢٤٣	١٨٣,٢١٧	

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي من أرباح مؤجلة بقيمة ٢,٢٧٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٥,٦٢٢ ألف دينار بحريني).

١٨. تمويل آجل من مؤسسات مالية

تمثل تسهيلات مرابحة لأجل بمبلغ ٧١,٦١٧ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٧٥,٤٧٧ ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل صكوك بمبلغ ١٥٢,٤١٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٣٣,٩٥٢ ألف دينار بحريني) (إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل الاقتراض ٢,٠٩٪ (٢٠٢٠: ٣,٧٤٪) بمتوسط استحقاق يصل إلى ستة أشهر.

١٩. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
-	١٣,٥٩٧	ذمم دائنة إلى المستثمرين*
٥,٥٨١	٤,٨٩٨	أرباح مضاربات مستحقة
-	٨٠٦	صافي مطلوبات التأجير
٤٤٣	٥٥٦	مقدمه مستلم من عملاء
٦٩٦	٤٧١	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع
٢٦٩	٢٥٨	ذمم دائنة للموظفين
٢٧	٢٧	مستحقات عقود إستصناع
٦,٢٥٣	٥,١٦	ذمم دائنة أخرى ومصرفات مستحقة**
١٣,٢٦٩	٢٥,٦٢٩	

* تتعلق بالتسوية النقدية مع المستثمرين على حساب إعادة الهيكلة (إيضاح ١٢)
** يتضمن مخصص إنخفاض القيمة على إلتزامات وضمائم مالية بمبلغ ٨٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢٣٧ ألف دينار بحريني)

٢٠. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٤٢٥,٣٤٩	٥٤٥,١٩٥	إيداعات وفروض من مؤسسات مالية - مضاربة
٤٢٥,٣٤٩	٥٤٥,١٩٥	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (يتبع)

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٣٣,٢٨٠	٥٠,٥٨٠	أرصدة لدى البنوك
١٥,٤١٤	١٥,٢٩٠	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
١٧,٧٢٠	٢٦,٣٩١	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٦١,١٣٢	١٧٢,٢٢٩	أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون - صكوك
٩٧,٨٠٣	٢٨,٩٠٥	موجودات التمويل
٤٢٥,٣٤٩	٥٤٥,١٩٥	

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: لا شيء). لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية.

لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لأصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة وأصحاب حسابات الاستثمار:

٢٠٢٠	٢٠٢١		مضاربة شهرية *
	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	
٪١٢,٠٤	٪٨٧,٩٦	٪١٧,٠٣	٪٨٢,٩٧
٪٢٤,٦٥	٪٧٥,٣٥	٪٣٦,٨٠	٪٦٣,٢٠
٪٢٨,٤٣	٪٧١,٥٧	٪٤١,٥١	٪٥٨,٤٩
٪٣٧,٥٠	٪٦٢,٥٠	٪٤٨,٨٧	٪٥١,١٣
٪٣٩,٩١	٪٦٠,٠٩	٪٥٣,١٥	٪٤٦,٨٥
٪٣٢,٦٥	٪٦٧,٣٥	٪٤٦,٩٩	٪٥٣,٠١
٪٤٤,٢٨	٪٥٥,٧٢	٪٥٦,٦٩	٪٤٣,٣١

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لأصحاب حسابات الاستثمار ٥٣,٧٣٪ (٢٠٢٠: ٦٠,٧٢٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٩,٩٧٪ (٢٠٢٠: ٣,١٧٪).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢١. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
		المصرح به:
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
		الصادر والمدفوع بالكامل:
٨٩,٢١٢	٨٩,٢١٢	٨٩٢,١١٩,٤٨٠ سهم عادي (٢٠٢٠: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠) بواقع ١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠، قرر المساهمون شطب خسائر بمبلغ ١٥,٧٨٨ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع، من خلال تخفيض عدد الأسهم. يوجد لدى المجموعة فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية، ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة تبلغ ٨٨,٤٧٣,١٥٩ سهماً (٢٠٢٠: ٩٢,٠٤٨,٠٠٤ سهماً).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات*
٪١٢,١٥	٤٩٨	١,٠٨,٤٣٤,٥١٩	أقل من ١٪
٪٨,٨٧	٥	٧٩,١٥٤,٥١٥	١٪ إلى أقل من ٥٪
٪٩,٩٢	١	٨٨,٤٧٣,١٥٩	٥٪ إلى أقل من ١٠٪**
٪٦٩,٠٦	١	٦١٦,٠٥٧,٢٨٧	٥٠٪ وأكثر
٪١,٠٠٠	٥٠٥	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات*
٪١٣,١٦	٥٤١	١١٧,٤١٧,٨١٤	أقل من ١٪
٪١١,٧٦	٥	١,٤,٨٨٠,٠٩١	١٪ إلى أقل من ٥٪
٪١٩,٦٧	٢	١٧٥,٤٩٠,٢٦٤	٥٪ إلى أقل من ١٠٪**
٪٥٥,٤١	١	٤٩٤,٣٣٠,٤٩٢	٥٠٪ وأكثر
٪١,٠٠٠	٥٤٩	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢١. رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٪٦٩,٦	٦٦٦,٥٧٢,٨٧	البحرين	مجموعة جي إف إنش المالية*
٪٩,٩٢	٨٨,٤٧٣,١٥٩	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٪٥٥,٤١	٤٩٤,٣٣,٤٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إنش المالية*
٪٩,٩١	٨٨,٤١١,٥٤٠	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
٩,٧٪	٨٧,٠٧٨,٧٢٤	الإمارات	شركة الاستثمار غولديلووكس المحدودة

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

بعد نهاية السنة، في الخامس من يناير ٢٠٢٢، أعلنت مجموعة جي إف إنش المالية عن الانتهاء من الاستحواذ على أسهم المصرف الخليجي التجاري من خلال إعادة شراء تضم ١,٨٠٤,٦١٠,٥ سهماً تمثل ١٢,١٪، وبالتالي زيادة حصتها إلى ٨١,١٧٪.

٢٢. مضاربة ثانوية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مضاربة ثانوية
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	

يحتفظ البنك بمضاربة ثانوية (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني) على علاوة بقيمة ٣١,٨ مليون دولار أمريكي (١٢ مليون دينار بحريني). تم رفع رأس المال هذا من أجل تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإجمالي حقوق الملكية كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. القيمة الدفترية هي صافي تكلفة الإصدار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٢. مضاربة ثانوية (يتبع)

فيما يلي ملخص الشروط والأحكام:

- يتم توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية على أساس نصف سنوي وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالقيمة الاسمية القائمة للأوراق المالية ووفقاً لها بمعدل متوقع قدره ١٠٪ سنوياً.
- يتم احتساب المضاربة الثانوية ضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي المرحلي المختصر الموحد والأرباح المدفوعة لرب المال (حامل أداة المالية) يتم احتسابها كتخصيص للأرباح.
- يتم استثمار المضاربة الثانوية في مجموعة أصول مضاربة عامة على أساس متداخل غير مقيد.
- لا يحق للمستثمر المطالبة بالأرباح ولن يتم اعتبار مثل هذا الحدث بأنه حدث للتعثّر في السداد.
- في حالة وقوع حدث غير قابل للبقاء، سيتم تحويل الشهادات تحويلاً كلياً أو جزئياً على أساس تناسبي وفقاً لشروط الشهادات والتي تتطلب التحويل بالقيمة العادلة لحصة البنك في وقت وقوع مثل هذا الحدث الغير قابل للبقاء.
- قد يتم استرداد الشهادات وفقاً لخيار استدعاء الوصي بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار.

٢٣. تكلفة الموظفين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٤,٩٤٣	٤,٧٨٥	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٨٣٥	٧٤٢	مصرفات تأمينات إجتماعية
٣١	٦٩	مكافآت نهاية الخدمة
٦٥	٥٩	مصرفات الموظفين الأخرى
٥,٨٧٤	٥,٦٥٥	

٢٤. مصرفات تشغيلية أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٧٤٣	١,٢٠٨	أتعاب مهنية
٦٦٣	٩١٦	مصرفات قنوات التوزيع
٥٤٩	٦٣٥	مصرفات تقنية المعلومات
-	٦٠	صافي تكلفة الإجارة (إيضاح ١٠)
٢١٦	٤٤١	مصرفات مجلس الإدارة
٥٤٩	٣٨٦	مصرفات إستهلاك
١٥٧	٢٥٨	تكاليف إعلانات وتسويق
٧٧٣	١٩٢	تكلفة المكاتب
١٣٥	١٣٤	مصرفات الاتصالات
٧٣٨	٨٦٦	مصرفات إدارية أخرى
٤,٥٢٣	٥,٦٣٦	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٥. صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢.٧١١	٣.٥٨٥	موجودات التمويل (إيضاح ٩)
٧٦٢	١.٣٩٩	موجودات الإجارة (إيضاح ١٠)
٤.١	١٩٥	استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)
(٢)	-	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية
٥٠٠	-	استثمارات في أوراق مالية (إيضاح رقم ١١)
(٣١)	(٣٩٤)	إلتزامات وضمائم مالية (إيضاح رقم ١٩)
٤.٣٤١	٤.٧٨٥	

٢٦. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

خلال ٢٠١٨، أسست المجموعة صندوق أئتمان، تحت إسم صندوق أئتمان موظفي المصرف الخليجي التجاري ("صندوق الأئتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة احتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان صندوق الأئتمان يحتفظ بما مجموعه ١٠٤.٧٣٤ سهماً (٢٠٢٠: ٣.٦٣٦.٤٦٤ سهماً). خلال السنة، تم منح ١.٩٩٥.٠٠٠ سهماً (٢٠٢٠: ٢.٨٢٧.٢٧٥ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام، وتخضع لفترة الثلاث سنوات.

خلال العام، قامت المجموعة بتحويل ١.٤٥٧.٩٣١ سهماً للموظفين في أكتوبر ٢٠٢١ فيما يتعلق بالاستحقاق السنوي لمنح الأسهم المؤجلة (٢٠٢٠: ٨٩٦.٦٣٤ سهماً) و ٤.٦٨.٧٩٩ سهماً للموظفين في نوفمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق بقرار اتخذه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة لتسريع شروط الاستحقاق لجميع الأسهم المؤجلة غير المكتسبة وفقاً لقواعد النظام المرتبطة بالنية المؤكدة من مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب. لتقديم عرض للإستحواذ على ما يصل إلى ١٠٪ من الأسهم المصدرة والمدفوعة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم اتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراسات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراسات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة عن جائحة الكورونا (كوفيد ١٩).

١. الأحكام

أ) وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ه (ي) (١) وإيضاح (٣٧).

أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩)

في مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة الكورونا (كوفيد ١٩). كان لجائحة الكورونا (كوفيد ١٩) وتداعير المتخذة للاحتواء تفشي الوباء أثراً جوهرياً على الاقتصاد المحلي والعالمي، وسلاسل التوريد، والأسواق المالية.

أخذت المجموعة بالاعتبار أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) وتقلبات السوق ذات الصلة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. في حين أن المنهجيات والفرضيات المطبقة لقياس البنود المختلفة في البيانات المالية تظل بدون تغيير عن تلك المطبقة في البيانات المالية لسنة ٢٠٢٠، فإن أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) أدى لتطبيق المزيد من الأحكام والاجتهادات، وإدراج تقديرات وفرضيات خاصة بجائحة الكورونا (كوفيد ١٩).

بشكل أساسي، فقد أدى ذلك لتحديث الفرضيات الاقتصادية للمجموعة، المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم انخفاض القيمة للموجودات غير المالية الأخرى. يستمر تطبيق إطار إدارة المخاطر وإدارة رأس المال الخاص بالمجموعة، وتواصل المجموعة مراقبة أثر جائحة الكورونا (كوفيد ١٩) على المخاطر ورأس المال الخاصة بالمجموعة. يتم تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر غير المالية الناتجة من قيود الحركة المحلية والعالمية، وعمل الموظفين عن بعد، والأطراف المقابلة، والعملاء والموردين، وحوكمتها من خلال تطبيق إطار إدارة المخاطر للمجموعة في الوقت المناسب.

محفظة التمويل

وفقاً لإجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي خلال ٢٠٢٠، قدمت المجموعة خيار تأجيل أقساط القروض بدون احتساب أي فوائد للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر من مارس ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢٠ (التأجيل الأول). في سبتمبر ٢٠٢٠، وديسمبر ٢٠٢٠، ومايو ٢٠٢١، قام مصرف البحرين المركزي بإصدار تميمات رقابية لتمديد إجراءات المساعدة الصادرة منه حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ (التأجيل الثاني)، يونيو ٢٠٢١ (التأجيل الثالث) وديسمبر ٢٠٢١ (التأجيل الرابع) على التوالي. التأجيل الخامس سار من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

مخصص انخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة

عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي. منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متنسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تم تعديل مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقيق العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة الكورونا، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تم معايرة نماذج المجموعة لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمدخلات. أصدرت الجهات التنظيمية الدولية إرشادات، لأخذ الظروف الاستثنائية لجائحة الكورونا بالاعتبار. ويشمل ذلك اعتبار الدعم الحكومي والدرجة العالية للشكوك المحيطة بالاتجاهات التاريخية طويلة الأجل المستخدمة لتحديد المعلومات التطلعية المعقولة والقابلة للدعم، بالإضافة لتقييم التدهور الائتماني المعني، وتحويل الأرصدة إلى مراحل تقدمية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. التقديرات المحاسبية العامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

١. الأحكام (يتبع)

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. لم يتم اعتبار استخدام برنامج تأجيل دفع الأقساط كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو ترحيلاً للمراحل لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، نظراً لأن الغرض من هذه البرامج هو إتاحة تخفيف مؤقت للتدفقات النقدية لعملاء المجموعة المتأثرين بجائحة الكورونا.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة نتيجة لجائحة الكورونا، أو على المدى الطويل.

ب. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه : (أ) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المضافة، أو (ب) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم هـ (ج) (١)).

ج. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - (راجع إيضاح رقم هـ (ي) (٢)).

٢. التقديرات

أ) الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل المحتسبة بالتكلفة المضافة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم هـ (ي) وإيضاح (٣٧).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة (المستوى الثالث) - راجع إيضاح رقم هـ (ج) (٣) وإيضاح رقم (٣٦).

ج) تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم هـ (ح)، هـ (ك) وإيضاح (٣٣)).

٢٨. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢.١٤١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٦٧.٩٨ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠٢٠: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات. قامت المجموعة بالإستعانة بالشركة الأم في الإدارة اليومية للموجودات تحت الإدارة.

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشيء (٢٠٢٠: لاشيء)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين
يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢٣٦	٤٦٨	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
١,٤٥٢	٧٦٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢٢٨	٢٣٤	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة) الإجمالي
الموجودات				
موجودات التمويل	-	٣,٢٢٧	٦,٦١	٩,٢٨٨
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٧,٠٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥,٨٢٨	-	-	٢٥,٨٢٨
استثمارات عقارية	٦,٠٠٠	-	-	٦,٠٠٠
موجودات محتفظ بها للبيع	٥٥,٦٢٠	-	-	٥٥,٦٢٠
موجودات أخرى	١١٧	-	-	١٤٧
المطلوبات				
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	١,٦٦٦	-	١,٦٦٦
حسابات جارية للعملاء	٨٦٦	٣٤٠	٥,٩٥٢	٧,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٩	١,٢	١٣٨,٨٣٣	١٣٩,٦٣٦
مطلوبات أخرى	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	-	٣,٥٧٦	٦,٦٧١	-	١٠,٢٤٧
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	١٨,٥٣٧	٢٠,٨٢١
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	-	-	-	٣١,٩٦٣
استثمارات عقارية	٦,٠٠٠	-	-	-	٦,٠٠٠
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	١١٧	-	-	٨٢٥	٩٤٢
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	٢,١٠٥	٤٢,٤٣٨	-	٤٤,٥٤٣
حسابات جارية للعملاء	١٣٥	٨٥	٦,٧٨٤	١,٢١١	٨,٢١٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤١٣	٢٤١	٧٩,٨٤٦	٣٢٧	٨٠,٨٢٧
مطلوبات أخرى	-	-	١,٣٠	-	١,٣٠

خلال ٢٠٢٠، دخلت المجموعة في معاملة مقايضة مع الشركة الأم، من خلال تحويل موجودات بقيمة ٤٦,٤ مليون دينار بحريني مكونة من موجودات التمويل بقيمة ٢٧,٧ مليون دينار بحريني وصكوك بقيمة ٧,٥ مليون دينار بحريني واستثمارات في أوراق مالية بقيمة ١١,٢ مليون دينار بحريني في مقابل حصة تبلغ ٨٦٪ من شركة HH للضيافة ش.م.ب. وهي شركة بحرينية تأسست لامتلاك فندق قيد الإنشاء في مملكة البحرين. لم تنتج من المعاملة أي أرباح أو خسائر للمصرف. تم الاعتراف بموجودات التمويل بالقيمة العادلة للأصل المستلم في تاريخ التحويل.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	شركات زميلة	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	المجموع
معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة			
رسوم اكتتاب على مضاربة ثانوية	-	١٢,١٠٠	١٢,١٠٠
مضاربة ثانوية	-	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال	-	٢٣,٦٠٠	٢٣,٦٠٠
استثمار في شركة زميلة	٢٤,٥٠٠	-	٢٤,٥٠٠
شراء عقارات قيد التطوير	-	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
بيع موجودات التمويل	-	٤٦,٣٧٦	٤٦,٣٧٦
تحويل موجودات التمويل	-	١٨,٤٣٣	١٨,٤٣٣
توزيع الأرباح على حاملي إصدار رأس مال الفئة الأولى	-	٢,٨٣٤	٢,٨٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة) المجموع
الإيرادات				
	-	١١٣٣	١١٤٣	٢,٣٧٢
	-	-	-	٢٦٣
	(١,١٣٣)	-	-	(١,١٣٣)
	-	-	-	-
المصروفات				
	-	٢٤	-	٢٤
	١٢	١	٣,٧٩٧	٣,٨١٧
	-	٧٦٧	-	٧٦٧
	-	٤٦٨	-	٥٧٠

٢٠٢٠	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة /موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة) المجموع
الإيرادات				
	-	١٠	٩٨٧	١,٠٨٧
	(٣٢٠)	-	-	(٣٢٠)
	-	-	٢	٢
المصروفات				
	-	١٠	١,٩٣٧	٢,٠٣٧
	١٤	٢	١,٨٢٠	١,٨٤٥
	-	١,٤٥٢	-	١,٤٥٢
	-	-	-	٢٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	العائد الأساسي لكل سهم
٧,٩٨٦	١٠,٨٥٣	الربح العائد للشركة الأم للسنة
٢,٨٣٤	٦,٠٠٠	ناقصاً: الأرباح موزعة على رأس مال إضافي من الفئة الأولى
٥,١٥٢	٤,٨٥٣	الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم لإحتساب العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم للسنة
٨,٣,٨٧٤	٨,٣,٥٩٩	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالآلاف)
٦,٤,٩	٦,٣,٩	العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (بالفلس)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفّضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣١. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٢. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً لا تقوم المجموعة بتحويل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٤٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢٤٦ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٣٩٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢٢٩ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٤٣ آلاف دينار بحريني أو ٠,٤٨ فلس لكل سهم (٢٠٢٠: ١٦ آلاف دينار بحريني أو ٠,١٨ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة زكاة قدرها ٤ آلاف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على أساس ٠,٤٨ فلس للسهم (٢٠٢٠: ٠,١٨ فلس للسهم).

٣٣. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمرابحة، والمشاركة، والإستئجار، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك إستثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

استثمارات

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلية الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تدير المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم استخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوّل أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانياتها التقديرية.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمرکز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٥ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	استثمارات
١٢٤,١١٥	-	١٢٤,١١٣	٢
٢٦,٣٩١	-	٢٥,٧٩٦	٥٩٥
٣٢٣,٨٤٦	-	٣٢٣,٨٤٦	-
٣٢٤,٣٧٣	-	٣٢٤,٣٧٣	-
١٥٢,٣٩٤	-	١٥٢,٣٩٤	-
٣٠,٨٨٤	-	-	٣٠,٨٨٤
٦٣,١٠٣	-	-	٦٣,١٠٣
٨٠,٩١٩	-	-	٨٠,٩١٩
٢٥,٢٦٨	-	-	٢٥,٢٦٨
١٣,١٩٢	٧,٦٩٤	٥,٢٥٧	٢٤١
١,٦٩٩	١,٦٩٩	-	-
١,١٦٦,١٨٤	٩,٣٩٣	٩٥٥,٧٧٩	٢,١٠,١٢
إجمالي موجودات القطاع			
١٣,١٩٩	-	١٣,١٩٩	-
١٨٣,٢١٧	-	١٨٣,٢١٧	-
٧١,٦١٧	-	٧١,٦١٧	-
٥٢,٩٣٦	-	٥٢,٣٤٢	٥٩٤
٢٥,٦٢٩	٣,٩٢٥	٦,٤٧٠	١٥,٢٣٤
٤٦٣,٥٩٨	٣,٩٢٥	٤٤٣,٨٤٥	١٥,٨٢٨
إجمالي مطلوبات القطاع			
٥٤٥,١٩٥	-	٥٤٥,١٩٥	-
١,٥١٦	-	-	١,٥١٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢١	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
	-	٢٩,٩٠٨	-	٢٩,٩٠٨
	٤	١٦٢	-	١٦٦
	-	٢٠,٨٧	-	٢٠,٨٧
	٥٨٠	-	-	٥٨٠
	(١,١٣٣)	-	-	(١,١٣٣)
	٣٥	٢,٨٤٤	-	٢,٨٧٩
	(٥١٤)	٥٣,٠٠١	-	٥٢,٤٨٧
	-	(٢٥,٩٣٩)	-	(٢٥,٩٣٩)
	-	١٣,٩٨٤	-	١٣,٩٨٤
	-	(١١,٩٥٥)	-	(١١,٩٥٥)
	-	(١٢,٣٧١)	-	(١٢,٣٧١)
	-	(١,٢٧٢)	-	(١,٢٧٢)
	(٥١٤)	٢٧,٤٠٣	-	٢٦,٨٨٩
	٥٦٦	٢,٢٦٢	٢,٨٢٧	٥,٦٥٥
	١٧٧	١١٨١	٤,٢٨٧	٥,٦٣٦
	٧٤٣	٣,٤٤٣	٧,١٠٥	١١,٢٩١
	(١,٢٥٧)	٢٣,٩٦٠	(٧,١٠٥)	١٥,٥٩٨
	(١٩٥)	(٤,٥٩٠)	-	(٤,٧٨٥)
	(١,٤٥٢)	١٩,٣٧٠	(٧,١٠٥)	١٠,٨١٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
تقد وأرصدة لدى البنوك	٢	٨٣.١٥	-	٨٣.١٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٩.٢	١٦.٨١٨	-	١٧.٧٢٠
استثمارات في صكوك	-	٢٦١,٣٣٢	-	٢٦١,٣٣٢
موجودات التمويل	-	٣٠٧,٧١٧	-	٣٠٧,٧١٧
موجودات الإجارة	-	١٣٩,٧٥٤	-	١٣٩,٧٥٤
استثمارات في أوراق مالية	٥٥,٨٩٢	-	-	٥٥,٨٩٢
استثمارات عقارية	٨٣,٣٠٣	-	-	٨٣,٣٠٣
موجودات محتفظ بها للبيع	-	-	-	-
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣١,٩٦٣	-	-	٣١,٩٦٣
موجودات أخرى	١٦,٠٦٩	٤,٨٩٤	٦,٦٨٣	٢٧,٦٤٦
عقارات ومعدات	-	-	٧,٤٥٠	٧,٤٥٠
إجمالي موجودات القطاع	١٨٨,١٣١	٨١٣,٣٣٠	١٤,١٣٣	١,١٥,٥٩٤
إيداعات من مؤسسات مالية	-	٧٩,٥٤٥	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٢١٤,٢٤٣	-	٢١٤,٢٤٣
تمويل آجل من مؤسسات مالية	-	٧٥,٤٧٧	-	٧٥,٤٧٧
حسابات جارية للعملاء	٩.٢	٥٤,٧٧٤	-	٥٥,٦٧٦
مطلوبات أخرى	١,٥٩١	٨,٣٦٤	٣,٣١٤	١٣,٢٦٩
إجمالي مطلوبات القطاع	٢,٤٩٣	٤٣٢,٤٠٣	٣,٣١٤	٤٣٨,٢١٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٤٢٥,٣٤٩	-	٤٢٥,٣٤٩
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٦٨١	-	-	١,٦٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣.٣. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢٠	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	(١٧٥)	٣٠٠٩٦	-	٢٩,٩٢١
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٨	٥٢٣	-	٥٥١
إيراد من الصكوك	-	١٥,٢٤٢	-	١٥,٢٤٢
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣٦٦	-	-	٣٦٦
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(٣٢٠)	-	-	(٣٢٠)
رسوم وإيرادات أخرى	١٢	٢,٤٢٥	-	٢,٤٣٧
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(٨٩)	٤٨,٢٨٦	-	٤٨,١٩٧
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كُمضارب	-	(٢١,٥٧٥)	-	(٢١,٥٧٥)
حصة المصرف كُمضارب	-	٩,٢٨٩	-	٩,٢٨٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(١٢,٢٨٦)	-	(١٢,٢٨٦)
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(١٢,٤٧٢)	-	(١٢,٤٧٢)
مصروفات التمويل الأجل من مؤسسات مالية	-	(٧٩٦)	-	(٧٩٦)
إجمالي إيرادات القطاع	(٨٩)	٢٢,٧٣٢	-	٢٢,٦٤٣
تكلفة الموظفين	٥٨٧	٢,٣٥٠	٢,٩٣٧	٥,٨٧٤
مصروفات تشغيلية أخرى	٩٣	٨٢٥	٣,٦٠٥	٤,٥٢٣
إجمالي مصروفات القطاع	٦٨٠	٣,١٧٥	٦,٥٤٢	١٠,٣٩٧
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٧٦٩)	١٩,٥٥٧	(٦,٥٤٢)	١٢,٢٤٦
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٥٠٠)	(٣,٨٤١)	-	(٤,٣٤١)
نتائج القطاع	(١,٢٦٩)	١٥,٧١٦	(٦,٥٤٢)	٧,٩٠٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد استحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
١١٧,٤٠٥	٢,٥٥٣	٣,٦٣٨	٥١٩	-	-	١٢٤,١١٥
٢٦٦,٣٩١	-	-	-	-	-	٢٦٦,٣٩١
٢٦٧,٤٩١	-	٥٦٣,٥٥٥	-	-	-	٣٢٣,٨٤٦
١٣,٦٢٤	١٣,٢٠٠	٢٦٦,١٩٨	١١٣,٩٣١	٦٧,٤٢٠	-	٣٢٤,٣٧٣
١٢,٨٠٥	٥,٠٢٧	٩,٩٦٦	٣٩,٧٠٨	٨٤,٨٨٨	-	١٥٢,٣٩٤
-	-	١٥,٥٣١	٦,٦٩٩	٨,٦٥٤	-	٣٠,٨٨٤
٦٣,١٠٣	-	-	-	-	-	٦٣,١٠٣
-	-	-	-	٨٠,٩١٩	٨٠,٩١٩	٨٠,٩١٩
-	-	-	-	-	٢٥,٢٦٨	٢٥,٢٦٨
١,٠٠٦	٣١٩	١٩	١١,٨٤٨	-	-	١٣,١٩٢
-	-	-	-	١,٦٩٩	١,٦٩٩	١,٦٩٩
٥٩١,٨٢٥	٢١,٠٩٩	١١١,٧٠٧	١٧٢,٧٠٥	٢٦٨,٨٤٨	١,١٦٦,١٨٤	١,١٦٦,١٨٤
إجمالي الموجودات						
المطلوبات						
٥٦,١٣١	٦٧,٥١٤	٦,٥٥٤	-	-	-	١٣٠,١٩٩
٦٨,٢٢٤	٤٨,٦٥٩	٤٦,٤٠٠	١٥,٥٧٣	٤,٣٦١	-	١٨٣,٢١٧
٤٥,١٣٨	-	٢٦,٤٧٩	-	-	-	٧١,٦١٧
١٦,٢٧٥	٥,١٥٢	٥,٥٩٥	٦,٣٩٣	١٩,٥٢١	-	٥٢,٩٣٦
١٥,٨٨١	١,٤٠٤	١,٣٤٨	٧,٩٢٤	-	-	٢٦,٥٥٧
٢٠,١٦٤	١٢٢,٧٢٩	٨٦,٣٧٦	٢٩,٨٩٠	٢٣,٨٨٢	-	٤٦٤,٥٢٦
إجمالي المطلوبات						
١٢٢,٥٥٤	١٠,٥٢٥	١٤٢,١٤٥	٨٨,٨٢٠	٩٠,١٥١	-	٥٤٥,١٩٥
-	-	-	١,٥١٦	-	-	١,٥١٦
٤٣	١,٢٤٧	٦,٥١٠	٣٧,١٤٥	٦,٠٧٩	-	٥١,٠٢٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار						
حسابات الاستثمار المقيدة						
إلتزامات و ضمانات مالية						

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
٧٥,٢٣٨	١,٨٧٥	٣,٩١٨	١,٩٨٦	-	٨٣,٠١٧	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٧,٧٢٠	-	-	-	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٤٩,٧١٦	١١,٤١٦	-	-	-	٢٦١,١٣٢	استثمارات في الصكوك
٤٣,٣٩٧	١٨,٨٣٩	٣٧,٥٤٩	١٢٣,٠٥٧	٨٤,٨٧٥	٣٠٧,٧١٧	موجودات التمويل
٥,٢٦٦	٣,٧٢٤	٧,٤٥٧	٣٢,٨٨٤	٩,٤٢٣	١٣٩,٧٥٤	موجودات الإجارة
-	-	-	٢٢,٦٢٢	١٥,٥٤٩	٥٥,٨٩٢	استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
-	-	-	-	-	٨٣,٣٠٣	استثمارات عقارية
-	٩٢٣	١,٩٨١	-	٢٩,٥٠٩	٣١,٩٦٣	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٩٥٣	٢,٠٦	٦١	٢٦,٤٢٦	-	٢٧,٦٤٦	موجودات أخرى
-	-	-	-	٧,٤٥٠	٧,٤٥٠	عقارات ومعدات
٣٩٢,٢٩٠	٣٦,٩٨٣	٧٣,٥٨٨	١٩٩,٩٠٢	٣١٢,٨٣١	١,١٥,٥٩٤	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
٣٢,٩٠٦	٣٤,٩٤٨	٨,٠٧٧	٣,٦١٤	-	٧٩,٥٤٥	إيداعات من مؤسسات مالية
٨٦,٧٠٨	٦٢,٧٠٨	٤٥,٧٩٥	١٤,٣٦٩	٤,٦٦٣	٢١٤,٢٤٣	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٧,٩١٥	٧,٥٦٢	-	-	-	٧٥,٤٧٧	تمويل آجل من مؤسسات مالية
١٧,١١٧	٥,٤١٩	٥,٨٨٤	٦,٧٢٤	٢,٥٣٢	٥٥,٦٧٦	حسابات جارية للعملاء
٤,٩١٨	١,٦٥١	١,٥٨٩	٥,١١١	-	١٣,٢٦٩	مطلوبات أخرى
٢,٩٥٦٤	١١٢,٢٨٨	٦١,٣٤٥	٢٩,٨١٨	٢٥,١٩٥	٤٣٨,٢١٠	إجمالي المطلوبات
٩٥,٨٢٩	٧٣,٣٠٨	١,٧,٨٩٢	٧٣,٩١٣	٧٥,٢٢٧	٤٢٥,٣٤٩	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
-	-	-	-	-	١,٦٨١	حسابات الاستثمار المقيدة
٦,٨٩٦	٤,٧٩٦	٥,٤٩٥	١٧,٤٥٩	٦,٩٢٣	٤١,٥٦٩	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الموجودات				
١٢٤,١١٥	-	-	١٢٤,١١٥	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٦,٣٩١	-	-	٢٦,٣٩١	إيداعات لدى مؤسسات مالية
-	٢,٢٦٢	٣٢١,٥٨٤	٣٢٣,٨٤٦	استثمارات في الصكوك
٤,٥٨٣	٧٢,٢٩٢	٢٤٧,٤٩٨	٣٢٤,٣٧٣	موجودات التمويل
-	١٢٨,٢٠٢	٢٤,١٩٢	١٥٢,٣٩٤	موجودات الإجارة
١٥,٥٣١	١,٥٩٨	٤,٧٥٥	٣٠,٨٨٤	استثمارات في أوراق مالية
-	٦٣,١٠٣	-	٦٣,١٠٣	موجودات محتفظ بها للبيع
-	٨٠,٩١٩	-	٨٠,٩١٩	استثمارات عقارية
-	٢٥,٢٦٨	-	٢٥,٢٦٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٧٥٧	٥,٠١٨	٧,٤١٧	١٣,١٩٢	موجودات أخرى
-	-	١,٦٩٩	١,٦٩٩	عقارات ومعدات
١٧١,٣٧٧	٣٨٧,٦٦٢	٦٠٧,١٤٥	١,١٦٦,١٨٤	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
١٣,١٩٩	-	-	١٣,١٩٩	إيداعات من مؤسسات مالية
٢,٧٠٢	٢٩٨	١٨٠,٢١٧	١٨٣,٢١٧	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧١,٦١٧	-	-	٧١,٦١٧	تمويل آجل من مؤسسات مالية
٢٩٣	٦,٤١١	٤٦,٢٣٢	٥٢,٩٣٦	حسابات جارية للعملاء
-	٣٩٦	٢٦,١٦١	٢٦,٥٥٧	مطلوبات أخرى
٢٠٤,٨١١	٧,١٠٥	٢٥٢,٦١٠	٤٦٤,٥٢٦	إجمالي المطلوبات
١١٦,٣٩٢	٢٢,٧٩٧	٤٠,٦٠٠	٥٤٥,١٩٥	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
-	١,٥١٦	-	١,٥١٦	حسابات الاستثمار المقيدة
-	١٨,٣٢٨	٣٢,٦٩٦	٥١,٠٢٤	التزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
٨٣,٠١٧	٨٣,٠١٧	-	-	٨٣,٠١٧
١٧,٧٢٠	١٧,٧٢٠	-	-	١٧,٧٢٠
١١٣٧	٢١١٧٧	٢٣٨,٨١٨	٢٦١,١٣٢	٢٦١,١٣٢
٤,٤٢٠	٨٩,٥٣٢	٢١٣,٧٦٥	٣٠٧,٧١٧	٣٠٧,٧١٧
-	١٢٧,٣٣٣	١٢,٤٢١	١٣٩,٧٥٤	١٣٩,٧٥٤
٢٢,٧٨٥	٢٨,٩٥٢	٤,١٥٥	٥٥,٨٩٢	٥٥,٨٩٢
-	-	-	-	-
-	٨٣,٣٠٣	-	٨٣,٣٠٣	٨٣,٣٠٣
-	٣١,٩٦٣	-	٣١,٩٦٣	٣١,٩٦٣
١,٤٠٠	١٦,٩٨٢	٩,٢٦٤	٢٧,٦٤٦	٢٧,٦٤٦
-	٦,٧٣٩	٧١١	٧,٤٥٠	٧,٤٥٠
١٣,٤٧٩	٤,٥٠٩	٤٧٩,١٣٤	١,١٥,٥٩٤	١,١٥,٥٩٤
المطلوبات				
٧٩,٥٤٥	٧٩,٥٤٥	-	-	٧٩,٥٤٥
١,٢٠٩	٤٢,٧٩٨	١٧,٢٣٦	٢١٤,٢٤٣	٢١٤,٢٤٣
٧٥,٤٧٧	-	-	-	٧٥,٤٧٧
٨٤٨	٨,٥٢٤	٤٦,٣٠٤	٥٥,٦٧٦	٥٥,٦٧٦
-	٣٩٨	١٢,٨٧١	١٣,٢٦٩	١٣,٢٦٩
١٥٧,٠٧٩	٥١,٧٢٠	٢٢٩,٤١١	٤٣٨,٢١٠	٤٣٨,٢١٠
٢,٣٤٣	٥٩,١٧١	٣٤٥,٨٣٥	٤٢٥,٣٤٩	٤٢٥,٣٤٩
-	٩,٦٨٨	٩٩٣	١,٦٨١	١,٦٨١
-	١٥,٠١٥	٢٦,٥٥٤	٤١,٥٦٩	٤١,٥٦٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١١١,٣٤١	٢,٣٠٣	١,٤٥٦	١٥	-	١٢٤,١١٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	-	-	-	-	٢٦,٣٩١
استثمارات في الصكوك	٣٢٣,٨٤٦	-	-	-	-	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	٣١٨,٣٦٤	٦,٠٠٩	-	-	-	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	١٥٢,٣٩٤	-	-	-	-	١٥٢,٣٩٤
استثمارات في أوراق مالية	١,٥٩٩	١٥,٥٣١	-	-	٤,٧٥٤	٣٠,٨٨٤
موجودات محتفظ بها للبيع	٣٩,٢٢٩	-	-	٢٣,٨٧٤	-	٦٣,١٠٣
استثمارات عقارية	٨٠,٩١٩	-	-	-	-	٨٠,٩١٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥,٢٦٨	-	-	-	-	٢٥,٢٦٨
موجودات أخرى	١٣,١٦٣	١٥	-	١٣	١	١٣,١٩٢
عقارات ومعدات	١,٦٩٩	-	-	-	-	١,٦٩٩
إجمالي الموجودات	١,١٠٣,٢١٣	٢٣,٨٥٨	١,٤٥٦	٢٣,٩٠٢	٤,٧٥٥	١,١٦٦,١٨٤
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٣,١٩٩	-	-	-	-	١٣,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٨٣,١٣٢	-	-	٨٥	-	١٨٣,٢١٧
تمويل أجل من مؤسسات مالية	٤٤,٩٩٤	٢٦,٦٢٣	-	-	-	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	٥١,٣٧٥	٥٦٦	-	٩٩٥	-	٥٢,٩٣٦
مطلوبات أخرى	٢٦,٥٥٧	-	-	-	-	٢٦,٥٥٧
إجمالي المطلوبات	٤٣٦,٢٥٧	٢٧,١٨٩	-	١,٠٨٠	-	٤٦٤,٥٢٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥٣٦,٨٩٣	٤٢	١	٨,٢٥٩	-	٥٤٥,١٩٥
حسابات الاستثمار المقيدة	١,٥١٦	-	-	-	-	١,٥١٦
إلتزامات و ضمانات مالية	٥١,٠٢٤	-	-	-	-	٥١,٠٢٤

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لموجودات التمويل بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
٧٤.٨٧٣	٢.٦٩٣	٥.٤٤٢	٩	-	-	٨٣.٠١٧
١٧.٧٢٠	-	-	-	-	-	١٧.٧٢٠
٢٦١.١٣٢	-	-	-	-	-	٢٦١.١٣٢
٣.٥.٦.٦	-	-	-	-	-	٣.٥.٧.١٧
١٣٩.٦٢٦	-	-	-	-	-	١٣٩.٧٥٤
٢٢.٢٧٥	١٥.٠٨٠	-	-	١٤.٣٨٣	٤.١٥٤	٥٥.٨٩٢
-	-	-	-	-	-	-
٨٣.٣.٣	-	-	-	-	-	٨٣.٣.٣
٣١.٩٦٣	-	-	-	-	-	٣١.٩٦٣
٢٦.٧.٦	١٣١	-	-	٨.٠٨	١	٢٧.٦٤٦
٧.٤٥٠	-	-	-	-	-	٧.٤٥٠
٩٧.٠.٦٥٤	١٧.٩.٤	٥.٤٤٢	-	١٧.٤٣٩	٤.١٥٥	١.١٥.٥٩٤
المطلوبات						
٧٩.٥٤٥	-	-	-	-	-	٧٩.٥٤٥
٢١٤.٢٤٣	١٠	-	-	٧٥	-	٢١٤.٢٤٣
٤٨.٩٤٥	٢٦.٥٣٢	-	-	-	-	٧٥.٤٧٧
٥٤.٩٤٥	٢٦	-	-	٤٧١	-	٥٥.٦٧٦
١٣.٢٦٩	-	-	-	-	-	١٣.٢٦٩
٤١.٨٦٢	٢٦.٨.٢	-	-	٥٤٦	-	٤٣.٨.٢١
٤١٧.٩١٤	٤٢	-	-	٧.٣٩٣	-	٤٢٥.٣٤٩
٩.٦٨٨	-	-	-	-	٩٩٣	١.٠.٦٨١
٤١.٥٦٩	-	-	-	-	-	٤١.٥٦٩

٣٦. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيم العادلة للصفوف المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٣٢٤.٤٤٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢٦١.٥٣٩ ألف دينار بحريني) بلغت ٣٣٣.١٢٤ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢٧٥.٣٦٦ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويل ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة، وبناءً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً ومخصصات انخفاض القيمة، يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. فإن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٦. القيمة العادلة (يتبع)

ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم، تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	١٥,٥٣١	-	١٥,٥٣١
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	١٥,٣٥٣	١٥,٣٥٣
	-	١٥,٥٣١	١٥,٣٥٣	٣٠,٨٤٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	١٥,٠٨٠	-	١٥,٠٨٠
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	٤٠,٨١٢	٤٠,٨١٢
	-	١٥,٠٨٠	٤٠,٨١٢	٥٥,٨٩٢

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
في ١ يناير	٤٠,٨١٢	١١,١٧٤
إعادة التصنيف بسبب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣)	-	٣٢,٨١٥
خسارة القيمة العادلة في بيان الدخل	-	(٥٥٦)
الحركة في احتياطي صرف العملات الأجنبية	(١٦١)	٣٤٨
مشتريات	١٠,٨٤	٨,٢٠٥
تسويات	(٨٨٤)	(١١,١٧٤)
التحويل إلى الأصول المحتفظ بها للبيع	(٣٤,٤٩٨)	-
في ٣١ ديسمبر	١٥,٣٥٣	٤٠,٨١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٦. القيمة العادلة (يتبع)

ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الزيادة/النقص في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
٤/(٤)	%٥ -/+	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
٢٢٨/(٢٢٨)	%٥ -/+	٣,٩٥٩	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
٣٢/(٣٢)	%٥ -/+	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
٢٧/(٢٧)	%٥ -/+	٧٧٨	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخصومة
		٨,٦٩٦		

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الزيادة/النقص في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
١,٣/(١,٣)	%٥ -/+	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
٧,٢/(٧,٢)	%٥ -/+	١١,٦٦٤	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
٣٢/(٣٢)	%٥ -/+	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
٢٧/(٢٧)	%٥ -/+	٧٩٢	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخصومة
		١٦,٤١٥		

٣٧. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسؤولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسؤوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويل، ومن موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الاعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمرکز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

الشكوك المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات التمويلية للمجموعة كما يتوقع أن تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، إلا أنه من المتوقع أن تؤثر أزمة جائحة كورونا (كوفيد - ١٩) على جميع نواحي الاقتصاد، إلى حد ما. ومع ذلك، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران والنقل، والتجار. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة.

تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

في سبتمبر ٢٠٢٠، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاً تنظيمياً آخر لتمديد الإجراءات التنظيمية الامتيازية، أي تأجيل دفع أقساط العملاء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك، سيتم فرض فوائد على العملاء خلال فترة تمديد تأجيل الدفع هذه، وبالتالي لا تتوقع المجموعة خسارة تعديل جوهرية نتيجة للتمديد. من المتوقع أن يؤدي تأجيل دفع الأقساط هذا إلى تأخير التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة للمجموعة لفترة أربعة أشهر. ومع ذلك، ستتخذ الإدارة الخطوات المناسبة للتخفيف من أثرها على وضع السيولة.

قامت المجموعة بتحديث مدخلاتها وفرضياتها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (راجع إيضاح رقم ٢٧).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار.

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الائتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالنشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان. لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات، تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسؤولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.

- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسلة.

- إدارة التمرکزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها. بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية رأس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، ورأس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الضسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.
- الإدارة التصحيحية. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم أخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتمل أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أو السيولة، أو السمعة، أو تكاليف الغرض البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية، من خلال قسم الإصلاح والتحصيل. تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٣٠.٥٨٠**	٣٠.٥٨٠
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٦,٢٦٥	٧,٢٨١	-	١٣,٥٤٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧	٢,٨٤١	-	٢,٨٤٨
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٥,٧٧٢	٩,٩٨٧	-	١٥,٧٥٩
٣٠ - ٦٠ يوماً	١,٦	-	-	١,٦
٦٠ - ٩٠ يوماً	٣٩٤	١٣٥	-	٥٢٩
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٤٦,٣٧٥	٢٥٠,٨٧	-	٤٩٧,٢٤٥
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢,٠٠٠	٢٤,٣٣١	-	٢٦,٣٣١
إجمالي القيمة الدفترية	٢٥٤,٦٤٧	٥٩,٥٤٠	٣٠,٥٨٠	٣٤٤,٧٦٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٦,٢٤	١,٧٥١	١٢,٦١٩	٢٠,٦٣٤
صافي القيمة الدفترية	٢٤٨,٦٢٣	٥٧,٧٨٩	١٧,٩٦١	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١٢,٨١٢	١٢,٨١٢
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٦,١٢٦	-	-	٦,١٢٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٧٦	٢٨١	-	٥٥٧
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٣,١٠٠	-	-	٣,١٠٠
٣٠ - ٦٠ يوماً	٧١٧	٢٤	-	٧٤١
٦٠ - ٩٠ يوماً	٢,٥٨٥	٢٥٧	-	٢,٨٤٢
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١,٢,٩٦٨	٢٤,٦٠٦	-	١٢٧,٥٧٤
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٤٥	١,٣٩٢	-	١,٦٣٧
إجمالي القيمة الدفترية	١,٩,٦١٥	٣٥,٢٧٩	١٢,٨١٢***	١٥٧,٧٠٦
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٤٢	٩٢٩	٤,١٤١	٥,٣١٢
صافي القيمة الدفترية	١,٩,٣٧٣	٣٤,٣٥٠	٨,٦٧١	١٥٢,٣٩٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
استثمار في الصكوك			
			درجة ٨-١ منخفضة القيمة
١,٣١٧	١,٣١٧	-	-
٣٢٤,٤٤٨	-	-	درجة ١-٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر
٣٢٥,٧٦٥	١,٣١٧	-	٣٢٤,٤٤٨
١,٩١٩	١,٣١٧	-	٦,٢
٣٢٣,٨٤٦	-	-	٣٢٣,٨٤٦
صافي القيمة الدفترية			
أرصدة لدى البنوك وإيداعات			
			درجة ١-٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر
١٤٧,٣١٣	-	-	١٤٧,٣١٣
١٤٧,٣١٣	-	-	١٤٧,٣١٣
٢	-	-	٢
١٤٧,٣١١	-	-	١٤٧,٣١١
صافي القيمة الدفترية			
التزامات و ضمانات مالية			
			درجة ٨-١ منخفضة القيمة
٦	٦	-	-
٥١,٠٠٩	-	٦,٢٢١	٤٤,٧٨٨
٩	-	٩	-
٥١,٢٤	٦	٦,٢٣٠	٤٤,٧٨٨
٨٥	٦	-	٧٩
٥٠,٩٣٩	-	٦,٢٣٠	٤٤,٧٠٩
صافي القيمة الدفترية			
٩٩٨,٨٦٣	٢٦,٦٣٢	٩٨,٣٦٩	٨٧٣,٨٦٢
مجموع صافي القيمة الدفترية			

* تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٢٠,٧٢٩ دينار بحريني.

** يشمل ٦,١١٢ دينار بحريني لأصول الضعف الائتماني المشتراة أو الناشئة.

*** يشمل ٦٢ دينار بحريني لخسائر الائتمان المتوقعة في أصول الضعف الائتماني المشتراة أو الناشئة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	**٣٩,٩٧٧	٣٩,٩٧٧
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩,٢٤٨	٩٩٥	-	١٠,٢٤٣
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٥	١٦,٥٤٠	-	١٦,٥٦٥
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٨,٥٩٦	١٥,٨٢٦	-	٢٤,٤٢٢
٣٠ - ٦٠ يوماً	٨٢	١,٢٥٧	-	١,٣٣٩
٦٠ - ٩٠ يوماً	٥٩٥	٤٥٢	-	١,٠٤٧
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٤١,٩٧٨	١,٤٦١	-	٢٥٣,٤٣٩
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٠٩	٥,٣٣٩	-	٥,٥٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	٢٥١,٤٦٠	٣٣,٣٣٥	٣٩,٩٧٧	٣٢٤,٧٧٢
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	١٧,٠٥٥
صافي القيمة الدفترية	٢٤٤,٢٣٠	٣١,٤٠١	٣٢,٠٨٦	٣٠٧,٧١٧
موجودات الإجارة				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١٥,٢٠٨	١٥,٢٠٨
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١,٧٨٣	١,٧٧٣	-	٣,٥٥٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	١,٢٥٨	٣٢٠	-	١,٥٧٨
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢,٧٨١	٣٦٠	-	٣,١٤١
٣٠ - ٦٠ يوماً	٢,٠١٦	١١٠	-	٢,١٢٦
٦٠ - ٩٠ يوماً	٧,٢٤٤	١,٦٢٣	-	٨,٨٦٧
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٣,٦٢٤	١,٥٧٩	-	٨٥,٢٠٣
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩,٨٩٤	١,٢٩٨	-	١١,١٩٢
إجمالي القيمة الدفترية	١٠٥,٥٥٩	٢٢,٩٧٠	١٥,٢٠٨	١٤٣,٧٣٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٤٥	٤٢٤	٣,٠١٤	٣,٩٨٣
صافي القيمة الدفترية	١٠٥,٠١٤	٢٢,٥٤٦	١٢,١٩٤	١٣٩,٧٥٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٦١,٥٣٩	-	-	٢٦١,٥٣٩
إجمالي القيمة الدفترية	٢٦١,٥٣٩	-	١,٣١٧	٢٦٢,٨٥٦
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤٠٧	-	١,٣١٧	١,٧٢٤
صافي القيمة الدفترية	٢٦١,١٣٢	-	-	٢٦١,١٣٢
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٩٥,٧٠٦	-	-	٩٥,٧٠٦
إجمالي القيمة الدفترية	٩٥,٧٠٦	-	-	٩٥,٧٠٦
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢	-	-	٢
صافي القيمة الدفترية	٩٥,٧٠٤	-	-	٩٥,٧٠٤
التزامات و ضمانات مالية				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٧٢٧	٧٢٧
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٨١,٠٨	٢,٦٢٧	-	٤٠٧,٧٣٥
درجة ٧ تحت المراقبة	-	١,٧	-	١,٧
إجمالي القيمة الدفترية	٣٨١,٠٨	٢,٧٣٤	٧٢٧	٤١٥,٦٩
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٥٥	٦	٧٦	٢٣٧
صافي القيمة الدفترية	٣٧,٩٥٣	٢,٧٢٨	٦٥١	٤١,٣٣٢
مجموع صافي القيمة الدفترية	٧٤٤,٣٣٣	٥٦,٦٧٥	٤٤,٩٣١	٨٤٥,٦٣٩

* تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦,٩٠٠ دينار بحريني.

** يشمل ٦,٦٢١ دينار بحريني لأصول الضعف الائتماني المشتراة أو الناشئة.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد للأداة المالية والأصل المشتري لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات المتطلعة.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر عن السداد، وتطبيق أحكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدلل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات الترتيئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع.
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية، بالنسبة للتعرضات للصناعات وأو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع وأو العقارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد (يتبع)

بناءً على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام أحكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لهم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقرض. لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، طبق البنك فترة الدعم ٧٤ يوم مقابل ٣٠ يوماً، وهذا يتماشى مع إجراءات الإمتياز الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعشراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) واحتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعشراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقرض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقرض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المُقرض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المُقرض على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقرض متعشراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة الأصول والخصوم بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والأخذ بالاعتبار للاحتتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للخدمات الأكثر تطوراً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل معدلات البطالة ومعدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً/ متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً/ متعثر، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر عن السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً. لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، طبق البنك فترة الثلاثة أشهر مقابل ١٢ شهراً، من أجل تقييم سلوك دفع جيد للعميل، وهذا يتماشى مع إجراءات الإمتياز الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر عن السداد: (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد: (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد: (exposure at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، و ضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح النسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة آتمائياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة-ضعيفة آتمائياً (المرحلة ٣) المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة آتمائياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	
٢٤.٧٤٢	١٤.٠٣٩	٢.٣٦٤	الرصيد في ايناير ٢٠٢١
-	(٦٥٦)	١.٣٢٤	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
-	(٣٣٩)	(٨٥٨)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست ضعيفة آتمانية
-	٣٥٧	(١٦٤)	المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ضعيفة آتمانية
-	(٦٣٨)	٣.٢	صافي التحويلات
٤.٧٨٥	٦.٤٩٧	(١.٦٩٢)	صافي إعادة قياس مخصص الخسائر
-	-	-	إسترداد/إعادة
(٥)	(٥)	-	شطب
(١.٨١٠)	(١.٨١٠)	-	استبعادات
٢٧.٧١٢	١٨.٠٨٣	٢.٦٨٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة-ضعيفة آتمائياً (المرحلة ٣) المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة آتمائياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	
١	-	١	نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)
١	-	١	إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)
١.٩١٩	١.٣١٧	٦.٢	استثمار في الصكوك (إيضاح ٨)
٢.٠٣٩٤	١٢.٦١٩	٦.٢٤	موجودات التمويل (إيضاح ٩)
٥.٣١٢	٤.١٤١	٢٤٢	موجودات الإجارة (إيضاح ١٠)
٨٥	٦	٧٩	التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٩)
-	-	-	موجودات أخرى
٢٧.٧١٢	١٨.٠٨٣	٢.٦٨٠	٦.٩٤٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، والضعيفة آتيمياً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة آتيمياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة آتيمياً (المرحلة ٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	المجموع
٤٤,٦٠٨	٣٦,٥٧٤	٣,١٢٣	٤٩,١٠٥
-	(٤٥١)	١,٤٣٠	٩٧٩
-	(٢٣٨)	٣٦٠	(١٢٢)
-	٢,١٦٠	(١,١٦٩)	(٩٩١)
-	١,٤٧١	(١,٧٨٨)	٣١٧
٦,٥٤٥	٢,٢٩٢	١,٢٢٩	٣,٢٢٤
(٢,٧٠٤)	(٢,٧٠٤)	-	-
(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)	-	-
(١٢,٦٩٧)	(١٢,٥٨٤)	-	(١١٣)
٢٤,٧٤٢	١٤,٠٣٩	٢,٣٦٤	٨,٣٣٩

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة آتيمياً (المرحلة ٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة-ليست ضعيفة آتيمياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١)	المجموع
-	-	١	١
-	-	١	١
١,٧٢٤	١,٣١٧	-	٤٠٧
١٧,٠٥٥	٧,٨٩١	١,٩٣٤	٧,٢٣٠
٣,٩٨٣	٣,١٤	٤٢٤	٥٤٥
٢٣٧	٧٦	٦	١٥٥
١,٧٤١	١,٧٤١	-	-
٢٤,٧٤٢	١٤,٠٣٩	٢,٣٦٤	٨,٣٣٩

نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)

إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)

استثمار في الصكوك (إيضاح ٨)

موجودات التمويل (إيضاح ٩)

موجودات الإجارة (إيضاح ١٠)

التزامات و عقود ضمانات مالية (إيضاح ١٩)

موجودات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على افتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ألف ١٩٢.٥ دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٩٠.٦٧٦ ألف دينار بحريني) منها ١٨٠.٧٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٦٠.٥٦ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٤٠.٩٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٨٣.٦١٢ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ١٨٣.٧ ألف دينار بحريني فقط (٢٠٢٠: ٤٢.٥٥٥ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

تقوم المجموعة بتصنيف موجودات التمويل والصكوك في وضع غير مستحق إذا ما انقضى موعد استحقاقها أكثر من ٩٠ يوماً، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل إلا عند سداد المستحقات من قبل المقترض أو عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الأصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ٥ آلاف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١١.٠ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٧٣٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٦٢٨ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بموجودات التمويل وذمم مدينة تتعلق بموجودات الإجارة على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب، غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمتها. قيمة الضمانات التي تم اعتبارها لغرض الإفصاح معقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
الإجمالي	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويل	
						مقابل موجودات منخفضة القيمة
٢٨.٨٥٦	١١.٨٣٨	١٧.٠١٨	١٦.٧٢٦	٨.٦٤٥	٨.٠٨١	عقارات
١١٦٢	-	١١٦٢	١.٢٣	-	١.٢٣	أخرى
						مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
٤٦.٣٢٦	٢٢.٩٥٧	٢٣.٣٦٩	٢٠.٤٢٤	٦.٤٢٣	١٤.٠٠١	عقارات
٦٢٨	-	٦٢٨	١٨٠	-	١٨٠	أخرى
						مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
٢٤٦.٣٦	١٠٠.١٧٣	١٤٠.٨٦٣	٣١٤.٨٤١	١٣٧.٤٦٣	١٧٧.٣٧٨	عقارات
١٧.٣٣٧	-	١٧.٣٣٧	٢.٠٠٠	-	٢.٠٠٠	أخرى
٣٤٠.٣٤٥	١٣٩.٩٦٨	٢٠٠.٣٣٧	٣٧٣.١٩٤	١٥٢.٥٣١	٢٢٠.٦٦٣	الإجمالي

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٤٨.٩٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٤٩.٧١٪).

لتحليل تركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم) ٣٥.

تقوم المجموعة بمراقبة تركز مخاطر الائتمان لموجودات التمويل والموجودات المشتركة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

الجدول التالي يبين تحليل تركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
الإجمالي	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويل	
٤.٤٢٠	-	٤.٤٢٠	٤.٥٨٢	-	٤.٥٨٢	القطاع المصرفي والمالي
٢١٦.٨٦٥	١٢٧.٣٣٣	٨٩.٥٣٢	١٩٩.٦٣٦	١٢٨.٢٠٢	٧١.٤٣٤	عقارات
٥٦.٦٢٣	-	٥٦.٦٢٣	٥٤.١٨٠	-	٥٤.١٨٠	إنشاءات
٤٨.٩٥١	-	٤٨.٩٥١	٥١.٤٤٧	-	٥١.٤٤٧	متاجرة
١٤.٦١٧	-	١٤.٦١٧	١٣.٥٤٣	-	١٣.٥٤٣	تصنيع
٤٣.١٤٤	-	٤٣.١٤٤	٤٣.٩٢٩	-	٤٣.٩٢٩	أفراد
٦٢.٨٥١	١٢.٤٢١	٥٠.٤٣٠	١.٩٤٥	٢٤.١٩٢	٨٥.٢٥٨	أخرى
٤٤٧.٤٧١	١٣٩.٧٥٤	٣٠٧.٧١٧	٤٧٦.٧٦٧	١٥٢.٣٩٤	٣٢٤.٣٧٣	إجمالي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بإلتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بإلتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تتطور آثار جائحة كورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين.

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمكافحة آثار جائحة كورونا ولتخفيف السيولة في القطاع المصرفي بما في ذلك، إعادة الشراء الميسرة بنسبة صفر بالمائة، وخفض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥% إلى ٣%؛ وخفض نسبة معدل تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر من ١٠٠% إلى ٨٠%. ستستمر هذه الإجراءات الامتيازية سارية المفعول حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

استجابة لتفشي جائحة كورونا، تستمر المجموعة في مراقبة جميع متطلبات السيولة والتمويل المقدمة والاستجابة لها. تواصل المجموعة معايير سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل الآجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠٢١ %	٢٠٢٠ %
٣١ ديسمبر	٪٤٦,١	٪٣٥,٧
المتوسط للفترة	٪٤٢,٣	٪٣٦,٤
الحد الأقصى للفترة	٪٤٦,١	٪٣٩,٩
الحد الأدنى للفترة	٪٣٨,٨	٪٣٣,٦

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم) ٣٤.

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠٢٠.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز مرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف، تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن المصرف يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً، إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتعين على المصرف الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ٨٠٪، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف ١٧٧,٥٨٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة كالتالي "التمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يتطلب من المصرف الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ٨٠٪، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة التمويل المستقر للمصرف ١٠٥,٢٨٪.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	أقل من ٦ أشهر وأكثر من ٦ أشهر
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	١٦٧.٧٣٤	٩.٦٢٧	-	١٥٨.١٠٧
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:				
ودائع مستقرة	٧٥.٦٣٠	١.٣٧	٩.٧٩٧	٦٨.٧٢٢
ودائع أقل استقراراً	٢٢٢.٠٨٢	٣.٤٤٠	٥٥.٦٧٨	١٨٧.٢٥٧
تمويلات بالجملة:				
ودائع تشغيلية	-	-	-	-
تمويلات أخرى بالجملة	١٧٩.٢٠٩	٢٥.٥٨٩	٥٢.٥٤٧	٥٨٠.١٢
مطلوبات أخرى:				
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات	-	-	-	٢٥.٨٤٤
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	٦٤٤.٦٥٥	٣٩.٦٩٣	١١٨.٠٢٢	٨٦١.٨٣٥
مجموع التمويل المستقر المتاح				
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	١٧.٧٣٣	-	-	٣٦.٣٣٣
تمويلات وصكوك / أوراق مالية منتجة:				
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	١١.٥٤٦	-	-	٧٦.٩٧١
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	٢٧٨.٨٠٨	٢٥.٥٩٨	٢٨.٥٣٢	١.١.٣٦٨
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	٦.٧٤	٩.٣٤٥	-	-
الرهون السكنية المنتجة بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	٤٤.٣٥٥	٦٨.٢٣٨	-	-
أوراق مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	١٣٤.٨٠٥	٢.٢٢٢	-	٣٥.٣٨٦
التغيير المدرج				
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	١١٦.٤٣١	-	-	١١٦.٤٣١
بنود خارج الميزانية العمومية	٢.٥٥١	-	-	٥١.٢٤
مجموع التمويل المستقر المطلوب				
نسبة صافي التمويل المستقر (%)				
	٦٤٢.٩٧٧	٣٣١.٤٤٣	٢٨.٥٣٢	٢١٣.٧٢٥
	١٠٥.٢٨			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	مجموع القيمة الموزونة	أكثر من سنة واحدة	أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	١٦٢,٥٤١	٨,٩٨٠	-	-
ودائع أقل استقراراً	٢٦٥,٠٦٧	٤٤,٥٧٢	٧,٢٧٥	١٧٤,٧١٩
تمويلات بالجملة:				
ودائع تشغيلية	-	-	-	-
تمويلات أخرى بالجملة	٢,٥٣٢٢	٢,٨٧٠	٤٢,٢٠٠	٤٩٧,٦٢٤
مطلوبات أخرى:				
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	-	-	١٢,١٣٣
مجموع التمويل المستقر المتاح	٦٣٢,٩٣٠	٧٤,٤٢٢	١١٢,٤٧٥	٦٨٤,٤٧٦
١٥٣,٥٦١				
التمويل المستقر المطلوب:				
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	١٥,٣٤١	-	-	-
٢٧٣,٥٦٨				
تمويلات وصكوك / أوراق مالية منتجة:				
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	٧,٦٥٠	-	-	٥١,٠٠٠
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	٣٢,٤٥٩	٣١٨,٢٣٦	٣٢,٨٧٤	٦٧,٠٤٤
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية				
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	٥,٤١٢	٨,٣٢٦	-	-
أوراق مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	١٦,٥٣٠	٥,٥٠١	-	٣٢,٢٠٥
١٣٩,٧٥١				
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	٩٩,١٤٩	-	-	-
بنود خارج الميزانية العمومية	٢,٠٧٨	-	-	-
٤١,٥٧٠				
مجموع التمويل المستقر المطلوب	٦١,٠١٩	٣٣٢,٠٦٣	٣٢,٨٧٤	١٥,٢٠٠
٥٥٤,٠٣٨				
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	٪١,٣٦٥			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادية للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	-	-	-	-	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	١٣,٠٦٧	١,٦٦٠	٣,٧٩٢	٢٥,٥٢٣	٢٧٠,٨٠٤	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	٤٩,٨٣٥	٣,٣٨	٤,٨٢٩	٤٣,٤٢٣	٢٢٣,٢٤٨	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	١٣	١٣	٣٢	٣,٤٣٩	١٤٨,٨٩٧	١٥٢,٣٩٤
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٨٩,٣٠٦	١٣,٧١١	٨,٦٥٣	٧٢,٣٨٥	٦٤٢,٩٤٩	٨٢٧,٠٠٧
المطلوبات وحسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٥٦,١٣٠	٦٧,٥١٤	٦,٥٥٥	-	-	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٠,٦٦١	٢٦,٥٤٧	٥٢,٨٤٤	٣,١٦٥	-	١٨٣,٢١٧
تمويل أجل من مؤسسات مالية	٤٥,١٣٨	-	٢٦,٤٧٩	-	-	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	١,٥٥٤	-	-	-	-	١,٥٥٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤,١٦٩	٥٦,٥٧١	٥٧,٧٤٩	٢٩,١٨٥	-	٥٤٥,١٩٥
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٦٥,١٧٣	١٥٠,٦٣٢	١٤٣,٦٢٧	٣٢,٣٥٠	-	٩٣١,٧٨٢
فجوة معدل هامش الربح	(٥١٥,٨٦٧)	(١٣٦,٩٢١)	(١٣٤,٩٧٤)	٤٠,٠٣٥	٦٤٢,٩٤٩	(١٠٤,٧٧٨)
فجوة معدل الربح التراكمي	(٥١٥,٨٦٧)	(٦٥٢,٧٨٨)	(٧٨٧,٧٦٢)	(٧٤٧,٧٢٧)	(١٠٤,٧٧٨)	(١٠٤,٧٧٨)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
١٧,٧٢٠	-	-	-	-	-	١٧,٧٢٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢,١٤٧	٥٣٦	١٦,٥٥٦	٦,٨٠٠	٢٣٥,٠٩٣	٢٦١,١٣٢
استثمارات في صكوك	٤٩,٧٥٨	١٣,٣٨٦	١٦,٩٩٨	٤٨,٩٦٤	١٧٨,٦١١	٣٠٧,٧١٧
موجودات التمويل	٣١	٣٦	١٥	٢,٥٧٦	١٣٧,٠٩٦	١٣٩,٧٥٤
موجودات الإجارة	٦٩,٦٥٦	١٣,٩٥٨	٣٣,٥٦٩	٥٨,٣٤٠	٥٥٠,٨٠٠	٧٢٦,٣٢٣
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح						
المطلوبات وحسابات الاستثمار						
٣٢,٩٠٦	٣٤,٩٤٨	٨٠,٧٧	٣,٦١٤	-	-	٧٩,٥٤٥
إيداعات من مؤسسات مالية	٧٤,١٨٨	٣٢,٧٠٥	٥٩,٩١٨	٤٧,٤٣٢	-	٢١٤,٢٤٣
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٦٧,٩١٥	٧,٥٦٢	-	-	-	٧٥,٤٧٧
تمويل أجل من مؤسسات مالية	١١,٨٨	-	-	-	-	١١,٨٨
حسابات جارية للعملاء	١٤٤,٢٥٦	٤١,٤٧٢	٥١,٨٩٤	١٨٥,٦٥٢	٢٠,٧٥	٤٢٥,٣٤٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٢,٠٤٥٣	١١٦,٦٨٧	١١٩,٨٨٩	٢٣٦,٦٩٨	٢٠,٧٥	٧٩٥,٨٠٢
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح						
فجوة معدل هامش الربح	(٢٥٠,٧٩٧)	(١٠٢,٧٢٩)	(٨٦,٣٢٠)	(١٧٨,٣٥٨)	٥٤٨,٧٢٥	(٦٩,٤٧٩)
فجوة معدل الربح التراكمي	(٢٥٠,٧٩٧)	(٣٥٣,٥٢٦)	(٤٣٩,٨٤٦)	(٦١٨,٢٠٤)	(٦٩,٤٧٩)	

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠ نقطة من الإنخفاض أو الارتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الارتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه ارتفاع أو انخفاض معدلات الربح (على افتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

١٠ نقطة ارتفاع أو إنخفاض متوازي	٥٠ نقطة ارتفاع أو إنخفاض	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
± ١,٠٤٧	± ٥٢٣		
± ٦٩٠	± ٣٤٥		

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وإيداعات لدى البنوك وإيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المجموعة غير التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

معدل الربح بين البنوك

يتم حالياً إجراء مراجعة وإصلاح أساسي للمقاييس الرئيسية لمعدلات الأرباح على مستوى العالم، وهناك عدم يقينية فيما يتعلق بتوقيت والمنهجيات الانتقالية لتحل محل معدلات الربح المعروضة بين البنوك (IBOR)، بمعدلات بديلة. تم إيقاف معظم معدلات LIBOR ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات LIBOR بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل إيقافها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. إن عملية الانتقال من معدل IBOR تغطي معظم وحدات العمل وإدارات الدعم للمجموعة.

تقوم لجنة الأصول والخصوم بمراقبة وإدارة انتقال المجموعة إلى معدلات بديلة. تقوم اللجنة بتقييم مدى إشارة العقود للتدفقات النقدية لمعدلات IBOR، وما إذا كانت هذه العقود ستحتاج للتعديل نتيجة إصلاح معدلات IBOR، وكيفية إدارة الاتصالات مع الأطراف المقابلة حول إصلاح معدلات IBOR. تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس إدارة المجموعة كل ٣ أشهر، وتتعاون مع الإدارات الأخرى حسب الحاجة، وتقوم بتوفير معلومات دورية لمجلس الإدارة حول مخاطر معدل الربح والمخاطر الناتجة من إصلاح معدلات IBOR.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن لدى المجموعة أي عقود قائمة مرتبطة بالمعدلات القياسية، وتستمر بتعزيز أنظمتها وعملياتها للتعامل والتكيف مع التغيير في المعدلات القياسية.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهريّة مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢١ بما يعادلها بالدنانير البحرينية	٢٠٢٠ بما يعادلها بالدنانير البحرينية	
٧٨.٧٨٠	١٣.٧٣٤	دولار أمريكي*
(٨٧.١٦٨)	(٣٩.٤٣٥)	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*
(٥٤٨)	(١.٧٩)	يورو
٤.٨٠٣	٥.١٠	دولار أسترالي
٣.٣٥٢	٣.١٥٨	دينار كويتي
(٣٦٩)	(٤٣٣)	جنيه إسترليني
١٨	١٣	روبية هندية

(* لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم اعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ ارتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية (يتبع)

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الارتفاع أو الانخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على افتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠٢٠	٢٠٢١	
بما يعادلها بالدنانير البحرينية	بما يعادلها بالدنانير البحرينية	
٥٤ ±	٢٧ ±	يورو
٢٥٥ ±	٢٤٠ ±	دولار أسترالي
١٥٨ ±	١٦٨ ±	دينار كويتي
٢٢ ±	١٨ ±	جنيه إسترليني
١ ±	١ ±	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الائتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع (الإيضاح رقم) ٢٧ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم انخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والائتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابية داخلية مناسبة، وتأمين مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. علاوة على ذلك، تم تحديد مجالات المخاطر الرئيسية لباقي الإدارات، والخطوة التالية ستكون تحديد المؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

استجابة لتفشي جائحة الكورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، وطرق الدفع والتسوية الرقمية، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع والنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بمراجعة شاملة لبيئة الرقابة الحالية، ونظرت إدارة المخاطر التشغيلية فيما إذا كان سيتم تحديث سجلات المخاطر، من خلال تحديد أحداث الخسارة المحتملة، استناداً على مراجعتها للعمليات التجارية في البيئة الحالية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة، لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية (الفئة الإضافية (١)). تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.
- تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).
- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من 10٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١١,٩٢٦ ألف دينار بحريني (٢٠٠: ١١,٨٥٩ ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة و الغير مضمّنة في البيانات المالية.

لدمج تأثير جائحة الكورونا، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والمخصص الإضافي للخسائر الأتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢١، إلى الفئة الأولى لرأس المال للسنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ولطرح هذا المبلغ بالتناسب من الفئة الأولى لرأس المال على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٧٩١,٢٧١	٨٥٨,٩٤٢	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
		الفئة الأولى لرأس المال:
١١٦,٤٢٢	١٢,٩٦٧	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
(١١,٨٥٩)	(١١,٩٢٦)	- يطرح: التعديلات التنظيمية
١٠٤,٥٦٣	١٠,٠٤١	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	فئة إضافية (١)
٨,٩٤٠	٩,٦٢٧	الفئة الثانية لرأس المال
١٦٠,٧٢٥	١٦٥,٨٩٠	إجمالي رأس المال التنظيمي
٪٢٠,٣١	٪١٩,٣١	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
٪١٩٨,٢٨	٪١٧٧,٥٨	معدل تغطية السيولة
٪١٣,٦٥	٪١٥,٢٨	معدل صافي التمويل المستقر
٪٢٠,٨٤	٪١٩,٣٨	معدل الرفع المالي

قامت المجموعة بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محكراً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٨. الإلتزامات

فيما يلي بيان بالإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٣١,٣٨٩	٣٥,٩٤٦	إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *
١,١٨٠	١٥,٧٨	ضمانات مالية
١٩,٠٠٠	-	الأحتياطات القانونية
٦٠,٥٦٩	٥١,٠٢٤	

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الإلتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

تم تخصيص مبلغ ٨٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢٣٦ ألف دينار بحريني) كمخصص إنخفاض في القيمة على حساب الإئتماني في الإلتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٨. الإلتزامات (يتبع)

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

٣٩. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياتها الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤٠. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

(المعلومات المرفقة لا تمثل جزءاً من البيانات المالية الموحدة)

إفصاحات إضافية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

إفصاحات إضافية في البيانات المالية الموحدة (غير مدققة)

في ١١ مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية، ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين بدءاً من ويشمل ١ مارس ٢٠٢٠.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- أعلن مصرف البحرين المركزي لاحقاً عن تأجيل ثاني وثالث لأقساط التمويل اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة أربعة أشهر، ويناير ٢٠٢١ لمدة ستة أشهر. سمح للبنوك باحتساب الأرباح عن هذه التأجيلات، وعلى هذا النحو لم ينتج عنها أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية، تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتملة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلمت المجموعة مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر.
- الضغط الناتج من جائحة كورونا على الاقتصاد المحلي، أدى لتباطؤ في حجز موجودات تمويلية جديدة من قبل المجموعة، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت حجوزات الموجودات التمويلية أقل بنسبة ١٩.٤٣٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المصرف، في حين انخفضت الودائع لأجل مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. هذه الآثار خففت جزئياً من ضغط السيولة الذي تواجهه المجموعة نتيجة لإجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.
- الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها.

إفصاحات إضافية (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

إفصاحات إضافية في البيانات المالية الموحدة (غير مدققة) (يتبع)

فيما يلي ملخص للآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

صافي الأثر على حقوق الملكية الموحدة للمجموعة	صافي الأثر على بيان المركز المالي الموحدة للمجموعة	صافي الأثر على بيان الدخل الموحد	
-	٩,٩٤٦	-	متوسط انخفاض الاحتياط النقدي
٢٧٨	٤٨,٨٨٨	(٢٧٨)	اتفاقية إعادة الشراء الميسر بنسبة ٪
(٩,٤٥٢)	(٩,٤٥٢)	-	خسارة التعديل
-	٩,٤٥٢	٩,٤٥٢	إطفاء خسارة التعديل
٧٩	-	-	منح حكومية
-	-	(٣١٣)	دخل بطاقات الائتمان
-	(٢,٧٠٠)	(٢,٧٠٠)	الخسائر الائتمانية الإضافية المنسوبة لجائحة كورونا
(٨,٣٨٣)	٥٦,١٣٤	٦,١٦١	

تم تقديم المعلومات الإضافية أعلاه إلتزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم ٢٠٢٠/٢٥٩/OG (إصدار تقرير عن الأثر المالي لجائحة كورونا (كوفيد - ١٩))، المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠. يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد - ١٩) الذي لا يزال يتطور، فإن الأثر أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد - ١٩) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.

إفصاحات عامة

(حسب مبادئ مصرف البحرين
المركزي) ٣١ ديسمبر ٢٠٢١



إفصاحات عامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

المقدمة

تم إعداد هذه الإفصاحات العامة وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف، وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٢.٦٩٪ ونسبة ١٨.١٩٪ ونسبة ١٩.٣١٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٦ شركات تابعة، وهي ليست جوهرياً للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة ورأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم البنك بمراجعة وإعادة تحديد الرغبة في المخاطرة وفقاً لخطط الأعمال المتطورة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات في الظروف الاقتصادية والسوقية والتوقعات المستقبلية. كما يقوم البنك بشكل دوري بتقييم مدى تحملته لفئات معينة من المخاطر من حيث هياكل الحدود لمختلف المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الهدف من إدارة المخاطر لكل مجال من مجالات المخاطر هو تبني أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. يهدف البنك إلى حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، وبالتالي، تحسين عوائد مساهمي البنك، مع الحفاظ على تعرضه للمخاطر ضمن معايير محددة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد تقارير مختلفة عن المخاطر ويساعد مجلس الإدارة والمجلس في مراقبة وإدارة هذه الحدود. قام قسم إدارة المخاطر أيضاً بتنفيذ العديد من أدوات إدارة المخاطر ونظام للمساعدة في هذا التمرين.

أنشأ البنك لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتمثل الأهداف الرئيسية لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن صلاحياتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان للبنك وكذلك توجيه استراتيجية الائتمان للبنك.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢ مهمة إدارة المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس منتظم.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإنزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديده، وقياسه، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

يحدد برنامج الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متطلبات رأس المال الاقتصادي من المخاطر الرئيسية التالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية. يقوم البنك أيضاً بإجراء اختبارات الضغط على محافظ المخاطر المختلفة باستخدام سيناريوهات متعددة بأسلوب استشرافي مع الأخذ في الاعتبار توقعات واستراتيجيات نمو الأعمال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	الموجودات
	١٢٤,١١٤	١٢٤,١١٥	نقد و أرصدة لدى البنوك
أ	-	(١)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	-	٢	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٦,٣٩٢	٢٦,٣٩١	إيداعات لدى مؤسسات مالية
ب	-	(١)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	٣٣٢,١٤٨	٣٢٤,٣٧٣	موجودات التمويل
ج	-	(٧,٧٧٥)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	-	-	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٣٢٤,٤٤٨	٣٢٣,٨٤٦	استثمارات في الصكوك
د	-	(٦٠٢)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	١٥٣,٥٦٥	١٥٢,٣٩٤	موجودات الإجارة
هـ	-	(١١٧١)	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	٥٧,٤٩٠	٦٣,١٠٣	موجودات محتفظ بها للبيع
	-	٥,٦١٣	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٨٢,٧٧٩	٣٠,٨٨٤	استثمارات في أوراق مالية
	-	(٥١,٨٩٥)	أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)
و	-	-	المتعلقة باستثمارات غير جوهريّة في منشآت مالية
	-	-	منها تسويات في رأس المال المتعلقة بالاستثمار في منشآت مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من رأس مال الأسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ cet1a)
ز	-	-	المتعلق بالاستثمارات الأخرى
	٨٢,٧٧٩	٣٠,٨٨٤	استثمارات عقارية
	١٧,٣٥٨	٨,٠٩٩	أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)
	-	٦٣,٥٦١	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
	٣٢,٤٠٩	٢٥,٢٦٨	أي من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية لشركة تابعة (شركة تجارية)
	-	(٧,١٤١)	موجودات أخرى
	١٣,٢٥٢	١٣,١٩٢	أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)
	-	(٦٠)	عقارات و معدات
	١,٦٩٩	١,٦٩٩	
	١,١٦٥,٦٥٤	١,١٦٦,١٨٤	إجمالي الموجودات

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد (يتبع)

مرجع	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	
			المطلوبات
	١٣٠,١٩٩	١٣٠,١٩٩	إيداعات من مؤسسات مالية
	١٨٣,٢١٧	١٨٣,٢١٧	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
	٧١,٦١٧	٧١,٦١٧	قروض لأجل
	٥٣,٨٤٠	٥٢,٩٣٦	حسابات جارية للعملاء
	-	(٩٠٤)	أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٢٥,٧٦٥	٢٥,٦٢٩	مطلوبات أخرى
ج	-	٧٩	منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	-	(٢١٥)	أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)
	٤٦٤,٦٣٨	٤٦٣,٥٩٨	إجمالي المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
	٥٤٥,٢٠٧	٥٤٥,١٩٥	أي من حسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)
		(١٢)	
			حقوق الملكية
ط	٨٩,٢١٢	٨٩,٢١٢	رأس المال
	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)
ي	١,١١٠	١,١١٠	إحتياطي قانوني
ك	(١١,٩٢٦)	(١١,٩٢٦)	أسهم الخزينة
ل	١٨٧	١٨٧	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
	٢١,٤٥٧	١١,٤٩٣	أرباح مستبقاة قبل خسائر التعديلات
	(١٠,٨٢)	-	يطرح: خسائر التعديلات بعد خصم المنحة الحكومية والخسائر الائتمانية المتوقعة المرجعة
	١١,٣٧٥	١١,٤٩٣	أرباح مستبقاة
	-	١١٨	أي من أرباح مستبقاة لشركة تابعة (شركة تجارية)
	١٤٦,١٨٠	١٤٦,٢٩٨	إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
أ+ب+ج+د+و	٩,٦٢٩	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة او ٢)
	-	١١,٠٩٣	حصة غير مسيطرة
			إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار
	١,١٦٥,٦٥٤	١,١٦٦,١٨٤	وحقوق الملكية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد		عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات			
١	٩٩,٥٠٩	٩٩,٥٠٩	رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
٢	٢١,٤٥٧	٢١,٤٥٧	أرباح مستبقة
٣	-	-	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)
٤	-	-	لا يمكن تطبيقه
٥	-	-	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)
٦	١٢,٩٦٦	١٢,٩٦٦	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: التعديلات التنظيمية			
٧	-	-	تعديلات التقييم التحوطية
٨	-	-	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)
٩	-	-	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
١٠	-	-	موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)
١١	-	-	احتياطي تحوط التدفقات النقدية
١٢	-	-	نقص المخصصات للخسائر المتوقعة
١٣	-	-	ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل بازل ٢)
١٤	-	-	لا يمكن تطبيقه
١٥	-	-	صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات
١٦	(١١,٩٢٦)	(١١,٩٢٦)	الاستثمارات في الأسهم الخاصة
١٧	-	-	الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية
١٨	-	-	الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
١٩	-	-	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٢٠	-	-	حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
٢١	-	-	موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)
٢٢	-	-	المبلغ الذي يتجاوز ١٥٪
٢٣	-	-	منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية
٢٤	-	-	منها: حقوق خدمة الرهن العقاري
٢٥	-	-	منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة
٢٦	-	-	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي
٢٧	-	-	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفايته المستوى الإضافي ٢ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات
٢٨	(١١,٩٢٦)	(١١,٩٢٦)	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس مال الأسهم العادية فئة ١
٢٩	١٩,٥٤٠	١٩,٥٤٠	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (يتبع)

المصدر بناء على
أحرف المرجع في
بيان المركز المالي
بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات	
٤٧,٢٢٢	٣٠. أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
٤٧,٢٢٢	٣١. ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة
-	٣٢. منها: تصنف كمطالبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	٣٣. أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١
-	٣٤. أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات CET1 غير مدرجة في الصف ه) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT1)
-	٣٥. منها: الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
٤٧,٢٢٢	٣٦. رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	
-	٣٧. الاستثمارات في رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة
-	٣٨. مقننيات متبادلة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١
-	٣٩. الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
-	٤٠. استثمارات جوهريّة في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
-	٤١. التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي
-	٤٢. يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظراً لعدم كفاية رأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات
-	٤٣. إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١
٤٧,٢٢٢	٤٤. رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT1)
١٥٦,٢٦٢	٤٥. رأس المال من الفئة ١ (T1 = CET1 + AT1)
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات	
-	٤٦. أدوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون
-	٤٧. أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢
-	٤٨. أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف ه أو ٣٤) صادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)
-	٤٩. منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
٩,٦٢٩	٥٠. المخصصات
٩,٦٢٩	٥١. رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (يتبع)

المصدر بناء على
أحرف المرجع في
بيان المركز المالي
بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية	
٥٢	الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة
-	-
٥٣	عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢
-	-
٥٤	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)
-	-
٥٥	استثمارات جوهريّة في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
-	-
٥٦	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة
-	-
٥٧	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢
٩,٦٢٩	رأس المال من الفئة ٢ (T2)
١٦٥,٨٩١	إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)
٨٥٨,٩٤٢	إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر
نسب رأس المال وإحتياجات	
٦١	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
١٢,٦٩	%
٦٢	رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
١٨,١٩	%
٦٣	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)
١٩,٣١	%
٦٤	متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
٩	%
٦٥	منها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
٢,٥	%
٦٦	منها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية
لا ينطبق	
٦٧	منها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
لا ينطبق	
٦٨	المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر)
١٢,٦٩	%
الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن اتفاقية بازل ٣)	
٦٩	نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة المصرف البحرين المركزي
٩,٠	%
٧٠	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة المصرف البحرين المركزي
١,٥	%
٧١	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي
١٢,٥	%
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)	
٧٢	استثمارات غير جوهريّة في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى
٩	
٧٣	استثمارات جوهريّة في الأسهم العادية لمؤسسات المالية
-	-
٧٤	حقوق خدمة الرهن (صافي الالتزامات الضريبية)
-	-
٧٥	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات صلة)
-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٤-٣ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (يتبع)

المصدر بناء على أحرف
المرجع في بيان المركز
المالي بموجب النطاق
الرقابي للتوحيد

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٩,٦٢٩	أ+ب+ج+د+و+ح
الحد الأقصى لإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٩,٦٢٩	
لا ينطبق	-	
لا ينطبق	-	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)		
الحد الحالي CET1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من CET1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
الحد الحالي على الصكوك AT1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من AT1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
الحد الحالي على أدوات T2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
المبلغ المستبعد من T2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	

٥-٣ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ) المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي	إسم المنشأة القانونية
إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الموجودات			
٨,٤٨١	٨,٤٨١	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	منشأة تجارية	هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.
٦,٤٢	٦,٤٢	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	منشأة تجارية	هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.
٢,١٨٠	٣,٤٨٢	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	صروح المحدودة
٥٩,٩٩٨	٦,١٩٢	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	شركة HH للضيافة ش.ش.و.
٦٧,٧٦٥	٦٧,٧٦٨	موزونة المخاطر	صندوق	المصرف الخليجي التجاري للغة الأولى المحدودة
.	.	موزونة المخاطر	صندوق	صندوق مزايا موظفي المصرف الخليجي التجاري
٥,٥٢٠	٥,٥٢٢	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	NSI٢
٣,٩٢١	٤,٠٦٣	موزونة المخاطر	منشأة تجارية	أملاك II

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

١. المُصدّر	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	المصرف الخليجي التجاري المحدودة
٢. الرمز التعريفي	KHCB	لا ينطبق
٣. القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين	القانون الإنجليزي، قانون جزر كايمان
المعالجة التنظيمية		
٤. قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
٥. قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
٦. مؤهلة لأساس فردي / مؤحد / مؤحد وفردى	الموحد والفردى	الموحد والفردى
٧. نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية	مضاربة ثانوية
٨. المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	٨٩ مليون دينار بحريني	٤٧ مليون دينار بحريني
٩. القيمة الإسمية للأداة	١٠٠ دينار بحريني	٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ومضاعفات تكامل قدرها ١٠٠٠ دولار أمريكي تزيد عن ذلك
١٠. التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية	حقوق الملكية
١١. تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
١٢. مستمر أو مؤؤخ	مستمر	مستمر
١٣. تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للإستحقاق	لا وجود للإستحقاق
١٤. الإستدعاء من قبل المصدّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا	نعم
١٥. تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتماالية ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
١٦. تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق كوبونات / أرباح أسهم	لا ينطبق	بعد تاريخ أول استدعاء، يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي
١٧. كوبونات / أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين	ثابتة
١٨. معدل الكوبون وأي مؤؤشر ذو علاقة	لا ينطبق	٪١
١٩. وجود مؤؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٠. إختياري بالكامل / إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل	إختياري بالكامل
٢١. وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا	لا
٢٢. غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣. قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل	قابل للتحويل
٢٤. العامل المؤؤدي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	في حالة وقوع حدث غير قابل للاستمرار (يعني أن البنك المركزي قد أبلغ البنك كتابياً بأنه إما (١) يتعين عليه إلغاء / شطب الشهادات على أساس عدم الجدوى؛ أو (٢) قطاع عام فوري يلزم ضخ رأس المال، والذي بدونته يصبح البنك غير قادر على البقاء).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٦-٣ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي (يتبع)

٢٥.	تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	كلي أو جزئي
			سيتم التحويل عند أعلى من (١) القيمة السوقية الحالية، (٢) صافي القيمة الدفترية أو (٣) تحديد المئمن المستقل
٢٦.	سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	إختياري
٢٧.	تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	أداة الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٢٨.	نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	
٢٩.	المصدر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	KHCB
٣٠.	ميزة تخفيض القيمة	لا	لا
٣١.	العامل المؤدي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٢.	تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٣.	تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٤.	وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٥.	الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق	رتبة مرؤوس لجميع الالتزامات العليا، ورتبة بالتساوي مع جميع التزامات بالتساوي الأخرى
٣٦.	الميزات الإبتغالية غير المطابقة	لا	لا
٣٧.	إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق	لا ينطبق

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	رأس المال المؤهل
	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٨٩,٢١٢	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
-	مطروحاً: خطة أسهم حوافز الموظفين الممولة من قبل البنك (القائمة)
١,١١٠	إحتياطي قانوني
١,٠٦٣	أرباح مستيقة
١,٠٨٤٤	إحتياطي آخر
١٨٧	صافي الربح التراكمي الحالي المرحلي
١٢,٠٩٦	إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية
(١١,٩٢٦)	يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية
-	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)
١,٩٠٤	إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية
	مصادر رأس مال أخرى
٤٧,٢٢٢	الفئة الأولى الإضافية
٩,٦٢٩	المخصصات العامة لخسائر التمويلات - (الفئة الثانية)
٥٦,٨٤٩	إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح
١٦٥,٨٩١	إجمالي رأس المال
	أصول موزونة المخاطر
٧٧٧,٥٦٨	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
٨,١٧٥	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٧٣,١٩٩	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٨٥٨,٩٤٢	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
٪١٢,٦٩	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)
٪١٨,١٩	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)
٪١٩,٣١	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الائتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضْمَنَة والغير مُضْمَنَة في بيان المركز المالي بناءً على نوع الطرف الآخر، ونوع التّعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولاً من حقوق أصحاب حسابات الإستهمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستهمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٧-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم احتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعمليات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢.٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفاً) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢.٥ لإشتقاق الأصول الموزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

تصنيف التعرضات	التعرضات		أصول موزونة المخاطر [١]			متطلبات رأس المال (١٢.٥٪)	
	أصحاب حسابات الاستثمار [٣]	ذاتي التمويل [٢]	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار الإجمالي
مستحقات نقدية	-	٣,١٩١	-	-	-	-	-
أصول سيادية	١٧٦,٥٧	١٦٧,٣٠٥	-	-	-	-	-
شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية	٩,٣٨٦	٢٣,٣٩٧	٣٢,٧٨٣	١,٣٤١	٢,٤٧٢	١٦٨	٣,٩
بنوك	٧٦,٩٧١	-	٧٦,٩٧١	-	٣٧,٠٧٩	-	٤,٦٣٥
شركات	١٩,٠٧٩٩	١٣٦,٦٩٥	٣٢٧,٠٩٤	١٨٣,٤٦٤	٣٧٤,٢٦٣	٢٢,٩٣٣	٤٦,٧٨٣
رهن عقاري	١,٤٣١	٢٤٥	١,٦٧٦	٨٦	٣,٧٥١	١١	٤٦٧
تسهيلات متأخرة	-	١٩,٥٢٢	١٩,٥٢٢	٢٥,٠٩٧	-	٣,١٣٧	٣,١٣٧
إستثمارات في الملكية/صكوك	-	٤٣,٩٨٦	٤٣,٩٨٦	٦٥,٩٧٩	-	٨,٢٤٧	٨,٢٤٧
عقارات مملوكة	-	١٤٧,٢١٤	١٤٧,٢١٤	٤٢٣,٨٨٨	-	٥٢,٩٨٦	٥٢,٩٨٦
موجودات أخرى	-	٧,٩١٦	٧,٩١٦	٧,٩١٦	-	٩٩	٩٩
مخاطر إئتمانية	٤٦٣,٦٤٤	٥٤٩,٠٧١	١,٠١٢,٧١٥	٧٠٧,٧٧١	٢٣٢,٦٦٠	٨٨,٤٧٢	٢٩٠,٨٢
مخاطر السوق	-	٨,١٧٥	٨,١٧٥	٨,١٧٥	-	١,٠٢٢	١,٠٢٢
مخاطر التشغيل	-	٧٣,١٩٩	٧٣,١٩٩	٧٣,١٩٩	-	٩,١٥٠	٩,١٥٠
الإجمالي	٤٦٣,٦٤٤	٦٣٠,٤٤٥	١,٠٩٤,٠٨٩	٧٨٩,١٤٥	٢٣٢,٦٦٠	١٠٢١,٨٠٥	١٢٧,٧٢٦

- ١ لإحتساب كفاية رأس المال، يتم احتساب نسبة ١٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم احتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.
- ٢ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ٨٠,٥٣٣ دينار بحريني.
- ٣ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ٨١,٥٦٤ ألف دينار بحريني.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات وتعرضات لدى المؤسسات المالية.
- موجودات التمويلات.
- موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة).
- إستثمارات في صكوك.

يتبع البنك تصنيف مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم ومتابعة والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك وأو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

إجمالي التعرضات			متوسط التعرضات ^١	إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان
أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	الإجمالي		
١٢٤,١٥	٦٥,٨٧٠	٥٨,٢٤٥	١,٦٥٨٩	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٦,٣٩١	-	-	٢٧,٨٩٦	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٣٣٢,١٤٨	٢٠,٦٧٣	١٢٥,٤١٧	٣١٦,١٥٨	موجودات التمويلات
٣٢٤,٤٤٨	١٧٢,٠٢٨	١٥٢,٤٢٠	٢٩١,٤٣٧	إستثمارات في صكوك
١٥٣,٥٦٥	٧٤,١٨٧	٧٩,٣٧٨	١٤٧,٥٤١	موجودات الإجارة
٨٢,٧٧٩	-	٨٢,٧٧٩	٩٥,٧٢٠	إستثمارات في أوراق مالية
٣٢,٤٠٩	-	٣٢,٤٠٩	٣١,٧٩٣	إستثمارات في شركات زميلة
٩,٨٨٧	-	٩,٨٨٧	١٥,٨٠٨	إستثمارات عقارية
٧,٤٧١	-	٧,٤٧١	٧,٦٢٨	عقارات قيد التطوير
٥٧,٤٩٠	-	٥٧,٤٩٠	٢٨,٧٤٥	موجودات محتفظ بها للبيع
١٤,٩٥١	-	١٤,٩٥١	٢٥,٢١٣	موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)
١,١٦٥,٦٥٤	٥٤٥,٢٠٧	٦٢٠,٤٤٧	١,٠٩٤,٥٢٦	إجمالي التعرضات الممولة
٧,٤٦٦	-	٧,٤٦٦	٧,٤٧٠	ضمانات مالية
١,١١٢	-	١,١١٢	٧٨٠	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٨,٥٧٨	-	٨,٥٧٨	٨,٢٥٠	إجمالي التعرضات الغير ممولة^٢

^١ تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
^٢ تسجل التعرضات غير الممولة بعد إعتبار عامل تحويل النقد.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٣-٤ تمركز مخاطر الإئتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

للإفصاح عن التوزيع الجغرافي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٥ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

للإفصاح عن التوزيع الصناعي / القطاعي، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٥ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثمين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لاتسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٩ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ التوزيع المفضل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الإئتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر، تخضع بنسبة ١٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
الحد المانع الواحد	تمويل	٨.٦٩١	٥.٢٤٪	٨.٦٩١

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر #١	٤.١٨٥	٣.٢٣٨	٩٤٧
الطرف الآخر #٢	٢.٢٨٠	-	٢.٢٨٠

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن استثمار في صكوك

توفر سياسة البنك إرشادات بشأن المدة المناسبة لعملاء الشركات والأفراد. تتم مراجعة هذه الإرشادات على أساس دوري. يراقب البنك باستمرار ملف الاستحقاق المتبقي لأصوله للتأكد من أن أي عدم تطابق مع استحقاق مطلوباته يتم الاحتفاظ به ضمن الحدود المقبولة. يوضح الجدول أدناه ملف الاستحقاق التعاقدية المتبقي حسب نوع عقد تمويل المحفظة الائتمانية للبنك والاستثمار في الصكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ إلى ١٢ شهور	١٢ إلى ٢٤ شهور	٢٤ إلى ٣٦ شهور	٣٦ إلى ٤٨ شهور	أكثر من ٤٨ شهر	الإجمالي
محفظة الائتمان: عقود مرابحة	٤٢,٠٦٧	٣٩,٤٧٩	١,٠٨١٧	٢١,٧١٩	٩١,٨٠٣	٦٢,٦٦٩	٥٢,٦٤٣	٢,١٦١	٣٢٣,٤٠١
عقود مضاربة	٤	٨	١٣	٣	١١٨	٧٩٧	-	-	٩٧١
عقود إستصناع	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عقود إجارة	٦,٠٧٨	٢,٠٦١	٣,١٩٥	٦,٣٣٥	٢٥,٢٣٩	٢٨,٥٨٠	٣٩,٤٩١	٣٤,٧٠٥	١٥٢,٣٩٤
الإجمالي	٤٨,١٩٤	٤١,٥٤٩	١٤,٠٢٥	٢٨,٠٨٤	١١٧,١٦١	٩٢,٠٤٥	٩٢,١٣٤	٣٦,٨٦٦	٤٧٦,٧٦٦
الإستثمار في صكوك	-	١١,٧٥٣	١,٦٤٧	-	٢,٠٦٥٨	١٥٧,٦٣٠	١٢٣,١٥٨	-	٣٢٣,٨٤٦
الإجمالي الكلي	٤٨,١٩٤	٥٣,٣٠٢	٢٤,٦٧٢	٢٨,٠٨٤	١٣٧,٨١٩	٢٤٩,٦٧٥	٢١٥,٢٩٢	٣٦,٨٦٦	٨٠٠,٦١٢

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض احتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

قسم إدارة المخاطر يقدم مراجعة مستقلة للعمليات الاستثمارية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

المبلغ	معلومات عن الإستثمارات في الملكية
٨٢,٧٧٩	ملكية خاصة
١٨٧	احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
٦٧١	إيراد من أوراق استثمارية
٨٧	إيراد أرباح الأسهم
(١٢١)	خسائر من بيع أوراق مالية، صافي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض احتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي:

تكلفة رأس المال (نسبة ١٢.٥٪)		تعرضات موزونة المخاطر		إجمالي التعرضات		الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية في سجلات البنك
أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	
-	٨٩١	-	٧,١٣١	-	٤,٧٥٤	غير مدرجة
-	٥,٢٩٩	-	٤٢,٣٩٢	-	١,٥٩٨	إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة
-	٢,٩١٢	-	٢٣,٢٩٧	-	١٥,٥٣١	إستثمارات في صناديق غير مصنفة - غير مدرجة
-	١٢,٩٧٤	-	١,٣,٧٩٢	-	٥١,٨٩٦	جميع الإستثمارات العقارية
-	٢٢,٠٧٦	-	١٧٦,٦١٢	-	٨٢,٧٧٩	الإجمالي

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات).

مراجعة المخاطر الذاتية تحدد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، والخسارة الائتمانية المتوقعة. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية رأس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناءً على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق أحكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند افتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، وأو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناءً على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

يعتمد البنك على تصنيفات ائتمان/مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، كما هو موضح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتنش، كابيتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبَيَّن أدناه لمزيد من التوضيح:

- سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية مختارة:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

- إذا كان هناك تقييمان من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، فسيتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر.
 - إذا كان هناك ثلاثة تقييمات أو أكثر من قبل وكالات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة، تتم الإشارة إلى التقييمات المقابلة لأدنى وزن للمخاطر ويتم تطبيق أعلى من هذين الوزنين للمخاطر.
 - سيستخدم البنك المصدر أو يصدر تصنيفاً محدداً وفقاً للإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. لا يستخدم البنك تصنيف مخاطر الإصدار المحدد لمؤسسات مالية غير مصنفة إلا في حالة الاستثمار المحدد في أداة التمويل تلك أو المطالبة البنكية بالتساوي مع المصدر؛
 - سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملة المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
 - لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.
- تقوم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية. سيتم استخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

التصنيف الداخلي		الوصف	الدرجة	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	كابيتال إنتلجنس	فيتش	موديز	ستاندرد أند بورز
درجات استثمارية	درجة أولى	١	AAA	AAA	AAA	Aaa	AAA	
		٢	AA+	AA+	AA+	Aa1	AA+	
	ممتاز	٢	AA	AA	AA	Aa2	AA	
		٢	AA-	AA-	AA-	Aa3	AA-	
		٣	A+	A+	A+	A1	A+	
	جيد جداً	٣	A	A	A	A2	A	
		٣	A-	A-	A-	A3	A-	
		٤	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1	BBB+	
	جيد	٤	BBB	BBB	BBB	Baa2	BBB	
		٤	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3	BBB-	
٥		BB+	BB+	BB+	Ba1	BB+		
درجات غير استثمارية	مُرَضِي	٥	BB	BB	BB	Ba2	BB	
		٥	BB-	BB-	BB-	Ba3	BB-	
		٦	B+	B+	B+	B1	B+	
	مقبول	٦	B	B	B	B2	B	
		٦	B-	B-	B-	B3	B-	
		٧	CCC+	C+	CCC+	Caa1	CCC+	
تحت المتابعة	٧	CCC	C	CCC	Caa2	CCC		
	٧	CCC-	C-	CCC-	Caa3	CCC-		
مُصَنَّفَة	ردء	٨	CC	D	CC	Ca	CC	
	مشكوك فيه	٩	C	-	C	C	C	
	خسارة	١٠	D	-	D	-	D	

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٧ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الائتمان الخاصة بالبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على استرداد هذه المبالغ.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية، ويشمل ذلك التعرضات التي تاريخ استحقاقها ٩٠ يوماً أو أكثر.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

يطبق البنك القواعد المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي، إن وجدت، والتي قد تتغير من وقت لآخر.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى). ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتركة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك - أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز أو ما يعادلها وفقاً لوكالات التصنيف الخارجية المقبولة الأخرى.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ه (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة

الإجمالي	أوروبا	دول مجلس التعاون	
			منخفضة القيمة:
٢٣,٣٥٢	-	٢٣,٣٥٢	٣ أشهر إلى سنة
٩,٢٦	-	٩,٢٦	سنة إلى ٣ سنوات
١١,١٤	-	١١,١٤	أكثر من ٣ سنوات
٤٣,٣٩٢	-	٤٣,٣٩٢	
			يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة للمرحلة ٣
١,٩٠٥	-	١,٩٠٥	في ١ يناير ٢٠٢١
(٦٣٩)	-	(٦٣٩)	صافي التحويل
٦,٨١٠	-	٦,٨١٠	مخصص خلال السنة
(٥)	-	(٥)	شطب خلال السنة
(٣١١)	-	(٣١١)	استبعاد
١٦,٧٦٠	-	١٦,٧٦٠	
٢٦,٦٣٢	-	٢٦,٦٣٢	القيمة الدفترية
			متأخرات غير منخفضة القيمة:
٢٠,٢٠٤	-	٢٠,٢٠٤	إلى ٣ أشهر
٢,٨٧٢	-	٢,٨٧٢	٣ أشهر إلى سنة
-	-	-	أكثر من سنة
٢٣,٠٧٧	-	٢٣,٠٧٧	
٨,٩٤٦	١٦٤	٨,٧٨٣	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و ٢

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة (يتبع)

بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:			
٩٧١	٩,٩٩٧	١٢,٣٨٥	٢٣,٣٥٢
-	٣,١٤٩	٥,٨٧٧	٩,٠٢٦
-	٢,٦١٨	٨,٣٩٥	١١,٠١٤
٩٧١	١٥,٧٦٤	٢٦,٦٥٧	٤٣,٣٩٢
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة			
٥٢٤	٣,٤٧٦	٦,٩٠٥	١,٩٠٥
-	(٨٦)	(٥٥٣)	(٦٣٩)
٧٩	١,٦١٩	٥,١١٣	٦,٨١٠
-	-	(٥)	(٥)
-	(٣١١)	-	(٣١١)
٦,٣	٤,٦٩٨	١١,٤٦٠	١٦,٧٦٠
٣٦٩	١١,٠٦٦	١٥,١٩٧	٢٦,٦٣٢
القيمة الدفترية			
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
-	٤,٢٨٧	١٥,٩١٧	٢٠,٢٠٤
-	٢,٣٦٩	٤٧٦	٢,٨٧٢
-	-	-	-
-	٦,٦٨٣	١٦,٣٩٤	٢٣,٠٧٧
٤٣٨	١,٣٠٥	٧,٢٠٤	٨,٩٤٦
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٢ و ١			

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قام مستثمر في أحد مشاريع المجموعة برفع دعوى ضد المجموعة. بناءً على نصيحة المستشار القانوني الخارجي للبنك، يرى مجلس الإدارة أن المجموعة لديها أسباب قوية للدفاع عن نفسها بنجاح ضد هذه المطالبة. لا يقوم البنك بعمل إفصاحات أخرى بخصوص الالتزامات المحتملة الناشئة عن مثل هذه المطالبات حيث يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن مثل هذه الإفصاحات قد تضر بالموقف القانوني للمجموعة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تم تحويل مبلغ ١٢ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لا يعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

نوع الضمان	مرابحة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان ^١	إجمالي التعرض ^٢	نسبة التغطية %	النسبة من إجمالي %
عقارات	٢٥٧,٧٢٥	-	-	٢١٣,٩٣٠	٤٧١,٦٥٥	٣٦٥,٦٦٥	٪١٢٩	٪٩٢
أوراق مالية مدرجة	١٣,١٣٣	-	-	-	١٣,١٣٣	٨,٣٠٤	٪١٥٨	٪٣
أوراق مالية غير مدرجة	-	-	-	-	-	-	٪	٪
ضمانات بنكية	-	-	-	-	-	-	٪	٪
ضمانات نقدية	٢٢,٩٥٩	-	-	١,٦٣٨	٢٤,٥٩٧	٥١,٧٢٧	٪٤٨	٪٥
أخرى	-	-	-	-	-	٨,٩٦٤	٪	٪
غير مضمونة	٣,٦٨٦	-	-	-	٣,٦٨٦	٦٧,٨١٢	٪٥	٪١
الإجمالي	٢٩٧,٥٠٣	-	-	٢١٥,٥٦٨	٥١٣,٠٧١	٥٠٢,٤٧٢		

^١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك للتقييم شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

^٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ٢٥,٧٠٦ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالأليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الانخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية، يقوم قسم الائتمان بالإشراف على عملية التقييم باستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صغراً لأغراض التحليل السابق.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-١ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواء كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقيم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

٤-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

عقد التمويل	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		متطلبات رأس المال (هـ، ١٢٪)	
	أصحاب حسابات الاستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار ذاتي التمويل
مرابحة	١٢٤,٣٥٦	٢٠٦,٧٣١	٩٩,٢٤١	٥٧,٧٧٢	١٢,٤٠٥	٧,٢٢٢
موجودات الإجارة (شاملة أفساط إيجارات مستتقة)	٧٩,٣٧٨	٧٤١,٨٧	٨١,١٩١	-	١,١٤٩	-
مشاركة	-	-	-	-	-	-
مضاربة	٩٧١	-	٩٧١	-	١٢١	-
وكالة	٩٠	-	٩٠	-	١١	-
إستصناع	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٢٠٤,٧٩٥	٢٨٠,٩١٨	١٨١,٤٩٣	٥٧,٧٧٢	٢٢,٦٨٦	٧,٢٢٢

٥ مخاطر السوق

٥-١ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواء في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات والتعرض للضغوط، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح كتاب البنك والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الضغوط بقيمتها السوقية على أساس يومي. يعتمد تسعير الضغوط على معايير تسعير السوق المقبولة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر	
-	-	-	مخاطر مركز الملكية
-	-	-	مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك
٦٤٠	٦٦٢	٦٥٤	مخاطر أسعار العملات
-	-	-	مخاطر السلع
٦٤٠	٦٦٢	٦٥٤	الإجمالي (أ)
٨,٠٠٠	٨,٢٧٥	٨,١٧٥	الأصول موزونة المخاطر (١٢,٥ x)
١,٠٠٠	١,٣٤	١,٢٢	متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)

٦ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأصلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رفايية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير. تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

يطبق البنك إطار عمل للتحكم في المخاطر التشغيلية ويراقب المخاطر المحتملة ويستجيب لها، الضوابط للحد من تأثير المخاطر التشغيلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر الفصل الفعال للواجبات، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية، وتثقيف الموظفين وعمليات التقييم، وعملية التدقيق الداخلي.

تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مجلس الإدارة. يتم تفريغ هذا الرد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. قام البنك بتنفيذ ضوابط المخاطر والتقييم الذاتي وتقوم الإدارات بالإبلاغ عن الحوادث وقيم مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى وحدة المخاطر التشغيلية لرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية الرئيسية في البنك.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة العمليات الأساسية، من خلال إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيل للتحكم من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا وللمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر التشغيل (يتبع)

٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، قام مستثمر في أحد مشاريع المجموعة برفع دعوى ضد المجموعة. بناءً على نصيحة المستشار القانوني الخارجي للبنك، يرى مجلس الإدارة أن المجموعة لديها أسباب قوية للدفاع عن نفسها بنجاح ضد هذه المطالبة وما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافيقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

٣٩,٣٩	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)
٧٣,١٩٩	أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12.5 \times \text{أ}$
٩١٥٠	متطلبات رأس المال = $12.5 \times \text{ب}$

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية وأصول سائلة عالية الجودة لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالتفد، والصكوك وذلك لضمان توفر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	
٪٤٧,٠٢	٪٦٢,٦١	٪٨٤,٨٢	٪٦٤,١١	٪٥٩,١٢	الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك
٪٢٢,١٩	٪٣,٠٢	٪٣٨,٨٣	٪٢٤,٤١	٪٢٧,٦١	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
٪٣٥,١٢	٪٤٧,٥٥	٪٥١,٧٩	٪٣٥,٦٦	٪٤١,٢٠	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
٪١,٠٧	٪١٨,٠٨	٪٣٣,٧٠	٪٢٤,٢٢	٪٢٤,٥٤	صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى التي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على ارتفاع أو انخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي ارتفاع أو انخفاض في نسب أرباح السوق (إفترض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

٢٠٠ نقطة ارتفاع أو
إنخفاض متوازي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
±٢,٠٩٤	±١,٣٩٠

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال التحوطات الطبيعية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات، بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإيداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٤-٧ مخاطر التركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدنيين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التراكيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة، وإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تواجدت بعض التراكيزات لقليل من العملاء والتي كانت في حدود إستراتيجية البنك وفي الحدود التي أقرها مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٣-٤ و ٣-٤ أعلاه.

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءً كانت صحيحة أم لا، إلى انخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيؤثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخرج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات، إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدتها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتقاد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعدلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة، تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتتمدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لمؤكدة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك ولجنة الإدارة بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهاء محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتماؤها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتمزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية والكيانات الأخرى على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال أو سوء التصرف من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إداري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من البنوك والعملاء، وقد تم الإبلاغ عنها كمطلوبات تحت إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة، يُطبق عليهما معاً اسم «تجمع الوكالة» يتم مزجها مع تجمع أموال البنك الممول بشكل مشترك على أساس ترتيب مضاربة أساسي معادل.

يتم إستثمار هذا المجموع المختلط من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود فيما يتعلق بأين وكيف ولأي غرض ينبغي إستثمار الأموال. بعد اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ في ١ يناير ٢٠٢٠، تم تصنيف مجموعة الوكالة الآن كجزء من مجموعة تمويل المضاربة ضمن حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار، ويتم الإبلاغ عن الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الإستثمار في حقوق الملكية لأصحاب حسابات الإستثمار.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. لدى البنك كذلك آليات أخرى لتسوية الأرباح والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة من خلال سياسات البنك مثل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصرفيات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	
١٤,٨٨٤	١٤,٢٢١	٢٣,٥٤٤	٢١,٥٧٤	٢٥,٩٣٩	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
٧,٤٤٧	٨,٦٢	١٥,٠٨٧	١٢,٢٨٥	١١,٩٥٥	أرباح موزعة
٧,٤٣٧	٥,٦١٩	٨,٤٥٧	٩,٢٨٩	١٣,٩٨٥	رسوم المضارب *
٣٨٣,٥٦١	٣٤٣,٨٤٩	٤٦٧,٢٦٨	٤٣٥,٨٨٦	٤٦٢,٩٩٩	كما في ٣١ ديسمبر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ^١
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

^١ تمثل متوسط أرصدة الحسابات.
* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

نسبة التمويل	نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار
٤٧,٨%	مضاربة شهرية ^١
٦,٩%	مضاربة ٣ شهور
٤,٠%	مضاربة ٦ شهور
١٦,٤%	مضاربة ١٢ شهر
٠,٠%	مضاربة ١٨ شهر
٥,٢%	مضاربة ٢٤ شهر
٠,١%	مضاربة ٣٦ شهر
١٩,٦%	مضاربة الشخصيات الهامة
١٠٠%	الإجمالي

^١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

إفصاحات عامة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

الفترة الزمنية للمضاربة	أرباح موزعة بالدينار البحريني					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%)				
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
شهر واحد ^١	٢,٧١٢	٢,١٧٠	١,٦٥٧	١,٢٢٩	٩٥٩	٢٢,٧	١٧,٧	٨,٩	١١,٧٩	١٢,٩
٣ شهور	٨٥٢	٦٣٣	٧٦٣	٢٩٠	٢٩٧	٧,١	٥,١	٤,١	٣,٣٨	٤,٠
٦ شهور	٦,١	٦٥٦	٦٥٨	٥٣٦	١,١٢	٥,٠	٥,٣	٣,٥	٦,٢٣	١٣,٦
١٢ شهراً	٣,٢٤	٣,٧٩٧	٤,٥٩٢	٣,٩٣٦	٣,٢٤	٢٥,٣	٣٠,٩	٢٤,٧	٤٥,٧٥	٤٠,٦
١٨ شهراً	٦	٩	٦	٦	٦	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٧	٠,١
٢٤ شهراً	١,١٣١	١,٣١٢	١,٠٧٨	١,٢٢	٢٣٩	٩,٥	١,٧	٥,٨	١,٤٢	٣,٢
٣٦ شهراً	١٩	١,٦	٥١٤	٣٦٧	٣	٠,٢	٠,٩	٢,٨	٤,٢٦	-
مضاربة الشخصيات الهامة	٣,٦٠	٣,٥٥٢	٥,٨١٩	٢,٣١٦	١,٩٠٧	٣,٢	٣,٧	٢٨,٩	٢٦,٩٢	٢٥,٦
وكالة	٢,٧١٢	٥٠	٣,٥١٥	-	-	-	٠,٤	٠,٦	-	-
الإجمالي	١١,٩٥٥	١٢,٢٨٥	١٨,٦٠٢	٨,٦٠٢	٧,٤٤٧	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠

^١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠٢١	٥,٦٠	-	-	٣,٢	٢,٥٨
٢٠٢٠	٤,٩٥	-	-	٢,١٣	٢,٨٢
٢٠١٩	٥,٠٤	-	-	١,٨١	٣,٢٣
٢٠١٨	٤,١٤	-	-	١,٦٣	٢,٥٠
٢٠١٧	٣,٨٨	-	-	١,٩٤	١,٩٤

إفصاحات عامة (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

بالنسبة المئوية (%)				
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٪١.٤٢	٪١.٣٢	٪١.٣	٪٠.٨٦	٪٠.٦٤
٪٢.٨٠	٪٣.٢٨	٪٣.٦٦	٪٢.٥١	٪١.٧٩
٪٢.٩٣	٪٣.٤٥	٪٣.٦٩	٪٢.٩٦	٪٣.٠٧
٪٣.٢٧	٪٣.٧١	٪٣.٨٦	٪٣.٣٧	٪٢.٨١
٪٣.٣٩	٪٣.٧٠	٪٣.٤٤	٪٢.٨١	٪٢.٧٣
٪٣.٩٨	٪٥.٨٨	٪٥.٤٨	٪٣.٢٦	٪٣.٤٩
٪٣.٧٤	٪٢.١٠	٪٥.٢٢	٪٤.٩٣	٪٣.٣٩
٪٣.٤٠	٪٤.١٨	٪٤.٩٤	٪٣.١٠	٪٢.٣٩
-	٪٠.٩٦	-	-	-

١ تشمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ايناير ٢٠٢١	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	النسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤٨.٦٩٥	١٧.١٧٥	٦٥.٨٧٠	٪١٢.٠٨	٪٥٣.٠٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٧.٧٢٠	٨.٦٧١	٢٦.٣٩١	٪٤.٨٤	٪١.٠٠٠
موجودات التمويلات:	٩٧.٣٩٥	١٨٣.٥٢٢	٢٨٠.٩١٧	٪٥١.٥٢	٪٨٦.٦٠
- مرابحة	٩٦.٠٥١	١٨٤.٨٦٦	٢٨٠.٩١٧	٪٥١.٥٢	٪٨٦.٦٠
- إستصناع	١.٣٤٤	(١.٣٤٤)	-	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	٢٦١.٥٣٩	(٨٩.٥١٠)	١٧٢.٠٢٩	٪٣١.٥٥	٪٥٣.١٢
الإجمالي	٤٢٥.٣٤٩	١١٩.٨٥٨	٥٤٥.٢٠٧		

تغيرات نسبة المضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٪٥٣.٧٣	٪٦٠.٧٢	٪٤٦.٥٦	٪٤١.٨٢	٪٤١.٨٦
٪٦٣.٧٠	٪٦٣.٨٩	٪٥٩.٣٨	٪٦٢.٢٠	٪٥٨.٨٠
٪٩.٩٧	٪٣.١٧	٪١٢.٨٢	٪٢.٣٨	٪١٦.٩٤

متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار

متوسط حصة المضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار

متوسط رسوم المضارب المتنازل عنها من قبل البنك

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكلة حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠٢١.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافي.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله للإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال مجلس الإدارة جنباً إلى جنب فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه، قامت المجموعة بالاستعانة بالشركة الأم للإدارة اليومية للأصول تحت الإدارة.

تقوم مجموعة جي إف إتش بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المجموعة ("البرنامج") والذي يتضمن التخلص من بنيتها التحتية وأصولها العقارية من خلال شركة تم إنشاؤها حديثاً "إنفراكورب" ("الشركة")، والتي ستتم رسملتها بأكثر من مليار دولار في البنية التحتية والأصول المتطورة. سوف تتخصص إنفراكورب في الإستثمارات التي تركز على تسريع النمو وتطوير أصول وبيئات البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج والأسواق العالمية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

لمزيد من التفاصيل حول برنامج إعادة هيكلة المجموعة، الرجاء الإطلاع للإيضاح رقم ١٢ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)
سفانا (ريا ١)	<p>هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا بقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستثمراً تارخاً كلياً من ريا. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني. قام البنك و NSIF (شركة ذات أغراض خاص أسسها البنك نيابة عن المستثمرين بغرض أساسي هو الاحتفاظ بقطع أراضي في مشروع نورانا) مؤخراً بتعيين شركة كي بوينت للعمل على برنامج تخارج عيني لحسابات الإستثمار المقيدة عن طريق عرض ١٩ قطعة أرض. تم استلام مستندات البرنامج من كي بوينت والموافقة عليها من قبل البنك وإدارة NSIF ليتم توزيعها على المستثمرين.</p> <p>تم توزيع مستندات برنامج الترخارج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل استثمارات طلب قطع الأراضي.</p> <p>كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استثمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج الترخارج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات الترخارج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها. بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ٥,١٧٦,٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصة البنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NSIF البالغ ٦,٩٧٩,٦٦٥ دينار بحريني.</p>	٢٠٠٧	٧٦,٧٨٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	- ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩ ٢٠١٨ ٢٠١٧

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)
	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع				٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩ ٢٠١٨ ٢٠١٧
	تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢,٢٢ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.				
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦٠٪ من شركة شان العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإملاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادي لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠,٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخرج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفضلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥,٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين.	٢٠٠٨	٩,٦٦٪ على المدى الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	- - - - -
	خلال ديسمبر ٢٠١٨ تم الإعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩,٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الإستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي.				
	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢,٩٣٨ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.				

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
لوكاتا (ريا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥% من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد ابتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها.	٢٠٠٩	١١.٥٤% على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	-	-	-	-	-
<p>استلم البنك مبلغ ١٦٣,٨٩٥ من المشروع والتي تمثل ٢,٦٥% من حجم ريا ٦ وتتضمن دفع جزئي (مبلغ السداد) مع ١١.٠٩% ربح رأسمالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٠.٩٩ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءاً من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.</p>									

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

١-٩ هيكل نظام الحوكمة

يخضع المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. (المصرف أو البنك) لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسومه رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته (قانون الشركات)، والمجلدان الثاني والسادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية (HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف المصرف بمسئوليته تجاه مساهميه والتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن المصرف بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة المصرف، كما يوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة المصرف ومساهمييه. لذلك يسعى المصرف وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني أفضل معايير حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الالتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية.

٢-٩ ميثاق قواعد السلوك

يعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي المصرف وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في المصرف بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتناباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالعمليات التي تتم مع هذه المؤسسات.

٣-٩ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص المصرف كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم المصرف بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزامه بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص المصرف على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم المصرف بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع المصرف، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهمييه.

٤-٩ مجلس الإدارة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتكون مجلس الإدارة الحالي من عشرة أعضاء (خمسة تم تعيينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في المصرف، وخمسة آخرين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، والذي يمثل التشكيلة الحالية لمساهمي المصرف، حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند ١٦ أدناه. تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بانتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي المصرف. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالمصرف. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال المصرف وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال المصرف ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتناء البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات، كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات المصرف الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات المصرف بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالمصرف بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالمصرف. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها المصرف (١٠٪ من رأس مال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف. هذا ويلتزم المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤوليات كلا الوظيفتين.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للمصرف في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء المصرف تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة المصرف من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي خمسة أعضاء مستقلين من أصل تسعة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص. كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع المصرف ومواقعه الأخرى إذا تطلب الأمر، وعرض وشرح خطة المصرف الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢١ بتقييم أدائه وأداء لجانته التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع سكرتير مجلس الإدارة، ورؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، التدقيق الشرعي الداخلي والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال المصرف.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أبريل ٢٠١٨ (غير مستقل وتنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في قطاع المال والاستثمار والإدارة.
- الرئيس التنفيذي لمجموعة "شعاع كابيتل" ش.م.ع - الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف أنش المالية - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة إشراق للاستثمار - الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة شركة سلامة - الشركة الإسلامية العربية للتأمين - الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة شركة ذا إنترتينر - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة دانة غاز - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة.

المؤهلات:

- ماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة كورنيل - الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ويسكونسن - الولايات المتحدة الأمريكية
- سبق له أن عمل كمحاضر في المعهد البترولي في أبوظبي.

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.
- يشغل حالياً منصب وكيل الوزارة لشؤون الموانئ والملاحة البحرية، وزارة المواصلات والاتصالات - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٦ عامًا من الخبرة في القطاع المالي والمصرفي.
- شغل في السابق مناصب عديدة كرئيس ونائب رئيس وعضو مجالس إدارة ولجان مختلفة لشركات ومؤسسات مالية وإستثمارية.

المؤهلات:

- ماجستير في التسويق والإدارة من جامعة ديول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا - كندا.
- شهادة برنامج التطوير الإداري من كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

السيد رياض عيد العيقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة.
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة.

صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وتنفيذي).
- أكثر من ٣١ عاماً من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة.
- رئيس الشؤون الإدارية لمجموعة جي إف إنش المالية - البحرين.
- يتولى مسؤولية ضمان تحقيق أعلى المستويات في التفوق التشغيلي للشركات ذات الغرض الخاص وشركات المشاريع التابعة لمجموعة جي إف إنش المالية - البحرين.
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إنش المالية.

المؤهلات:

- ماجستير إدارة الأعمال بإمتياز من جامعة غلامورغون - ويلز.

عيسى عبدالله زينل
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٧ سنة خبرة في مجال الاستشارات التجارية والاستثمارات المصرفية الإسلامية.
- نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي ش.م.ب - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة بحرين بي يوتيليتيز ش.م.ب - البحرين.
- عضو مجلس إدارة بنك البركة - الجزائر.
- عضو مجلس إدارة شركة نيويو للرشاقة (شركة لياقة النسائية) - المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة إيزي للخدمات المالية ش.م.ب - البحرين.

المؤهلات:

- كالموربوس محاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محاسب عام مُعتمد من ولاية جورجيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

مازن إبراهيم عبدالكريم

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٢٦ سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، ش.م.خ - دولة الكويت.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

مُصبح سيف المطيري

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٢٧ سنة خبرة في مجالات الإدارة، المحاسبة والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة الفنادق (شيدي).
- عضو مجلس إدارة الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية - تنميه.
- عضو مجلس إدارة بنك مسقط، صندوق إدارة السيولة - سلطنة عمان.
- عضو مجلس إدارة صندوق المتحدة للأوراق المالية، الصندوق الخليجي.
- عضو مجلس إدارة شركة تكافل عمان للتأمين - سلطنة عمان.
- عضو مجلس إدارة بنك نزوى - سلطنة عمان.
- عضو مجلس إدارة الشركة العمانية لإنتاج الخضائر - سلطنة عمان.
- رئيس لجنة التدقيق في شركة إدارة الفنادق (شيدي).
- رئيس لجنة التدقيق في الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية - تنميه.
- رئيس لجنة التدقيق في شركة تكافل عمان للتأمين.
- رئيس لجنة التدقيق الشركة العمانية لإنتاج الخضائر.
- عضو لجنة التدقيق في بنك نزوى - سلطنة عمان.

المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة لينكولنشاير وهاميرسايد - المملكة المتحدة.
- دراسات عليا في المحاسبة من جامعة لنن ساوث بانك - المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وتنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف أنش المالية - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي - مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة جي أف أنش كابيتال المحدودة - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة انفراكورب - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوبل - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين - مملكة البحرين.

مصطفى غازي خريبة

إستقال من منصبه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢١.

* تم اعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

٥-٩ النصاب القانوني اللازم لاعتماد قرارات مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز لمجلس الإدارة إتخاذ قرارات عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو المكالمات الجماعية أو مكالمات الفيديو أو أي وسيلة أخرى للاتصال الصوتي أو المرئي عملاً بأحكام المادة ٣٤ - (٢) من النظام الأساسي للمصرف.

٦-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المصرف

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في المصرف.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
جاسم محمد الصديقي	-	-	-	-
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	-	-	-	-
حسين سيد علي الحسيني	-	-	-	-
رياض عيد اليعقوب	-	-	-	-
صلاح عبدالله شريف	-	-	-	-
عيسى عبدالله زينل	-	-	-	-
مازن إبراهيم عبدالكريم	-	-	-	-
مصباح سيف المطيري	-	-	-	-
هشام أحمد الرئيس	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٧-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> رياض عيد يعقوب (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي) مصباح سيف المطيري (غير مستقل وغير تنفيذي) الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح (رئيس الهيئة الشرعية) 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشؤون الإدارية. حوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) عيسى عبدالله زينل (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الالتزام. مكافحة غسل الأموال. إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> هشام أحمد الريس (غير مستقل وتنفيذي) حسين سيد علي الحسيني (مستقل وغير تنفيذي) صلاح عبدالله شريف (غير مستقل وتنفيذي) سطام سليمان القصيبي (عضو لا يحق له التصويت) 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المضمّنة في الميزانية العمومية.
اللجنة المستقلة (لجنة مؤقّنة)	<ul style="list-style-type: none"> مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي) رياض عيد يعقوب (مستقل وغير تنفيذي) حسين سيد علي الحسيني (مستقل وغير تنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> النظر في عرض الإستحواذ الطوعي المقدم من مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب لمساهمي المصرف. تقديم النصح لمساهمي المصرف من حيث إذا كان العرض عادلاً ومعقولاً أو غير ذلك، بالإضافة إلى التوصية بقبول أو رفض العرض.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة ستة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك في ٢٤ مارس ٢٠٢١. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان أربعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات (على الأقل مرتين في السنة)، واللجنة المستقلة المنبثقة عن المجلس ستة مرات.

٨-٩ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ٢٤ - ٢٩ من النظام الأساسي للمصرف نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة المصرف والأحكام المتعلقة بإنهاء العضوية وعزل أعضاء مجلس الإدارة. هذا كما تنظم المادة ٣٠ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق عنها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

• إجتماعات مجلس الإدارة:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢١							إسم العضو
نسبة الحضور في الإجتماعات	٧ ديسمبر	١١ نوفمبر	٢٢ سبتمبر	١٠ أغسطس	٦ مايو	١ فبراير	
٧٥٠	-	✓	✓	-	✓	-	السيد/جاسم محمد الصديقي
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/حسين سيد علي الحسيني
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/رياض عيد العنقوب
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/صلاح عبدالله شريف
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/عيسى عبدالله زينل
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/مصباح سيف المطيري
٧١٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/هشام أحمد الرئيس

• إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢١					إسم العضو
١٠ نوفمبر	٢١ سبتمبر	١٢ مايو	٥ مايو	٩ فبراير	
✓	✓	✓	✓	✓	السيد/رياض عيد العنقوب
✓	✓	✓	✓	✓	السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم
✓	✓	✓	✓	✓	السيد/مصباح سيف المطيري
✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح

• إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢١					
١٠ نوفمبر	٢٢ سبتمبر	٥ أغسطس	٥ مايو	٩ فبراير	١٣ يناير
✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓	✓

• إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢١				إسم العضو
١٠ نوفمبر	٢٢ سبتمبر	٦ مايو	١ فبراير	
✓	✓	✓	✓	السيد/هشام أحمد الرئيس
✓	✓	✓	✓	السيد/حسين سيد علي الحسيني
✓	✓	✓	✓	السيد/صلاح عبدالله شريف
✓	✓	✓	✓	السيد/سطوم سليمان القصيبي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (يتبع)

• إجتماعات اللجنة المستقلة:

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢١						إسم العضو
٢٨ نوفمبر	٢١ أكتوبر	٢٣ سبتمبر	١٢ يوليو	٣٠ يونيو	١٧ يناير	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / مازن إبراهيم عبدالكريم
✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / رياض عيد اليعقوب
✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / حسين سيد علي الحسيني

١-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة، وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها المصرف لضمان إلتزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز - مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره - المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة مك غيل - مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:

- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية - جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريوس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

١٢-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠٢١، إستقالة السيد مازن سلمان ساتر، مساعد المدير العام - للخدمات المصرفية الرقمية، ومن جانب آخر، تم تعيين السيد أسامة علي حسن رئيساً لتقنية المعلومات، فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

سطام سليمان القصبي
الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في مجال الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٨.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول - الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المملكة العربية السعودية.

حسام غانم سيف

مساعد المدير العام - الخزينة و الإستثمار

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٢ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن - المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

محمد عبدالله صالح مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والالتزام

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:

- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في القانون من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم دولي في الالتزام من الجمعية الدولية للالتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.
- سكرتير مجلس إدارة معتمد.

عبدالناصر عمر المحمود مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣١ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج.
- بكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر.
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية من جامعة كامبريدج للتدريب - المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADIC" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

أسامة علي حسن رئيس تقنية المعلومات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ سنة في تقنية المعلومات والخدمات المصرفية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٢١.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة نظم المعلومات من جامعة ليفربول - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة الإسراء - المملكة الأردنية الهاشمية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٢-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

منى غلوم البستاني مدير إدارة الائتمان

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٥ سنة في الائتمان والمخاطر بالقطاع المصرفي.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٥.

المؤهلات:

- دبلوم وطني في دراسات الحاسوب من معهد البحرين للتدريب.
- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "PRMIA".
- برنامج الإئتمان المهني من معهد لندن للدراسات المصرفية والمالية.

محمد إبراهيم الهاشمي مدير إدارة العمليات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين.
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA".
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية دارن للأعمال بجامعة فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

فاطمة أحمد آل بن علي مدير إدارة الموارد البشرية

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ٢١ سنة في إدارة الموارد البشرية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال المتخصصة من جامعة "AMA" الدولية - مملكة البحرين.
- بكالوريوس في إدارة المكاتب من جامعة البحرين.
- عضو معتمد في المعهد المعتمد للموارد البشرية والتطوير "CIPD".
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي "ADIF" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

عبدالكريم محمد الزكري رئيس المخاطر

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٤ سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والأئتمان في الصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٢٠.

المؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سيتي، كلية كاس للأعمال - المملكة المتحدة.
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي - المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمحذراء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج عن القيادة التحويلية في كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" - الجمهورية الفرنسية.

عبدالناصر أحمد الرئيس مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في التسويق وتطوير المنتجات والصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلويد - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال الدولية من جامعة نورثومبيا - المملكة المتحدة.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.

محمد حمد فخري مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٢.

المؤهلات:

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أمان الله خان
مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في التدقيق والاستشارة في الصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٨.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي - جمهورية باكستان.
- محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين "CFA" - الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين "ACCA" - المملكة المتحدة.
- عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين "ICAP" - جمهورية باكستان.
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين هيئة الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٣ سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهياكل الاستثمار.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADIC" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

صباح عبدالرحمن الزباني
مدير إدارة الاتصالات المؤسسية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في الإعلام والعلاقات العامة والاتصالات المؤسسية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٦.

المؤهلات:

- ماجستير مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من الجامعة الأهلية - مملكة البحرين.
- بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة البحرين.

أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات وأسواق رأس المال المدين

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٨.

المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة ديول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ديول - الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية التجارية

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ١٧ سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- التحققت بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية "PRMIA".
- حضرت في برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في بجامعة كوفنتري - المملكة المتحدة.

٩-١٣ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا
٧٦,٤٨٤	٣,١٨٨,٨٥٠	سطام سليمان القصيبي
٣٧٣,٣٥	٨٥٧,٧٤١	حسام غانم سيف
-	٣١٨,٩٢٨	محمد عبدالله صالح
-	٤٦,٢٥٧	عبدالناصر عمر المحمود
٢٧,٥٦٢	٣٦٩,١٩٦	منى غلوه البستكي
٣٨,١٤٧	١٢٣,٨٦٢	محمد إبراهيم الهاشمي
٤٩,٤٩٢	٢٤٢,٧٨٢	فاطمة أحمد آل بن علي
-	-	عبدالكريم محمد الزكري
-	-	أسامة علي حسن
٣١,٨٩٩	٢٤٧,٧٤٠	عبدالناصر أحمد الرئيس
٤,٣١٨	٤,٣١٨	محمد حمد فخري
-	-	أمان الله خان
-	-	نواف عبدالسلام الحوسني
١,١٩٩	٣٤١,٨٥	أحمد محمد بوراشد
-	-	أميرة أحمد العباسي
-	-	صباح عبدالرحمن الزياتي
٨٥٤,١٣٦	٥,٧٤٠,٧٥٩	الإجمالي

إفصاحات عامة (يتبع)

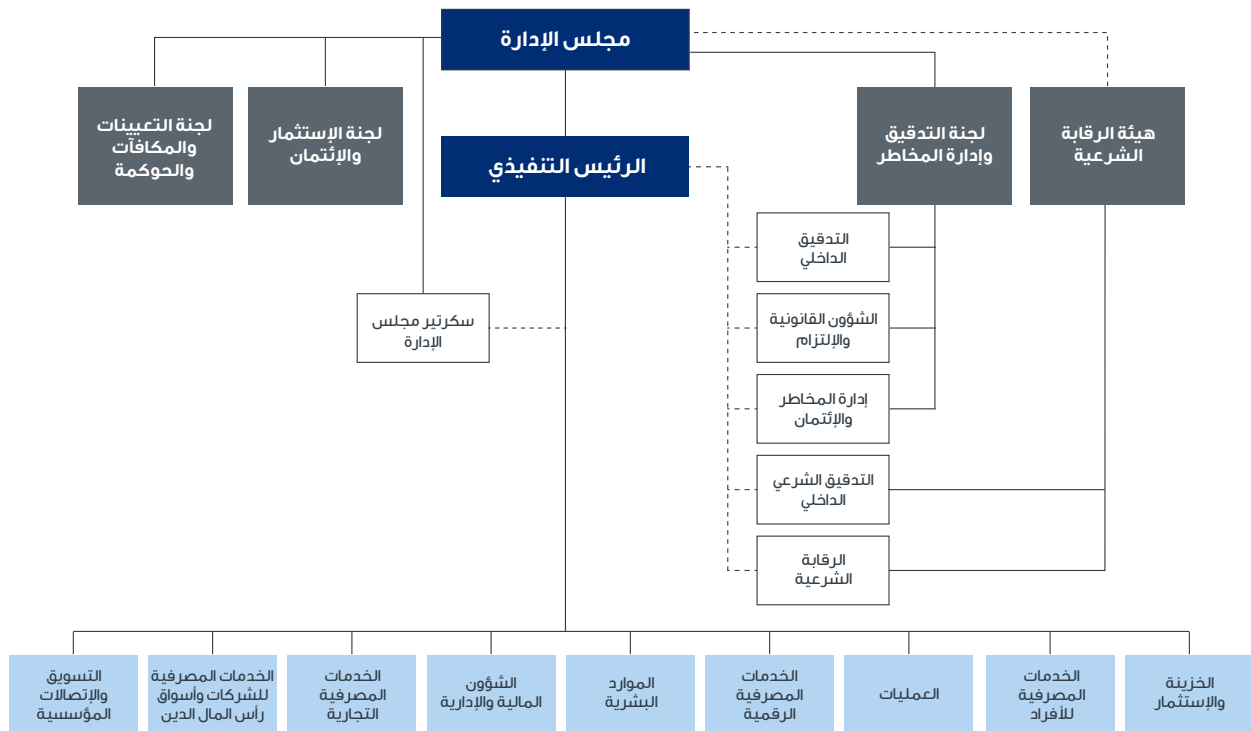
٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٤ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيتها الإدارية:



٩-١٥ مكافآت الإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالمصرف على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في المصرف. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في المصرف وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على المصرف.

حيث بلغ إجمالي ما تحصل عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالمصرف ممن تقاضوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون المالية والإدارية، متضمنة أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢١ مبلغ ١٠,٦٤,٩٦٢ دينار بحريني.

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٦-٩ الرقابة الشرعية، ورقابة الالتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك المصرف مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ المصرف قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى المصرف سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قِبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في المصرف من قِبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم المصرف بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC-A Module و ١.٨.HC و ٨.٢.١-HC (C)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/تفسير بشأنها، يرغب المصرف في توضيح ما يلي:

- إن المصرف قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة ٦-٤-١ و المادة ٨-٤-١، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً وغير تنفيذي.
- على خلاف القاعدة التوجيهية HC-٧.٢.٢ التي تتطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة، فإنه بسبب الظروف الصحية، واستكمالاً للجهود والإجراءات الاحترازية التي تتخذها المملكة للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - ١٩)، واللتزاماً بتوجيهات الجهات الرسمية بهذا الشأن، وحرصاً من المصرف على السلامة العامة، فقد مثل مجلس الإدارة كل من السيد هشام الرئيس، عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الإلتزام والإستثمار، والسيد حسين الحسيني، عضو مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي وعدد من أعضاء الإدارة التنفيذية، في إجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١.
- كما تجدر الإشارة بأنه على خلاف القاعدة التوجيهية HC-١٣.٤، فإن أحد أعضاء المجلس، السيد جاسم الصديقي، لم يتمكن من حضور ٧٥٪ من إجتماعات مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢١ وذلك لأسباب شخصية طارئة إستدعت تواجده خارج البلاد وقت عقد بعض الإجتماعات. هذا وقد قام المصرف بإخطار مصرف البحرين المركزي بذلك حسب الأنظمة واللوائح.

١٧-٩ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

يلتزم المصرف بتزويد الجهات الرقابية عند طلبها بالمعلومات المتعلقة برسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي للمصرف. كما سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي المصرف بناءً على طلبهم شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة المصرف ومقدرته على المنافسة في السوق.

١٨-٩ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠٢١، تم احتساب غرامة على المصرف بمبلغ ٥٠ دينار بحريني من قبل مصرف البحرين المركزي، وذلك للإخفاق في تنظيف حساب مفتوح عن طريق الخطأ في برنامج مركز البحرين للمعلومات الإئتمانية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٩) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

يتم اعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشيء (٢٠٢٠: لاشيء).

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة، فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٢٣٦	٤٦٨	مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
١٤٥٢	٧٦٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٢٢٨	٢٣٤	الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	-	٣,٢٢٧	٦,٦١	-	٩,٢٨٨
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٤,٧٥٤	٧,٠٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥,٨٢٨	-	-	-	٢٥,٨٢٨
استثمارات عقارية	٦,٠٠٠	-	-	-	٦,٠٠٠
موجودات محتفظ بها للبيع	٥٥,٦٢٠	-	-	-	٥٥,٦٢٠
موجودات أخرى	١١٧	-	-	٣٠	١٤٧
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	-	١,٦٦٦	-	-	١,٦٦٦
حسابات جارية للعملاء	٨٦٦	٣٤٠	٥,٩٥٢	٢٤	٧,١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤,٩	١,٢	١٣٨,٨٣٣	٢٩٢	١٣٩,٦٣٦
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

الشركة الأم / مساهمين رئيسيين موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)		آخرين/شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها		أعضاء مجلس الإدارة /موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية		شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الموجودات							
موجودات التمويل							
١.٢٤٧	-	٦.٦٧١	٣.٥٧٦	-	-	-	-
استثمارات في أوراق مالية							
٢٠.٨٢١	١٨.٥٣٧	٢.٢٨٤	-	-	-	-	-
استثمارات محتسبة بطريقة							
حقوق الملكية							
٣١.٩٦٣	-	-	-	-	٣١.٩٦٣	-	-
استثمارات عقارية							
٦.٠٠٠	-	-	-	-	٦.٠٠٠	-	-
موجودات محتفظ بها للبيع							
-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى							
٩٤٢	٨٢٥	-	-	-	١١٧	-	-
المطلوبات							
استثمارات في أوراق مالية، غير							
مالية وأفراد							
٤٤.٥٤٣	-	٤٢.٤٣٨	٢١.٠٥	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء							
٨.٢١٥	١.٢١١	٦.٧٨٤	٨٥	١٣٥	-	-	-
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار							
٨٠.٨٢٧	٣٢٧	٧٩.٨٤٦	٢٤١	٤١٣	-	-	-
مطلوبات أخرى							
١.٣٠	-	١.٣٠	-	-	-	-	-

خلال ٢٠٢٠، دخلت المجموعة في معاملة مفاوضة مع الشركة الأم، من خلال تحويل موجودات بقيمة ٤٦.٤ مليون دينار بحريني مكونة من موجودات التمويل بقيمة ٢٧.٧ مليون دينار بحريني و صكوك بقيمة ٧.٥ مليون دينار بحريني واستثمارات في أوراق مالية بقيمة ١١.٢ مليون دينار بحريني في مقابل حصة تبلغ ٨٦٪ من شركة HH للضيافة ش.ش.و. وهي شركة بحرينية تأسست لامتلاك فندق قيد الإنشاء في مملكة البحرين. لم تنتج من المعاملة أي أرباح أو خسائر للمصرف. تم الاعتراف بموجودات التمويل بالقيمة العادلة للأصل المستلم في تاريخ التحويل.

مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس المجموع		شركات زميلة الإدارة حصص فيها		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة				
رسوم اكتتاب على مضاربة ثانوية				
١٢.١٠	١٢.١٠	-	-	-
مضاربة ثانوية				
٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	-	-	-
نقد مستلم من الفئة الأولى لرأس المال				
٢٣.٦٠	٢٣.٦٠	-	-	-
استثمار في شركة زميلة				
٢٤.٥٠	-	٢٤.٥٠	-	-
شراء عقارات قيد التطوير				
٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	-	-	-
بيع موجودات التمويل				
٤٦.٣٧٦	٤٦.٣٧٦	-	-	-
تحويل موجودات التمويل				
١٨.٤٣٣	١٨.٤٣٣	-	-	-
توزيع الأرباح على حاملي إصدار رأس مال الفئة الأولى				
٢.٨٣٤	٢.٨٣٤	-	-	-

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٩-٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
	-	١,١٣٣	١,١٤٣	٩٦	٢,٣٧٢
	-	-	-	٢٦٣	٢٦٣
	(١,١٣٣)	-	-	-	(١,١٣٣)
	-	-	-	-	-
المصروفات					
	-	٢٤	-	-	٢٤
	١٢	١	٣,٧٩٧	٧	٣,٨١٧
	-	٧٦٧	-	-	٧٦٧
	-	٤٦٨	-	١,٢	٥٧٠

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٢ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالمصرف

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	المصرح به: ٣٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
٨٩,٢١٢	٨٩,٢١٢	الصادر والمدفوع بالكامل: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠ سهم عادي (٢٠٢٠: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠) بواقع ١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠، قرر المساهمون شطب خسائر بمبلغ ١٥,٧٨٨ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع، من خلال تخفيض عدد الأسهم. يوجد لدى المجموعة فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية، ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة تبلغ ٨٨,٤٧٣,١٥٩ سهماً (٢٠٢٠: ٩٢,٤٨٠,٠٠٤ سهماً). ولا تمتلك حكومة مملكة البحرين أيّاً من أسهم المصرف.

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية: يشير سجل مساهمي المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى وجود ٥٠٦ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ٨٩٢,١١٩,٤٨٠ (ثمانمائة واثنتان وتسعون مليوناً ومائة وتسعة عشر ألفاً وأربعمائة وثمانون) بقيمة إسمية تبلغ ١٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. ولا تمتلك حكومة مملكة البحرين أيّاً من أسهم المصرف.

فيما يلي توزيع ملكية أسهم المصرف حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية (%)
بحريني	٧٦,٥٢٥,٠٩٦	٨٥,٢٥
غير بحريني	١٣١,٥٩٤,٣٨٤	١٤,٧٥
الإجمالي	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	١٠٠,٠٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الفئات *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
أقل من ١٪	١٠٨,٤٣٤,٥١٩	٤٩٨	٪١٢,١٥
١٪ إلى أقل من ٥٪	٧٩,١٥٤,٥١٥	٥	٪٨,٨٧
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٨٨,٤٧٣,١٥٩	١	٪٩,٩٢
١٠٪ وأكثر	٦٦,٠٥٧,٢٨٧	١	٪٦٩,٠٦
	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	٥٠٥	٪١٠٠,٠٠

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٢ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالمصرف (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئات *
١٣.١٦٪	٥٤١	١١٧.٤١٧.٨١٤	أقل من ١٪
١١.٧٦٪	٥	١.٤.٨٨.٠٩١	١٪ إلى أقل من ٥٪
١٩.٦٧٪	٢	١٧٥.٤٩.٢٦٤	٥٪ إلى أقل من ١٠٪ **
٥٥.٤١٪	١	٤٩٤.٣٣.٤٩٢	٥٠٪ وأكثر
١٠٠٪	٥٤٩	٨٩٢.١١٩.٤٨٠	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٦٩.٦٪	٦٦٦.٥٧.٢٨٧	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٩.٩٢٪	٨٨.٤٧٣.١٥٩	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٥٥.٤١٪	٤٩٤.٣٣.٤٩٢	البحرين	مجموعة جي إف إتش المالية *
٩.٩١٪	٨٨.٤١١.٥٤٠	البحرين	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
٩.٧٦٪	٨٧.٠٧٨.٧٢٤	الإمارات	شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

بعد نهاية السنة، في الخامس من يناير ٢٠٢٢، أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية عن الانتهاء من الاستحواذ على أسهم المصرف الخليجي التجاري من خلال إعادة شراء تضم ١.٨.٤٦١.٥ سهمًا تمثل ١٢.١١٪، وبالتالي زيادة حصتها إلى ٨١.١٧٪.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٣-٩ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (هـ) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

٢٤-٩ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في المصرف مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف المصرف التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات المصرف والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية. وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي المصرف وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم. ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالمصرف بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات المصرف والتأكد من كفاءتها وفعاليتها.

كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف بالإشراف على مراجعة تطبيقات وإجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة المصرف والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

٢٥-٩ إطار عمل الحوكمة الشرعية

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساساً محورياً لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في المصرف، حيث يسعى المصرف جاهداً إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في المصرف من خلال تبني إطار عمل فعال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المصرف وفقاً لأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد المصرف أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكداً على التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

٢٦-٩ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ المصرف شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكواهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو ارسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khcbonline.com.

إذا لم يتمكن فريق الشكاوى من حل الشكاوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب باستلام الشكاوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ أيام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكاوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكاوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك باطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكاوى.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٧-٩ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة

ارتكز المصرف الخليجي التجاري في العام ٢٠٢١ على استراتيجية واضحة اعتمدت على استخدام وسائل مُبتكرة للوصول للعملاء الكرام وتوعيتهم حول ما يطرحه المصرف من مُنتجات وخدمات، لا سيما الاستعانة بعدد من الوجوه الشابّة من المبدعين البحرينيين في الإعلان عن الفائزين بالجوائز الكبرى مع حساب "الوافر" مما كان له عظيم الأثر فيه جذب العديد من المُتابعين لمنصات المصرف الخليجي التجاري عبر شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة.

كما وواصل المصرف الاعتماد على الصحف اليومية والمطبوعات في الفروع للإعلان عن منتجاته وخدماته الجديدة، بالإضافة إلى التركيز على استخدام تطبيق المصرف للهواتف الذكية "خليجي للهاتف النقال" والموقع الإلكتروني وكشف الحساب الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة وغيرها من القنوات لنشر ما يُقدمه المصرف من عروض وخدمات، وهو ما انعكس على زيادة رقعة انتشار الوعي بالمنتجات والخدمات الخاصة بالمصرف، مع الوضع بعين الاعتبار تعزيز الصورة النوعية التي رسخها المصرف كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة نهجها الابتكار وتوفير أرقى الخدمات للعملاء.

٢٨-٩ المساهمات الخيرية والاجتماعية

في العام ٢٠٢١، كرس المصرف الخليجي التجاري جهوده للمُساهمة في ما تبذله مملكة البحرين لتحقيق التنمية المُستدامة والوصول لأهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وذلك لتعزيز الإنجازات والمُكتسبات التي حققتها المملكة على مُختلف الأصعدة والمُستويات، حيث حرص المصرف على دعم أربع قطاعات حيوية وهي التعليم، والبيئة، والشباب والرياضة.

وإيماناً بالدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التعليم في بناء حاضر ومُستقبل المملكة، فقد قام المصرف بتقديم دعم مالي لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك لرعاية أحد طوابق مبناه الجديد، إذ إن هذه المُساهمة ستصب لصالح مُساندة جهود المعهد لرفد القطاع المصرفي بكوادر مؤهلة ليُواصل هذا القطاع ريادته وتقدمه لكونه من القطاعات المُهمّة الداعمة لعجلة الاقتصاد الوطني.

كما وتعاون المصرف مع المؤسسة الرائدة لتمكين الشباب "إنجاز البحرين" في إطلاق منصة إلكترونية خلال العام ٢٠٢١ وذلك في ظل الظروف الاستثنائية التي واجهها العالم جراء إنتشار جائحة فيروس كورونا "كوفيد-١٩"، ليتسنى للمؤسسة أن تُواصل إسهاماتها المُهمّة لاحتضان الطاقات البحرينية الشابّة وتطوير ما تمتلكه من قدرات ومهارات لتكون قادرة على الاندماج في سوق العمل، حيث ساهمت هذه المنصة في تعزيز التواصل مع الشباب خلال فترة الجائحة وإستمرار تقديم البرامج والورش التدريبية لهم، كما أستطاع المصرف ومن خلال عضويته في مجلس إدارة هذه المؤسسة الرائدة، أن يكون له دور في ما حققته من نجاحات في العام الماضي بفضل طرحه للعديد من الأفكار النوعية التي كان لها أثر إيجابي في ما تبذله "إنجاز البحرين" من مساعٍ حثيثة لرعاية الشباب.

وإضافة لذلك، أنضم المصرف الخليجي التجاري لعضوية مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، وهو ما يُجسد حرص المصرف على مُواصلة دوره البارز في ما يشهده القطاع المصرفي من نمو وتطور، حيث إن للجمعية مساهمات نوعية في العديد من المُبادرات المعنية في فتح آفاق أوسع للقطاع المصرفي، حيث ساهم المصرف في وضع الاستراتيجيات والخطط المُتميزة للجمعية والتي سيكون لها بلاشك الدور المهم في إثراء الحركة المصرفية في مملكة البحرين.

وأما فيما يخص المجال البيئي، وهو أحد المجالات الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة الموقرة والقطاع الخاص لما له من إرتباط رئيسي بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، فقد كان المصرف الخليجي التجاري أحد المؤسسات الداعمة لمبادرة "دمت الخضراء" التي تُترجم مساعي المملكة لحماية البيئة والارتقاء بمكوناتها الأساسية لكونها من المُقومات الجوهرية للوصول للأهداف الوطنية، في أثناء ذلك، حافظ المصرف الخليجي التجاري على دوره كُمساند مُهم للأنشطة الرياضية من خلال رعايته لعدد من المُسابقات وذلك انطلاقاً من إيمان المصرف بأهمية ترسيخ المكانة المُتميزة للرياضة البحرينية على الخارطة العالمية لما حققته من مُنجزات وألقاب على المُستويات الإقليمية والقارية والعالمية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢٩-٩ حقوق حاملي الأسهم

لدى البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت يوضح حقوق المساهمين، تشمل حقوق المساهمين الأساسية بالمصرف على سبيل المثال لا الحصر:

١. حق تسجيل الملكية؛
٢. الحق في تحويل ملكية الأسهم؛
٣. الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة والجاهزية عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
٤. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
٥. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
٦. المشاركة في أرباح الشركة؛
٧. حق التمثيل من خلال الأعضاء المستقلين؛
٨. المشاركة في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها الشركة.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكمية الأساسية لأداء البنك:

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٧,٢١٪	٩,١٤٪	١٤,٩٩٪	٥,٦٦٪	٥,٧١٪
١,٣٣٪	٠,٨٦٪	١,٦٢٪	٠,٨٠٪	٠,١١٪
١١٧,٤٩٪	١١٩,٢٥٪	١١٩,٥٧٪	١٤٦,٠٣٪	٢٢٢,٣٧٪
٤١,٩٩٪	٤٥,٩٢٪	٧٢,٥٨٪	٦٤,٣٤٪	٦٠,٨٠٪

* حقوق الملكية تتضمن رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة المصرف المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبني المصرف خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي وتبناها المصرف من خلال إطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية، حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١-١١ استراتيجية المكافآت

يتبّع المصرف فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حدٍ سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقرّ طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية المصرف ليشترك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

II الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

II-1 استراتيجية المكافآت (يتبع)

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهريّة أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهريّة إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهريّة على محفظة مخاطر المصرف.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومعايير الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة، بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيم الأداء - ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه. فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

II-2 دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف.

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهريّة، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصرفوفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهريّة.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصرفوفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

II الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

II-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

- التقييم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمايية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساعدة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
 - التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم توجيهه لصالح المكافآت الثابتة.
 - إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
 - التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يلزمون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.
- كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢١				
	تاريخ التعيين	٨ فبراير	٥ مايو	١٢ مايو	٢١ سبتمبر، ١٠ نوفمبر
السيد/رياض عيد البعقوب	أكتوبر ٢٠١٨	✓	✓	✓	✓
السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم	سبتمبر ٢٠٢٠	✓	✓	✓	✓
السيد/مصباح سيف المطيري	سبتمبر ٢٠٢٠	✓	✓	✓	✓
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	✓	✓	✓	✓

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعدلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافرها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

II-٣ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

II-٤ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف. بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

ii الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

ii-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهماتهم في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنى المصرف إطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطوعة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها واحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بغاية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة، إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعديل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعية للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك، إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعية من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إنسان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

II الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٦-II إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لا تسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسب مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبموجب تكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمن القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواء قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إیرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمن عدم تقييم هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال. يأخذ جميع المكافآت في عين الاعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان جميع المكافآت المتغيرة بناءً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

- أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
- ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
- ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الاعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر

لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- احتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

II الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٦-II إطار تقييم المخاطر (يتبع)

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:

تقوم بنود إطار عمل المصرف في إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي وبناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل المصرف في إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أداؤها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السلوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الإسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

٧-II مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مآجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم المصرف وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

٨-II نظام المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون من رتبة مدير تنفيذي أول فما فوق لنظام المكافآت المؤجلة، وعلى النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ه أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاضعون لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الإسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠%	٥٠%	فوراً	-	-	نعم
مكافأة أسهم مقدمة	-	١٠%	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠%	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٥٠%	٤٠%	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

II الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

9-II تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠٢٠	٢٠٢١	
١٩٣	٢١٨	رسوم الجلسات
لاشيء	٩٧	المكافآت
٢٢	١٦	مدفوعات أخرى*

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) هيئة الرقابة الشرعية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٤٣	٥٠	رسوم الجلسات
لاشيء	لاشيء	المكافآت
-	-	مدفوعات أخرى

(ج) مكافآت الموظفين

٢٠٢١		المكافآت المتغيرة					المكافآت الثابتة		عدد الموظفين	
الإجمالي	أخرى	مؤجلة	أسهمة	نقد	مدفوعة مقدماً	أخرى	نقد			
										الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية
١١٠٧	٦	١٤٥	٢٩	-	١٣٥	١٨٨	٦٠٤	٦	-	الأقسام التجارية
١٠٨٨	٦	٣٤	-	٨	١٥٢	٢٥١	٦٣٧	١٦	-	الإشراف والمساندة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية
٣,٧٥٧	٩	-	-	-	٣٩٤	١,٠٦٥	٢,٢٨٩	٢٠٩	-	الموظفون الآخرون
٥,٩٥٢	٢١	١٧٩	٢٩	٨	٦٨١	١,٥٠٤	٣,٣٥٠	٢٣١	-	الإجمالي

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٩-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ج) مكافآت الموظفين (يتبع)

٢٠٢٠								
الإجمالي	المكافآت المتغيرة			المكافآت الثابتة		عدد الموظفين	نقد	أخرى
	مؤجلة	أخرى	أسهم	نقد	أسهم			
٧٩٧	-	٨٤	١٧	-	٦٧	١٤٥	٤٨٤	٣
٩٢٨	-	٦	-	٢	٨٦	٢٤٩	٥٨٥	١٨
٢٢٧	-	٩	٢	-	١٦	٥٤	١٤٦	٤
٣,٧٩١	-	-	-	-	٢٦٥	١,٢٠٩	٢,٣١٧	٢١٩
٥,٧٤٣	-	٩٩	١٩	٢	٤٣٤	١,٦٥٧	٣,٥٣٢	٢٤٤

الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية

- الأقسام التجارية

- الإشراف والمساندة

الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر

جوهرية

الموظفون الآخرون

الإجمالي

(د) المكافآت المؤجلة

٢٠٢١				
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)
		(المبلغ)	(العدد)	
٣١٠	-	٤٤٢	٥,٥٢٦,٧٣٠	٤٧
٢١٧	-	١٨٨	١,٦٩٠,٤١٤	٢٩
(٢٩٢)	-	(٢٧٩)	(٥,٥٢٦,٧٣٠)	(١٣)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٢٣٤	-	٣٥٠	١,٦٩٠,٤١٤	٦٣

الرصيد الختامي

٢٠٢٠				
الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)
		(المبلغ)	(العدد)	
٣١٠	-	٢٧٠	٤,٧٥٦,١٣٩	٤٠
١١٨	-	١٠٠	١,٩٩٥,٠٠٠	١٨
٦٤	-	٧٥	(٨٩٦,٦٣٤)	(١٠)
-	-	-	(٢٩٧,٨٦٢)	-
(٣)	-	(٣)	(٤٠,٢٧١)	-
٤٨٩	-	٤٤٢	٥,٥١٦,٣٧٢	٤٧

* في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١، وافقت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على تسريع شروط الاستحقاق لكل الأسهم المؤجلة غير المستحقة. وقد تمت الموافقة عليه من قبل إدارة مراقبة الأسواق المالية في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١.

(هـ) مكافآت نهاية الخدمة

خلال عام ٢٠٢١، دفع البنك ٨,٠٠٠ دينار بحريني لمكافآت نهاية خدمة.